كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

" شخصية الرضي الصرفية من خلال شرح شافية ابن الحاجب "

إعداد

د/ سحر السيد مصطفى خطاب

مدرس اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج

(العدد الثامن والثلاثون الجزء الثاني ٢٠١٩م)

الملخص باللغة العربية

يعنى هذا البحث بشخصية الرضي الصرفية، وذلك باستجلاء قدرته على الرد والترجيح ومناقشته لآراء الصرفيين والتصدي لمذاهبهم في كتابه شرح شافية ابن الحاجب ثم بيان من انفرد به من آراء ،تلك الشخصية الصرفية المميزة التي عززت أحكامها بما أوتيت من البرهان الساطع والدليل القاطع ،مما يدل على سعة اطلاعه وغزارة علمه؛ لذلك وصف بأنه عالم بالعربية ملم بجوانبها.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يتكون من مقدمة وتمهيد و فصلين وخاتمة.

تحدثت في المقدمة عن أسباب اختيار الموضوع وخطة البحث فيه.

وجعلت التمهيد مبحثين : **الأول** :عن الرضي .

والثاني : عن شرح الشافية وقيمته العلمية ومنهج الرضي فيه.

وتحدثت في الفصل الأول عن "ما لم يرتضه الرضي من آراء الصرفيين" ، وقسمته ثلاثة مباحث:

الأول: ما لم يرتضه من آراء البصريين .

الثاني : ما لم يرتضه من آراء الكوفيين.

الثالث: مالم يرتضه من آراء بعض المتأخرين(ابن الحاجب والزمخشري)

وجعلت الفصل الثاني عن :الآراء التي انفرد بها

وذكرت في الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها ومنها:

١-تبدو شخصية الرضي ظاهرة بقوة عند مناقشته المسائل التي اختلف فيها الصرفيون، ، فلم يكتف بمجرد النقل ، بل كان يستحسن ، ويعترض ، ويدلي برأيه .

٢- لا ينتسب الرضي إلى أي مذهب، على الرغم من نزعته نحو المذهب البصري، فلم يكن متعصباً لفريق من الصرفيين ضد فريق آخر، ،وهذا يدل على استقلال شخصيته ومنهجه وسمو فكره.

٣- أثبت البحث للرضي سبقه وانفراده ببعض آراء كان أول من قال بها.

وبالله التوفيق ،،،

Abstract

This research is concerned with the personality of the morphological alradi, through the presentation and discussion of the views of the morphologists and objection to them and address their doctrines in his book explaining Shafiya Ibn al-Hajeb and then the statement of his unique views, that characteristic morphological character, which strengthened its provisions, including the bright proof and conclusive evidence, which shows Knowledgeable and abundant knowledge; therefore described as a scientist in Arabic mm aspects.The nature of the topic required that it consist of an introduction, a preamble, two chapters and a conclusion.

In the introduction I talked about the reasons for the selection of the topic and the research plan in it.The preamble made two subjects: first on alradi, and the second on explaining the healing and its scientific value and method of alradi in it.

In the first chapter, she talked about "what was not satisfied with the views of the morphologists," and divided by three sections:I: What did not accept the views of the visuals Second: What is not satisfied by the views of the kuffins.

Third: Unless satisfied with the views of some latecomers (Ibn al-Hajeb and Zamakhshari)As for the search results, the most important findings are as follows:

1 - Alradi figure appears strongly when discussing the issues in which the disagreements disagreed, not only merely the transfer, but it was advisable, object, and give his opinion.

2 - Alradi does not belong to any doctrine, despite his tendency towards the doctrine of the visual, it was not a fanatic of a group of morphologists against another team, and this indicates the independence of his personality and method and the supremacy of his thought

3 - proved the alradi of research preceded and uniqueness of some views was the first to say it….Allah grant us success

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فالرضي من أعلام المحققين ، وكتاباه (شرح الكافية والشافية) ذوا مكانة رابية تفصح عن إحاطته بأسرار النحو والصرف ،فهما من أسباب شيوع الكافية والشافية وذيوع صيتهما بين طلاب العلم ،وقد بلغ شرح الكافية من الأهمية والقيمة العلمية أن قيل فيه :"لم يُؤَلف عليها بل ولا في غالب كتب النحو مثلها جمعاً و تحقيقاً و حسن تعليل، وقد أكب الناس عليه و تداولوه و اعتمده شيوخ عصره فمَن قبلهم في مصنفاتهم ودروسهم" [(١)]، وقد قيل عنه :"إنه ليس في المتأخرين من اطلع على تدقيقات كتاب سيبويه مثله".[(٢)]

وقد بث في شرحيه آراءه النحوية والصرفية ومواقفه من العلماء الذين سبقوه ، وقد اخترت أن يكون بحثي عن شخصية الرضي الصرفية وذلك من خلال عرضه ومناقشته لآراء الصرفيين واعتراضه لهم والتصدي لمذاهبهم ثم بيان من انفرد به من آراء ،وهذا من شأنه إيضاح شخصيته العلمية تلك الشخصية الصرفية المميزة التي عززت أحكامها بما أوتيت من البرهان الساطع والدليل القاطع ،مما يدل على سعة اطلاعه وغزارة علمه؛ لذلك وصف بأنه عالم بالعربية [(٣)] ملم بجوانبها.

(١) بغية الوعاة ١٧/٢ .

(٢) مفتاح السعادة ١٧١/١.

(٣) ينظر :الأعلام ٨٦/٦.

وقد استطاع الرضي بفضل جهوده في علم التصريف أن يدرج ضمن الأعلام المجتهدين الذين لم يكن جهدهم مقصورا على الجمع وحده ،بل نظروا في نصوص هذه اللغة وما قاله المتقدمون ،وكان له من هذا النظر محاولات عديدة وآراء جديدة مما دفعني إلى البحث عن شخصيته الصرفية.

ومن الدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع:

١- شافية ابن الحاجب بين الرضي ونقره كار ،رسالة دكتوراه للباحثة يسرية محمد إبراهيم الشافعي بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة – جامعة الأزهر ١٩٨٤م.

٢- الشافية لابن الحاجب وشرحها للجاربردي مقارنا بشرح الرضي دراسة تحليلية وصفية ، رسالة دكتوراه للباحثة حياة مصطفى محمد عقاب بجامعة أم القرى ١٤١٠-١٩٩٠م.

٣- التصريف عند سيبويه وموقف الرضي منه في شرحه للشافية ،رسالة دكتوراه للباحث محمد إحسان ،بجامعة أم القرى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٤- آراء الأخفش الأوسط في شرح الشافية للرضي وجهوده الصرفية ،للباحث رجب محمد أحمد علي ،رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بالمنصورة ٢٠٠٣م.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يتكون من مقدمة وتمهيد و فصلين وخاتمة.

تحدثت في المقدمة عن أسباب اختيار الموضوع وخطة البحث فيه.

وجعلت التمهيد مبحثين :

المبحث الأول :عن الرضي .

المبحث الثاني : عن شرح الشافية وقيمته العلمية ومنهج الرضي فيه.

وتحدثت في الفصل الأول : عن "ما لم يرتضه الرضي من آراء الصرفيين" ، وقسمته ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ما لم يرتضه من آراء البصريين

المبحث الثاني : ما لم يرتضه من آراء الكوفيين.

المبحث الثالث: مالم يرتضه من آراء بعض المتأخرين(ابن الحاجب والزمخشري) ، وقد أفردت لهما مبحثا ؛لموقف الرضي منهما، فقد تتبعهما كثيرا وانتقدهما وهاجمهما ورد عليهما ،ولم يمنعه ذلك من الاعتراف بالحق إن وجده عندهما .

وكان منهجي في ذلك أن أضع عنوانا لكل مسألة لم يرتضها ،وجعلت هذا العنوان هو رأي الرضي أو موضوع الرد الذي رد به ،فالذي يقرأ العنوان يطلع على فكر الرضي الصرفي، ثم نقلت نص الرضي في كل مسألة، ثم قمت بدراسة المسألة والتحقق من صحة ما نسب إلى من رُد عليه ،فإن كان صحيحا أشرت إلى بعض المصادر التي نقلت ذلك ،وإن حدث خطأ أو اضطراب في النقل ونسب الآراء أوضحت ذلك في محله ،ثم ذكرت ما بدا لي من رأي نهاية كل مسألة، وقد عرضتها مرتبة حسب ورودها في الشرح.

وجعلت الفصل الثاني عن :الآراء التي انفرد بها .

وذكرت في الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها.

وذيلت البحث بفهرس للمراجع .

وقد حرصت على أن يخرج بحثي في أحسن صورة وبذلت جهدي المستطاع ، فإن أكن قد وفقت فذلك بفضل من الله ونعمه ،وإلا فحسبي أنني استفرغت الوسع ،والله أسأل أن يكتب لهذا البحث القبول وأن يرزقنا السداد والرشاد وهو حسبنا ونعم الوكيل.

التمهيد

واشتمل على مبحثين :

المبحث الأول :عن الرضي .

المبحث الثاني : عن شرح الشافية وقيمته العلمية ومنهج الرضي فيه.

المبحث الأول

الرضي

هو محمد بن الحسن الاستراباذي المشهور برضي الدين والملقب بنجم الأئمة ونجم الملة والدين وشارح الكافية وفاضل الأمة[١] ،ولد في استراباذ إحدى قرى طبرستان بين سارية وجرجان شمال بلاد فارس ،وعاش حياته بالمدينة المنورة بعد هجره بلاد المشرق[٢] ،وعلى الرغم من شهرته إلا أن كثيرا من جوانب حياته مجهول ،فقد سكت المترجمون عن ذكر الشيوخ الذين أخذ عنهم كما سكتوا عن ذكر تلامذته الذين أخذوا عنه .

من مصنفاته شرح كافية ابن الحاجب وشرح شافية ابن الحاجب وحاشية على تجريد العقائد الجديدة والحاشية القديمة وحاشية على شرح الجلال الدواني لتهذيب المنطق والكلام. [٣]

وكان الرضي نحويا ، صرفيا ،متكلما ،وقد كانت له ثقافة واسعة تشهد له بها ما زخرت به تضاعيف شرحيه الكافية والشافية ،توفي رحمه الله سنة ست وثمانين وستمائة ،وقيل سنة أربع وثمانين وستمائة ،قال السيوطي:" وأخبرني صاحبنا المؤرخ شمس الدين بن عزم بمكة أن وفاته سنة أربع وثمانين أو ست والشك مني". [٤]

---

(١) ينظر: شذرات الذهب ٥٧/٦، وهدية العارفين ١٣٤/٢ ،ومعجم المؤلفين ٢١٣/٣، ، والمدارس النحوية ص٢٨١.

(٢) نشأة النحو ص٣٤٤.

(٣) الأعلام ٨٦/٦.

(٤) البغية ٥٦٧/١.

فالرضي الاستراباذي كان شخصية غامضة مجهولة تماما بين رجال هذا العلم ، وبقدر ما عرف الشرحان ظلت شخصية مؤلفهما وراء الحجب ، لاَ يعرف عنها شيء ، فإن قيل: الرضي ظن أنه الشاعر الشريف الرضي ، وإن قيل شارح الكافية عرف ، وبذلك يكون الأثر قد أشار إلى صاحبه ، وأن ذكر الرضي قَد طار به علمه ، وهذا دليل عظيم وبرهان أكيد على ما في الشرحين من علم خالص و فوائد جمة ، فإن الكتاب إما أن يشتهر بكاتبه أو بعلمه ، فإن لم يكن كاتبه ذا شأْن بين المشاهير و اشتهر ، خلص من المحاباة لأستاذ أو صديق أو قريب ، وعلم قدر ما فيه من علم و معرفة.

قال السيوطي واصفا إياه:" صاحب شرح الكافية لابن الحاجب الذي لم يؤلف عليها بل ولا في غالب كتب النحو مثلها جمعا وتحقيقا وحسن تعليل ،وقد أكب الناس عليه وتداولوه واعتمده شيوخ هذا العصر فمن قبلهم في مصنفاتهم ودروسهم وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة واختيارات جمة ومذاهب ينفرد بها." [1]

(١) البغية ٥٦٧/١.

المبحث الثاني

شرح الشافية وقيمته العلمية

يعد كتاب "شرح الشافية" للرضي إضافة علمية عظيمة تثري المكتبة الصرفية ،فهو شرح لمقدمة ابن الحاجب التي تعد أجود مختصرات التصريف وأوفاها وأكثرها دورانا عند الشراح ،وأفضل طبعاته الطبعة التي حققها محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد في ثلاثة مجلدات ،ويليه المجلد الرابع وهو شرح شواهد الاستراباذي للبغدادي .

وقد توالت الشروح على الشافية ،أذكر منها:

١-بغية الطالب في الرد على تعريف ابن الحاجب لابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) .[١]

٢-شرح الشافية لركن الدين الاستراباذي (ت٧١٧هـ).[٢]

٣-شرح الشافية لفخر الدين أحمد بن الحسن الجاربردي (ت ٧٤٦هـ)[٣]،وعليه حاشيتان لابن جماعة (ت٨١٦هـ) أولهما خاصة والثانية تكملة لحاشية الجاربردي.

(١) حققه حسن أحمد العثمان للحصول على درجة الماجستير من جامعة أم القرى.

(٢) طبع في جزأين بتحقيق د. عبد المقصود محمد عبد المقصود ،مكتبة الثقافة الدينية ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م

(٣) من مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ،عالم الكتب ،بيروت ،الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٤- شرح لابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)،سماه عمدة الطالب في تحقيق صرف ابن الحاجب.[١]

٥- شرح السيد عبد الله بن محمد الحسيني المعروف بنقره كار (ت٧٧٦هـ). [٢]

٦- المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية للطف الله محمد بن الغياث (ت ١٠٣٥ هـ) . [٣]

وتكمن أهمية شرح الرضي في أنه أودع فيه كل مباحث علم التصريف وعالجها معالجة علمية وافية، وكان في معالجته يتوقف عند كل مسألة صرفية يعالجها كي يطلعنا على آراء العلماء حولها، وكان يعرض تلك الآراء والأقوال بطريقة جذابة بعيدة عن الملل، ثم يناقشها ويفندها ويختار أصحها، ويُعلِّل رفضه للمذهب الآخر.

ولقد اهتم العلماء الذين جاءوا بعده بشرحه ،فقد صنف البغدادي المتوفى سنة ١٠٩٣هـ كتابا في شرح شواهد شرح الشافية وهو المجلد الرابع بالتحقيق المذكور.

ولم يكتف الرضي بشرح كلام المتن وحل ألفاظه ،بل لجأ إلى التوسع فيما لم يذكره ابن الحاجب ،فشرحه مشتمل على كلام العلماء المتقدمين كالخليل وسيبويه والأخفش وابن جني وغيرهم، والأمثلة على ذلك كثيرة منها قوله في بيان

(١) حققه حسن أحمد الحمدو للحصول على درجة الماجستير بجامعة أم القرى وذكر في كشف الظنون ١٠٢١/٢.

(٢) طبع بمطبعة أحمد كامل في الآستانة وبدار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي وشركاه بالقاهرة.

(٣) طبع في جزأين ،تحقيق عبد الرحمن محمد شاهين بمطبعة دار مرجان.

مذاهب العلماء في مخارج الحروف الأصلية :"قوله" فللهمزة والهاء والألف أقصى الحلق وللعين والحاء وسطه وللغين والخاء أدناه" أي :أدناه إلى الفم ،وهو رأس الحلق ،هذا ترتيب سيبويه :ابتدأ من حروف المعجم بما يكون من أقصى الحلق ،وتدرج إلى ختم مخرجه بالشفة ..،ومذهب الأخفش أن الألف مع الهاء لا قدامها ولا خلفها ،قال ابن جني :لو كانا من مخرج لكان ينقلب الألف هاء لا همزة إذا حركتها ،وكان الخليل يقول: الألف اللينة والواو والياء والهمزة هوائية.." (١)

وقد يصرح الرضي بإضافاته ،فيقول:" هذا آخر باب الإعلال ولنضف إليه ما يليق به فنقول :إذا اجتمع ياءان فإن لم تكن الأخيرة لاما ،فإن سكنت الأولى أُدغمت كبيّع وبيّاع".(٢)

وكان الرضي يلتزم بعدم التكرار في شرح المسائل التي ذكرها في شرح الكافية ،من ذلك قوله: "قوله "في يا هناه" قد ذكرنا الخلاف فيه."(٣) ،أو ذكرها في شرح الشافية ومن ذلك قوله :" قد ذكرنا الخلاف في نحو اقوَوَّلَ في آخر باب الإعلال" . (٤)

– منهج الرضي في عرض قضاياه التصريفية في هذا الكتاب: بدأ الرضي كتابه هذا بخطبة استهلّها بحمد الله تعالى والصلاة على نبيه –صلى الله عليه وسلم– وبعد ذلك بيّن الدافع وراء تأليفه ،قال: "بسم الله الرحمن الرحيم ،وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم، أما بعد حمد الله توالي

(١) شرح الشافية ٣/٢٥١.
(٢) شرح الشافية ٣/١٨٦.
(٣) شرح الشافية ٣/٢٢٥.
(٤) شرح الشافية ٣/٣٠٤.

نعمه، والصلاةِ على رسوله محمد وعِتْرَتـهِ المعصومين، فقد عزمت على أن أشرح مقدمة ابن الحاجب في التصريف والخط، وأبسطَ الكلام في شرحها كما في شرح أختها بعض البسط، فإن الشُّرَّاح قد اقتصروا على شرح مقَدمة الإعراب، وهذا – مع قرب التصريف من الإعراب في مَسَاس الحاجة إليه، ومع كونهما من جنس واحد – بعيد من الصواب، وعلى الله المُعَوَّل في أن يوفقني لإتمامه، بمنه وكرمه، وبالتوسل بمَنْ أنا في مُقَدَّس حرمه، عليه من الله أزكى السلام، وعلى أولاده الغر الكرام."[1]

وأما عن منهجه في الكتاب فهو منهج يتّسم بالوضوح؛ فعباراته واضحة ،وكان يستعين في فهم قضايا الشافية بالرجوع إلى مصنفات ابن الحاجب كالإيضاح في شرح المفصل وغيره.

والرضي دأب على إيراد كلام المتن مقطعا ،مصدرا كل مقطع بـ(قال المصنف) أو (قال)، ومفتتحا بعد ذلك بـ(أقول).[2]

فيبدأ شرحه بذكر جزء من متن الشافية ثم يتناوله بالشرح والتعليق شارحًا ما يُذكر في المتن وما لم يذكر من قضايا صرفية، مُستشهدًا بشواهد من القرآن الكريم ، وبشواهد من الشعر .

وقد تميز أسلوب الرضي ببعض الخصائص أوجزها فيما يأتي:

١–عنايته بالحدود والتعريفات وتوضيحها بحيث لا يدع مجالا للبس ،من ذلك قوله في شرح تعريف ابن الحاجب:" الْمُصَغَّرُ الْمَزِيدُ فيهِ لِيَدُلَّ عَلَى تَقْلِيلٍ، فَالْمُتَمَكِّنُ يُضَمُّ أَولُهُ وَيُفْتَحُ ثَانِيهِ وَبَعْدَهُما يَاءٌ سَاكِنَةٌ"

أقول: يعني المصغر ما زيد فيه شئ حتى يدل على تقليل، فيشمل المبهمات كذيَّاكَ واللَّذَيَّا وغيرهما، والتقليل يشمل تقليل العدد كقولك: " عندي

(١) شرح الشافية ١/١

(٢) ينظر :شرح الشافية ١/٣٥ ،٣٩ ،٦٥ ،٧٠ ،٧٢، ٧٤ ،٨٣.

دُرَيْهِمَات " أي أعدادها قليلة، وتقليل ذات المصغر بالتحقير حتى لا يتوهم عظيماً نحو كُلَيْب وَرُجَيْل، ومن مجاز تقليل الذات التصغيرُ المفيد للشفقة والتلطف كقولك يا بُنَيَّ وَيا أُخَيَ، وأنت صُدَيِّقي، وذلك لأن الصِّغَار يشفق عليهم ويتلطف بهم، فكني بالتصغير عن عزة المصغر على من أُضيف إليه، ومن ذلك التصغير المفيد للملاحة كقولك هو لُطيِّف مُلَيِّح ومنه قوله(١):

يـا مـا أمـيلح غزلانـا شـدن لَنَـا مِـنْ هؤُلَيَّـائِكنَّ الضَّـالِ وَالسَّـمُرِ

وذلك لأن الصغار في الأغلب لطاف ملاح، فإذا كبرت غَلُظَت وَجَهُمَت، ومن تقليل ذات المصغر تصغير قبل وبعد في نحو قولك خروجي قُبَيْل قيامك، أو بُعَيْده . (٢)

٢-معرفته بلغات العرب وإقراره بها، فقد اهتم اهتماما كبيرا بعزو اللغات لأصحابها ،من ذلك قوله:" قوله "فالإسكان المجرد" أي: الإسكان المحض بلا روم ولا إشمام ولا تضعيف ،والإسكان في الوقف أكثر في كلامهم من الروم والإشمام والتضعيف والنقل ،ويجوز في كل متحرك إلا في المنصوب المنون ،فإن اللغة الفاشية فيه قلب التنوين ألفا ،وربيعة يجيزون إجراءه مجرى المرفوع والمجرور.(٣)

٣- عنايته بكثرة الأمثلة ،فهو لا يكتفي بمثال واحد بل يورد له غير مثال ،ومن ذلك قوله:" اعلم أَن فَعْلة تكسر في فِعالٍ غالباً في الصحيح وغيره، كقصاع

(١) من البسيط ،نُسب إلى عدد من الشعراء؛ منهم المجنون، والعرجيّ، وعلي بن حمزة ،ينظر: أسرار العربية ص ١١٥ ،وخزانة الأدب ١/ ٢٣٧،و شرح الشافية ١/١٩٠، ولسان العرب ٤/ ٢٢١٧ (شدن(والشاهد فيه قوله: "أميلح" حيث صغر "أملح" وهو فعل التعجب.

(٢) شرح الشافية ١/١٩٠.

(٣) شرح الشافية ٢/٢٧٢.

وركاء[١] ودِبَاب[٢] ، وجاء على فِعَل وكأَنه مقصور فِعَالٍ نحو هَضبْةَ وهِضَبٍ وحَلْقَةٍ وحِلَقٍ، وقد جاء فيه فُعُول أَيضاً لأن فُعُولاً وفِعَالاً إخوان في جمع فَعْلٍ مذكر فَعْلة إلا أَن فُعُولاً ههنا قليل كمأَنة ومُؤُون وبَدْرَةٍ وبُدُور".[٣]

٤- حشده الشواهد الصرفية من القرآن الكريم والنثر ، وإن كانت الشواهد الصرفية في عمومها لا ترقى إلى درجة الشواهد النحوية ، فلو نظرنا إلى شواهد شرح الكافية للرضي التي شرحها البغدادي في الخزانة لوجدناها قاربت ألف شاهد ، ثم لو نظرنا إلى شواهد شرح الشافية للرضي التي شرحها البغدادي – أيضًا – وضم إليها شواهد الجاربردي لوجدناها قاربت مائتين وتسعين شاهدًا .

منها ستة وتسعون ومائة شاهدا للرضي[٤]، وقد كان يستشهد بالبيت كاملا[٥] وأحيانا بأكثر من بيت[٦]، وتارة يقتصر على صدر البيت[٧] أو عجزه عجزه [٨] ، ومعظم شواهده الشعرية تنتمي إلى عصر الاستشهاد والمجمع على صحة نصوصه في الاستشهاد بها وإن كانت هناك بعض الأبيات لشعراء بعد هذا العصر كأبي تمام والمتنبي والبحتري وأبي العلاء [٩] ،وذكره لأشعارهم ليس على

(١) ركاء:جمع ركوة:إناء صغير من جلد يشرب فيه الماء ،لسان العرب "ركا"١٧٢٢/٣.

(٢) دباب:جمع دَبّة ،الموضع الكثير الرمل ،لسان العرب ١٣١٦/٢"دبب".

(٣) شرح الشافية ١٠١/٢.

(٤) وقد ترك البغدادي بعض الشواهد ،فلم يتكلم عنها ،ولعل عذره في ذلك اختلاف النسخ ينظر: شرح الشافية ٣/٤ حاشية رقم٢.

(٥) ينظر: شرح الشافية٩٣،٢١٠/١، ٢٨٩/٣

(٦) ينظر: شرح الشافية ٩٢/١ ،١٧٧، ٣٧/٤.

(٧) ينظر: شرح الشافية ٢٧،٢٠٦/٣.

(٨) ينظر : شرح الشافية ٤٥،٤٣/١، ٦٤/٢ ،٧٣.

(٩) ينظر: شرح الشافية ١٨٠/١، ٨٧/٢، ٣٠٨،

سبيل الاستشهاد ولكنه للتمثيل ،ولعله متأثر في ذلك بجار الله الزمخشري فأنه كان يستشهد على اللغة والقواعد بشعر هؤلاء وكأنه كما قال عن أبى تمام – وقد استشهد ببيت له في الكشاف –: أَجْعَلُ ما يقوله بمنزلة ما يرويه.(١)

وقد بلغ عدد شواهده من القرآن الكريم سبعة ومائة ،فكان يذكر جزءا من الآية (٢) وأحيانا يقتصر على موضع الشاهد منها(٣) ،وقد يعزو بعض القراءات إلى إلى أصحابها (٤) وقد يغفل ذلك(٥).

٥- ضبط الكلمات بالحروف والحركات غالبا :

ومن سمات أسلوبه ضبط الكلمات بالحروف والحركات ؛ حتى يتم نطق الكلمة بطريقة سليمة غير ملتبسة ، ومن ذلك قوله عند الحديث عن وزن "فِعُل" " قوله " والحِبُكُ إن ثَبَتَ " قرئَ في الشواذ (ذَاتِ الحِبُكِ) بكسر الحاء وضم الباء، فقال المصنف: إن صح النقل قلنا فيه بناء على ما قال ابن جني (وهو أن الحِبِكَ بكسرتين والحُبُكَ بضمتين بمعنى) : إن الحِبُكَ مركب من اللغتين، يعني أن المتكلِّم به أراد أن يقول الحِبِك بكسرتين، ثم لما تلفظ بالحاء المكسورة ذَهِلَ عنها وذهب إلى اللغة المشهورة وهي الْحُبُك بضمتين، فلم يرجع إلى ضم الحاء، بل خلاها مكسورة وضم الباء، فتداخلت اللغتان: الحِبِكُ والْحُبُك في حرفي الكلمة الحاء والباء.(٦)

---

(١) الكشاف ٢٠٨/١.

(٢) ينظر: شرح الشافية١٩٠/٢، ٣٧٠.

(٣) ينظر: شرح الشافية٩٦/٣.

(٤) ينظر: شرح الشافية٣٢٤/٢.

(٥) ينظر: شرح الشافية٣٣٨/٢.

(٦) ينظر: شرح الشافية٣٩/١.

ومنه قوله أيضا :"ويجئ فُعَال – بضم الفاء وتخفيف العين – مبالغة فعيل في هذا الباب كثيراً، لكنه غير مطرد، نحو طويل وطوال، وشجيع وشجاع".[١] وقوله :"وَفَيْعَل – بفتح العين – لا يكون إلا في الصحيح العين، اسماً كان أو صفة، كَالشَّيْلَم وَالْغَيْلَم وَالنَّيْرَب وَالصَّيْرَف" [٢]

٦– ومن سمات أسلوبه التذييل ، وهو أن يذكر في نهاية المسالة كلمة هذا واضح ، أو والله أعلم [٣]، وما شابه ذلك .

٧–امتاز الرضي في شرحه هذا باستقلال الرأي وحرية الفكر ،فلم يتحيز ولم يتعصب لمذهب معين لأحد ممن سبقوه ،وعلى ميله الغالب إلى مذهب البصريين وتمجيده لإمام النحو سيبويه وتقديره لكتابه يختار كثيرا بعض آراء الكوفيين ويدافع عنها بل إن ذلك ظهر في كثير من تعبيراته ،وهو إلى ذلك قد ينفرد برأي خاص في بعض المسائل بعد أن يعرض أقوال السابقين ويفندها .

الفصل الأول

"ما لم يرتضه الرضي من آراء الصرفيين"

(١) ينظر: شرح الشافية ١٤٨/١.

(٢) ينظر: شرح الشافية١٤٩/١.

(٣) ينظر: شرح الشافية١٦٣/١، ١٩٧،٣٣٢/٢٠١،٣/١

يمكن بيان شخصية الرضي الصرفية باستجلاء قدرته على الرد والترجيح وشرحه على الشافية يزخر بردوده على العلماء .

وقد آثرت أن أدرس شخصية الرضي من خلال رده على آراء المدرستين البصرية والكوفية ، فالرضي لم يتحيز، ولم يتعصب لمذهب بعينه، على الرغم مما يظهر من ميل في آرائه إلى المذهب البصري [1]، وذلك أنّه كان أقرب إلى أسلوبه في التفكير والتحليل ،ولكن هذا لم يمنعه من أن يختار أحياناً بعض آراء الكوفيين ،ويدافع عنها، ثم رده على بعض العلماء الذين اهتم بآرائهم اهتماما كبيرا كابن الحاجب والزمخشري ، وقد برز ذلك في أثناء مناقشاته لآرائهم.

وسيتناول هذا الفصل هذه النقاط وهي:

الأولى: ما لم يرتضه من آراء البصريين.

الثانية : ما لم يرتضه من آراء الكوفيين.

الثالثة: مالم يرتضه من آراء بعض المتأخرين(ابن الحاجب والزمخشري).

وقد اشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: ما لم يرتضه من آراء البصريين

المبحث الثاني : ما لم يرتضه من آراء الكوفيين.

المبحث الثالث: مالم يرتضه من آراء بعض المتأخرين (ابن الحاجب والزمخشري)

(١) ينظر:شرح الشافية ١/٢، ٢١٤، ١٥٧/١٩ ،و٢/٧٥ ،و٢/٢٣٢،و٣/٣٤

المبحث الأول

ما لم يرتضه من آراء البصريين

وقف الرضي من البصريين موقف العالم المنصف يجلهم ويقدرهم ،فإذا أعجب برأي لأحدهم نقل ذلك ونسبه لقائله ،ومع ذلك لم يسلم هؤلاء العلماء من ردوده واعتراضاته ، فقد رد آراء فحول البصريين كالخليل وسيبويه والأخفش والجرمي والمازني والمبرد والزجاج-لغلبة النزعة البصرية عليه- وغيرهم مؤثرا عليهم آراء أخرى سواء لبصريين ينتمون إلى المذهب نفسه لكونها أقوى أم لكوفيين، وسأذكر في هذا المبحث نماذج من الآراء التي لم يرتضها من علماء البصريين ؛ وذلك لكثرة ردوده في مجمل الكتاب بحيث يُظهر ما سأذكره شخصيته ويبين علمه وقدرته في استنباط الأحكام والرد على العلماء، وهي:

المسألة الأولى

القلب في اسم الفاعل من الأجوف المهموز اللام غير قياسي

ذهب الخليل إلى أن اسم الفاعل من الأجوف المهموز اللام مقلوب بتقديم اللام على العين ،فرد الرضي ما ذهب إليه قائلا : " وليس ما ذهب إليه الخليل بمتين ، وذلك لأنه إنما يحترز عن مكروه إذا خِيفَ ثباته وبقاؤه ، أما إذا أدى الأمر إلى مكروه ، وهناك سبب لزواله فلا يجب الاحتراز من الأداء إليه ، كما أن نقل حركة واو نحو : مَقْوُول إلى ما قبلها ، وإن كان مؤديا إلى اجتماع الساكنين لم يجتنب لما كان هناك سبب مزيل له ، وهو حذف أولهما ، وكذا في مسألتنا قياسٌ موجبٌ لزوال اجتماع الهمزتين ، وهو قلب ثانيتهما حرف لين كما هو مذهب سيبويه ..."[1]

(١) ينظر : شرح الشافية ٢٥/١

الدراسة:

اختلف الصرفيون في اسم الفاعل من الأجوف المهموز اللام نحو جاء على مذهبين:

الأول : مذهب الخليل أن اسم الفاعل من الأجوف المهموز اللام مقلوب بتقديم اللام على العين ، وأصله : جَايِئُ ،فقدمت اللام التي هي الهمزة على الياء فصارت: جَائِيُ ،ثم حذفت الياء في الرفع والجر للتنوين، ووزنه على هذا(فال).[١]

قال سيبويه : " وأما الخليل فكان يزعم أن قولك : جاءٍ وشاءٍ ونحوهما اللام فيهن مقلوبة ، وقال : ألزموا ذلك هذا واطرد فيه ، إذا كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة "[٢]

وقد استُدل للخليل بأمور منها :

١-أن هذه الياء التي في "جايئ " لو كانت منقلبة عن الهمزة لجاز ردها إلى الأصل كما في "خَطَائِيُ".[٣]

٢-الفرار من توالي إعلالين على الكلمة من جهة واحدة ، وهما قلب العين همزة وقلب الهمزة التي هي لامُ ياءً ، وتوالي إعلالين على الكلمة من جهة واحدة لا يوجد في كلام العرب إلا نادراً . [٤]

٣-إن القول بعدم القلب يؤدي إلى كثرة الإعلال ، فتقدم العين إلى موضع اللام فيصير : جَائِيُ على وزن (فَالِع) ، فأعل كالإعلال في قَاضٍ. [٥]

---

(١) ينظر : شرح المفصل ١١٧/٩

(٢) ينظر : الكتاب ٣٧٧/٤

(٣) ينظر : التخمير للخوارزمي ٣٩٢/٤

(٤) ينظر : الممتع لابن عصفور ٥١٠/٢

(٥) ينظر : الإقليد في شرح المفصل ٢٠٧٩/٤

المذهب الثاني : مذهب سيبويه أن (جَاءٍ) ليس مقلوباً ، وأصله : جَايِئُ ، ولكن قلبت الياء التي هي عين الفعل همزة على حد قلبها في قائل ، فالتقت همزتان الأولى المنقلبة عن عين الفعل ، والثانية التي هي لام الكلمة ، فقلبت الأخيرة ياءً ؛ لانكسار ما قبلها فصار : جَائِيُ بزنة (فَاعِل) ، ثم أعل إعلال قاضٍ.

قال سيبويه: " .... وذلك قولك : جَاءٍ كما ترى ، هُمِزَت العين التي هُمِزَت في (بَائِع) واللام مهموزة ، فالتقت همزتان ، ولم تكن لتجعل بين بين من قبل أنهما في كلمة واحدة ، وأنهما لا يفترقان ، فصار بمنزلة ما يلزم الإدغام ؛ لأنه في كلمة واحدة ، وأن التضعيف لا يفارقه ... فلما لزمت الهمزتان ازدادتا ثقلاً ، فحولوا اللام وأخرجوها من شبه الهمزة ... "[1].

وقد استدل لسيبويه بأن الإبدال وإن كان خلاف الأصل ، لكن القلب أكثر مخالفة للأصل فيؤخذ بالأدنى. [2]

ويرى المازني أن كلا القولين حسن جميل ،قال : " وكان الخليل يقول : هو مقلوب كما قالوا : شاكٍ ، و :

لَاثٍ بِهِ الأَشَاءُ وَالْعُبْرِيُّ[3]

(١) ينظر : الكتاب ٣٧٦/٤ : ٣٧٧

(٢) ينظر : التخمير ٣٩٢/٤

(٣) من الرجز المشطور للعجاج في ديوانه صـ ٢٩٦ ،و الكتاب ٤٦٦/٣ ، ٣٧٧/٤ ، والخصائص ١٢٩/٢.

الشاهد : قوله " لاث " على أن أصله لاوث فقدمت الثاء على الواو فصار لاثو، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة، ثم أعل إعلال قاض.

يريد : شائكاً ولائثاً ، واطرد القلب عند الخليل في هذا ؛ لئلا تلتقي همزتان ، ولا يطرد القلب في قول الخليل في مثل : شاكٍ ، ولاثٍ ، وقال غيره : ليس هذا مقلوباً ، ولكن اللام أُلزمت البدل ؛ لئلا تلتقي همزتان ، وكلا القولين حسن جميل..." (١) .

وقد ردَّ ابن الحاجب قول الخليل فقال : " وما ذكره الخليل وإن كان وجها إلا أنه لا يقومُ عليه دليل ، وهذا جار على قياس كلامهم ، والقلب ليس بقياس ".(٢)

ورد الرضي ما ذهب إليه الخليل ، وذلك لأنه إنما يحترز عن مكروه إذا خِيفَ ثباته وبقاؤه ، أما إذا أدى الأمر إلى مكروه ، وهناك سبب لزواله فلا يجب الاحتراز من الأداء إليه ، كما أن نقل حركة واو نحو : مَقْوُول إلى ما قبلها ، وإن كان مؤديا إلى اجتماع الساكنين لم يجتنب لما كان هناك سبب مزيل له ، وهو حذف أولهما ، وكذا هنا قياسٌ موجبٌ لزوال اجتماع الهمزتين ، وهو قلب ثانيتهما حرف لين كما هو مذهب سيبويه ..." (٣)

ويرى الرضي أن الخليل يستند على القياس على ما ورد من العرب من إجراء القلب في اسم الفاعل كراهية الهمزة الواحدة ،قال :" قال:

لاَثٍ بِهِ الأَشَاءُ وَالْعُبْرِيُّ

وقال:

(١) المنصف ٥٢/٢: ٥٣

(٢) الإيضاح ٤٣٤/٢

(٣) شرح الشافية ٢٥/١

فَتَعَرَّفُـــونِي إنَّنِـــي أنـــا ذِلكُـــم شـاكٍ سِـلاحي فـي الحـوادِثِ مُعْلَـمُ[1]

وهذا الذي غر الخليل حتى ارتكب في جميع اسم الفاعل من الأجوف المهموز اللام القلبَ، فقال: إذا كانوا يقلبون في الصحيح اللام خوفاً من الهمزة الواحدة بعد الألف فهم من اجتماع همزتين أفر، وهكذا لما رآهم قالوا في جمع شائع: شَوَاعٍ بالقلب، قال: فهو في نحو خَطَايا ومَطَايا وجَوَاءٍ وشَوَاءٍ أولى، والجواب أنهم إنما التجئوا إلى القلب في لاثٍ وشاكٍ خوفاً من الهمزة بعد الألف، وأما في نحو جاءٍ فيلزم همزة واحدة بعد الألف، سواء قلبت اللام إلى موضع العين أم لا."[2]

فالرضي لم يكن يرى القلب في ذلك بل رأى أنه لا بأس من اجتماع همزتين إذ يعمل حينئذ على ما تقتضيه الأصول من قلب الهمزة الثانية في "جائئ" ياءً ثم تعل إعلال قاض .

والسماع يشهد لما قاله الرضي ،وذلك أنَّ من العرب من يقول: شاكٌ ولاثٌ، فيحذف العين من شائك ولائث. ومنهم من يقول: شاكٍ ولاثٍ، كما تَقَدَّمَ فيقلب، والذي من لغته القلب ليس من لغته الحذف، وكلّهم يقول: شائكٌ ولائثٌ. فلمَّا وَجدنا العرب كلَّها تقول: جاءٍ، ولا تَحذف، علمنا أنه في لغة الحاذفين على أصله. إذ ليس من لغتهم القلب، ومن لغتهم البقاء على الأصل. وأمَّا في لغة القالِبينَ في: شاكٍ ولاثٍ فيحتمل أن يكون مقلوبًا، ويحتمل أن يكون باقيًا على أصله. فقد حصل إذًا ما ذهب إليه سيبويه سماعًا. وما ذهب إليه الخليل ليس له من السماع ما يقطع به، فهو محتمل.[3]

---

(١) من الكامل، لطريف بن تميم العنبري والشاهد قوله " شاك " على أنه اسم فاعل من شاك يشوك لأنه من الشوكة،ينظر: الكتاب ٤٦٦/٣ ،والمنصف ٥٣/٢وشرح الشافية ١٢٨/٣.

(٢) شرح الشافية ١٢٩/٣.

(٣) الممتع ٥١٠/٢.

كما جوز الرضي أن يكون أصل لاثٍ وشاكٍ لَوِث وشَوِك مبالغة لائث كعَمِل في عامل ولبث في لابث، فيكونان ككبش صَافٍ ويوم راح.

المسألة الثانية

"همزة "أولاء" ليست منقلبة عن الألف الزائدة "

قدر الزجاج همزة "أولاء" في التصغير ألفا ، فاعترض له الرضي بقوله: " وأما الزجاج فإنه يزيد ألف العوض في آخر أولاء كما في أخواته، لكنه يقدر همزة أولاء " في الأصل ألفاً، ولا دليل عليه، قال: فإذا دخلت ياء التصغير اجتمع بعدها ثلاث ألفات: الأولى الذي كان بعد لام أُولاء، والثاني أصل الهمزة على ما ادعى، والثالث ألف العوض، فينقلب الأول ياء كما في حمار ويبقى الأخيران، فيجعل الأخير همزة كما في حمراء وصفراء، فتكسر كما كانت في المكبر"[١]

الدراسة :

من أسماء الإشارة :"أولى"، و" أولاء"، وكلاهما للجمع ، ويستوى فيهما المذكر والمؤنث. و"أولى" بالقصر لغة بنى تميم ، و قيس ، و ربيعة ، و أسد ، و "أولاء " بالمد لغة الحجازيين[٢] ، و بها نزل القرآن الكريم ، قال تعالى :﴿هَاأَنتُمْ أُوْلاء تُحِبُّونَهُمْ ﴾ [٣]

ووزن "أولى" المقصورة : فُعَل اتفاقا ، واختلف فى ألفها ،فقيل : هي أصل لعدم التمكن ، وقيل : منقلبة عن الياء ؛لإمالتها . [٤]

وأما " أولاء" فللصرفيين في همزتها ثلاثة مذاهب[١] :

---

(١) شرح الشافية ٢٨٨/١.

(٢) ينظر أوضح المسالك ١٣٤/١ ، التصريح ٥٨٤/٢ ، والهمع ٢٤٦/١ .

(٣) آل عمران: ١١٩

(٤) ينظر: الهمع ٢٤٦/١

المذهب الأول : ما ذهب إليه الزجاج ، وهو أنها منقلبة عن الألف الزائدة فإذا قلبت ألف المد ياء لوقوعها بعد ياء التصغير رجعت الهمزة إلى أصلها، ثم تأتي ألف التصغير فتنقلب همزة لوقوعها بعد ألف.(٢)

المذهب الثانى : أن هذه الهمزة منقلبة عن الياء ، ووزن "أولاء" فُعال كغراب ، فلما وقعت الياء بعد الألف الزائدة قلبت همزة ، وهو مذهب المبرد . (٣)

المذهب الثالث : أن الهمزة أصلية ، وليست منقلبة عن شيء ، ووزنها فُعال ، وهو مذهب الفارسى . (٤)

وقد رد الرضى(٥) مذهب الزجاج بأنه لا دليل عليه، أي إن تقدير الهمزة بالألف لا يوجد دليل عليه ،فالزجاج يقدر الهمزة في "أولاء" ألفا في الأصل ،فإذا صغر دخلت ياء التصغير ثالثة بعد اللام ،فتقلب الألف الأولى ياء لوقوع التصغير قبلها على حد قلبه في غلام وعناق ،فتقول: "غُلَيِّمٌ " و"عُنَيِّقٌ" ،ثم أدخل الألف المزيدة للتصغير آخرا ،فاجتمع ألفان في التقدير ،فقلبت الثانية همزة لاجتماع الألفين على حد قلبها في حمراء وصحراء.

ورده صحيح ؛ لأنه قلب الألف همزة مع أنها بعد ألف أصلية ، وليست بزائدة ؛ لأنها عنده على فُعَل ، والألف أو غيرها من أحرف العلة لا تقلب متطرفة بعد الألف ؛ إلا إذا كانت الألف زائدة كصحراء ، وكساء ، وبناء .فإذا كانت الألف أصلية صح حرف العلة ، نحو : آية ، وراية ، والألف فى " أولاء " على مذهب

---

(١) توضيح المقاصد ١٤٤٢/٣.

(٢) ينظر: المقتضب ٢٨٨/٢،والارتشاف ٣٩٢/١،والتصريح ٥٨٤/٢ .

(٣) ينظر :شرح الشافية ٢٨٧/١ ، والارتشاف ٣٩٢/١ ، والتصريح ٥٨٤/٢

(٤) ينظر الارتشاف ٣٩٢/١ .

(٥) ينظر شرح الشافية ٢٨٧/١

الزجاج ليست زائدة ، وإنما هى لام الكلمة ، فلا يصح قلب الألف بعدها همزة ، وإذا لم يصح قلبها صارت " أولا " بألفين ، وكلاهما ساكن ، فإذا حذف أحدهما للساكنين صارت " أولى " بالقصر ، فتلتبس الممدودة بالمقصورة .

وقد رجح ابن يعيش مذهب الزجاج ورأى أنه أقرب إلى الصواب لاعتقاد زيادة ألف التصغير آخرا على منهاج سائر المبهمات، إلا أنه يضعف من جهة تقدير الهمزة بالألف.(١)

وأما ما ذهب إليه المبرد فيؤيده أن الهمزة وقعت فى موضع من مواضع قلب أحرف العلة همزة ، وهو تطرفها بعد ألف زائدة ، فيمكن أن تكون منقلبة عن الياء ، أو الألف ، أو الواو، وأما ما ذهب إليه الفارسى فيؤيده أن الأصل عدم القلب .

المسألة الثالثة

تصغير "اللاتي" برده إلى الواحد

رد الرضي ما ذهب إليه المازني وبعض البصريين من أن تصغير "اللاتي "يكون بحذف الألف التي بعد اللام فنقول: "اللُّتَيَّا " أو بدون حذف فنقول:" اللُّوَيْتِيَا وَاللُّوَيْئِيَا "بقوله: "وقال المازني: إذا كان لابد من الحذف فحذف الزائد أولى، يعني الألف التي بعد اللام فتصغير "اللاتي" كتصغير التي سواء، قال بعض البصريين: اللُّوَيْتِيَا وَاللُّوَيْئِيَا، من غير حذف شئ، وكل ذلك هَوَسٌ وتجاوز عن المسموع بمجرد القياس، ولا يجوز."(٢)

الدراسة :

اختلف العلماء في كيفية تصغير اللاتي، ولهم في تصغيرها ثلاثة مذاهب :

(١) ينظر :شرح المفصل ٥/١٤٠.

(٢) شرح الشافية ١/٢٨٩.

المذهب الأول : مذهب سيبويه ومن وافقه أن تصغير "اللاتي" يكون برده إلى الواحد ؛ لأنه جمع ، ثم يجمع بالألف والتاء ؛ لأنه مؤنث .

قال سيبويه : " واللاتي لا تحقر ، استغنوا بجمع الواحد إذا حقر عنه ، وهو قولهم : اللُّتَيَّات ، فلما استغنوا عنه صار مسقطاً ، فهذه الأسماء لما لم يكن حالها في التحقير حال غيرها من الأسماء غير المبهمة... صارت يستغنى ببعضها عن بعض ، كما استغنوا بقولهم: أتانا مُسَيَّانا وعُشَيَّانا عن تحقير القصر في قولهم : أتانا قَصْرَاً ، وهو العَشِيُّ" (١)

وذهب ابن السراج إلى ما ذهب إليه سيبويه فقال : " ولا تحقر اللاتي استغنوا عنها باللُّتَيَّات". (٢)

المذهب الثاني : مذهب الأخفش أن "اللاتي " تصغر على لفظها ؛ لأنها اسم جمع ، وليست جمعا ، فيقول في تصغيرها : "اللَّوَيْتَا "بقلب الألف واوا كما في الجمع : أي اللواتي ، وحذف ياء اللاتي ؛ لئلا يجتمع مع ألف العوض خمسة أحرف سوى الياء ، فيخرج بذلك عن بناء التصغير. (٣)

واختار المبرد قول الأخفش وجعله القياس فقال : " ولو حقرت" اللاتي " لقلت في قول سيبويه : "اللُّتَيَّات" تصغر "التي " وتجمعها ، كما تفعل بالجمع من غير المبهم الذي يحقر واحده ، وكان الأخفش يقول : اللُّوَيَّا ؛ لأنه ليس جمع التي على لفظها ، فإنما هو اسم للجمع كقولك : قوم ونفر ، وهذا هو القياس" .(٤)

---

(١) الكتاب ٤٨٩/٣

(٢) الأصول ٥٧/٣

(٣) ينظر : شرح الشافية ٢٨٨/١

(٤) ينظر : المقتضب ٢٨٩/٢.

المذهب الثالث : مذهب المازني أنه إذا كان لابد من الحذف فحذف الزائد أولى، يعنى بذلك حذف الألف التي بعد اللام ، فتصغير اللاتي كتصغير " التي " أي تقول فيها : اللُّتَيَّا. (١)

وذهب بعض البصريين إلى أن "اللائي " و "اللاتي "، يقال في تصغيرهما : اللُّوَيْتِيَا واللُّوَيْئِيَا من غير حذف. (٢)

وقد رد الرضي ما ذهب إليه المازني وبعض البصريين فقال :" وكل ذلك هوس وتجاوز عن المسموع بمجرد القياس ولا يجوز ...." (٣) .

ورد الرضي صحيح لأن ذلك يؤدي إلى أن يلتبس تصغير المفرد بتصغير الجمع (٤) ، كما أن تصغير هذه الأسماء لا يقتضيه قياس، فينبغي أن لا يتعدى فيه مورد السماع.(٥)

إلا أن وصفه هذا الرأي بالهوس لا يليق بمكانته العلمية، وفيه تسفيه بعض الآراء بكلام لا يليق .

المسألة الرابعة

التاء في (كلتا) بدل من لام الكلمة

ذهب الجرمي إلى أن التاء في "كلتا "زائدة والألف أصلية ، فاعترض له الرضي بقوله: "وعند الجرمي أَن أَلف "كلتا "لام الكلمة، وليس التاء بدلا من اللام ولا فيه معنى التأْنيث، فيقول: كِلْتَوِي كأَعْلَوِي ،وقوله مردود لعدم فِعْتَلٍ في كلامهم،

(١) ينظر : شرح الشافية ٢٨٨/١ ، والارتشاف ٣٩٤/١،والتصريح٢ /٥٨٧.

(٢) شرح الشافية ٢٨٨/١ ، ٢٨٩

(٣) ينظر : السابق ٢٨٩/١

(٤) ينظر : التصريح ٥٨٦/٢

(٥) الارتشاف ٣٩٤/١.

وليس ليونس في كلتا قول، ولم يقل إنه ينسب إليه مع وجود التاء كما نسب إلى أَخت وبنت، وليس ما جوز من النسب مع وجود التاء فيهما مطردا عنده في كل ما أَبدل من لامه تاء حتى يقال إنه يلزمه كلِتي وكلتوي وكلتاوي كحبليّ وحُبْلَوِي وحبلاوي،، ولو كان ذلك عنده مطردًا لقال مَنْتي وهَنْتي أيضاً ولم يلزمه الخليل ما ألزمه."[١]

الدراسة :

اختلف الصرفيون في حقيقة التاء في " كلتا " على ثلاثة مذاهب :

الأول : التاء لام الكلمة وهي مبدلة إما من واو أو ياء ، وذلك مبني على اختلافهم في أصل الألف من " كلا " هل أصلها الواو أو الياء .

فمن قال : إن أصلها الواو استدل " ببنت وأخت " في ابن وأخ ، ألا ترى أن لامي ابن وأخ واوان بدليل إبدال التاء منه ، والتاء لا تبدل من الياء إلا في حرف واحد ، وهو قولهم : أسنت القوم ، وأصله : أسنى وأسنينا " وهو رأي سيبويه[٢] واختاره ابن جني .[٣]

أما من قال : إن أصلها الياء فاستدل بإمالتها[٤] في قوله – تعالى – (إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا) [٥]

(١) شرح الشافية ٢/٧٠.

(٢) الكتاب ٣/٣٦٣

(٣) ينظر: سر الصناعة ١/١٥١.

(٤) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني ص ٥٦٠.

(٥) الإسراء :٢٣.

والأول أرجح ؛ لقوة دليله ، أما الإمالة في " كلاهما "فلكسر الكاف ، أو لأنها تنقلب ياء في إضافتها إلى المضمر ، كما أن الإمالة في حد ذاتها لا تقطع بأن أصلها الياء ؛ لأنهم قد يميلون بنات الواو.[١]

المذهب الثاني: ذكره سيبويه بقوله:" وأما كلتا فيدلك على تحريك عينها قولهم :رأيت كلا أخويك ،فكلا كـ "معاً" واحد الأمعاء ،ومن قال :رأيت كلتا أختيك ،فإنه يجعل الألف ألف تأنيث ،فإن سمى بها شيئا لم يصرفه في معرفة ولا نكرة وصارت التاء بمنزلة الواو في شروى."[٢]

المذهب الثالث : نسب إلى الجرمي[٣] أن التاء في " كلتا " زائدة ، وهي علم تأنيثها ، وزنها " فعتل " .

وقد اختلفوا في النسب إلى "كلتا" على وجهين:

الأول: "كلويّ" على المذهبين الأولين بحذف ألف التثنية على المذهب الأول ،وحذف ألف التأنيث على المذهب الثاني حتى لا تقلب واوا ،فتجتمع واون في النسب وذلك ثقيل .[٤]

الثاني: كِلتويّ على المذهب الثالث على الأفصح و"كلتي" على غير الأفصح.

ويفهم من كلام الرضي أن الجرمي نسب إلى كلتا باعتبار أن تاءه زائدة وخلوها من الابدال والتعويض والف كلتا مثل لام الكلمة.

---

(١) ينظر :شرح المفصل ٥٤/١.

(٢) الكتاب ٣٦٤/٣.

(٣) ينظر : المسائل البصريات ٧٩٤/٢ ، وسر الصناعة ١٥٢/١ ، والمرتجل لابن الخشاب صـ ٦٧

(٤) ينظر :الإيضاح في شرح المفصل٦٠١/١.

وقد رد مذهب الجرمي بأنه لا يوجد في الكلام "فعتل" فيحمل هذا عليه ورد أيضا بأنه ليس من مواضع زيادة التاء إلا أن تقع في أول الاسم أو آخره.(١)

ورد الرضي لقول الجرمي صحيح لوجوه منها أن التاء لم تزد في حشو الكلمة " ، وعلامة التأنيث لا تكون وسطاً ،ومنها أنه ليس في الكلام " فعتل" فركوب ما يخرج من كلامهم ليس بالوجه " (٢)

قال ابن جني : " غير أني قد وجدت لهذا القول نحوا ونظيراً ، وذلك فيما حكاه الأصمعي من قولهم للرجل القواد : الكلبتان ، وقال مع ذلك : هو من الكلب وهو القيادة ، فقد ترى التاء على هذا زائدة حشوا ، ووزنه فعتلان ، ففي هذا شيئان : أحدهما التسديد عن قول أبي عمر ، والآخر إثبات مثال فائت للكتاب" .(٣)

ومنها أن تاء التأنيث لا تكون في الأسماء المفردة إلا وقبلها مفتوح نحو: حمزة. (٤)

وبذا يكون رأى الجرمي قد وهن بما رده العلماء به ، وابن جني ، وإن أثبت له نظيراً فهذا إن أخرجه من خير العدم إلا أنه يدخل مرة أخرى الندرة التي لا يقاس عليها .

المسألة الخامسة

كل ما يفيد معنى الجمع على وزن "فَعْل" اسم جمع

رد الرضي مذهب الأخفش أن كل ما يفيد معنى الجمع على وزن "فَعْل" وواحده اسم فَاعِل كصَحْب وشَرْب في صاحب وشارب فهو جمع تكسير واحدُهُ ذلك

(١) ينظر: شرح الشافية ٢/٧٠ وينظر :سر الصناعة ١/١٥٠.
(٢) ينظر سر الصناعة ١/١٥٢.
(٣) الخصائص ١/٢٠٣.
(٤) سر الصناعة ١/١٥٢.

الفاعل بقوله : " وقال الأخفش: كل ما يفيد معنى الجمع على وزن فَعْل وواحده اسم فَاعِل كصَحْب وشَرْب في صاحب وشارب فهو جمع تكسير واحدُهُ ذلك الفاعل، فعلى هذا القول تصغّر لفظ الواحد ثم جمع السلامة كما في رجال ودُورٍ، فتقول في تصغير رَكْب وسَفْر: رُوَيْكبون وسُوَيْفِرُون، كما يقال: رجيلون ودُوَيْرَات، في تصغير رجال ودور، وقول الشاعر[1]:

أَخْشَى رُكَيْباً أَوْ رُجَيْلاً عَادِيَا

رَدٌّ عليه."[2]

الدراسة :

ينقسم اسم الجمع ثلاثة أقسام:

الأول: ما ليس له واحد من لفظه وليس على وزن من أوزان الجموع المعروفة نحو إبل وغنم.

الثاني: ما كان له واحد من لفظه وليس على وزن من أوزان الجموع المعروفة نحو ركب وجامل.

الثالث: ما كان على وزن من أوزان الجموع المعروفة وجرت عليه أحكام اسم الجمع نحو "ركاب" و"فئة" و"نسوة" .

وقد اختلف الصرفيون فيما له مفرد من لفظه نحو ركب وراكب على ثلاثة أقوال:

---

(١) من الرجز لأحيحة بن الجلاح ،ينظر: خزانة الأدب ٦/ ٢٥٤والمقرب ٢/ ١٢٧؛ والمنصف ٢/ ١٠١.

والشاهد فيه قوله: "ركيبًا" حيث جاء مصغرًا على لفظه وهذا دليل على كونه اسمًا للجمع، بخلاف من قال: إنه جمع تكسير.

(٢) شرح الشافية ٢/٢٠٣.

الأول: مذهب سيبويه أنه اسم جمع بمنزلة "نفر وقوم وذود" وأمثالها مما ليس لها واحد من لفظها ،واستدل على ذلك بتصغيره على لفظه ،وقد ورد ذلك عن العرب في شواهد كثيرة منها قول الشاعر:١

وأين رُكَيْبٌ واضعون رِحالهم إلى أهلِ نار مِن أُناسٍ بأسودا

كما استدل على هذا بعدم اطراد صيغة "فَعْل" مما يكسر عليه واحده .

وممن رجح هذا القول ابن جني وابن يعيش وابن مالك والرضي.(٢)

الثاني :مذهب الفراء أن كل ماله واحد من تركيبه سواء أكان اسم جمع نحو "ركب" و "باقر" أم اسم جنس جمعي كـ "تمر" و"روم" فهو جمع عنده. ٣

الثالث: مذهب الأخفش٤ أن كل ما يفيد معنى الجمع على وزن "فَعْل" وواحده اسم فَاعِل كصَحْب وشَرْب في صاحب وشارب فهو جمع تكسير واحدُهُ ذلك الفاعل.

وذكر الرضي أن مقتضى قول الأخفش وإن لم يصرح به يرجع إلى قول الفراء السابق وهو أن كل أسماء الجموع التي لها واحد فهي جموع تكسير وعلى هذا فتصغير "ركب" على قول الأخفش "رويكبون" .

وقد رد الرضي قول الأخفش بأن المسموع في تصغير" رَكْب"؛" رُكَيْبٌ "كما مر في البيتين.

---

(١) من الطويل لعبد قيس بن خفاف في شرح شواهد الإيضاح لابن بري ص ٥٦٣؛ والنوادر في اللغة ص ٣٦١.

والشاهد فيه قوله: "ركيب" تصغيرًا لـ"ركب."

(٢) ينظر: المنصف ١٠١/٢،وشرح المفصل ٧٧/٥،والمساعد ٣٩١/٣وشرح الشافية ٢٠٣/٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي٣٦٧/٣،وتوضيح المقاصد ٧٣/٥.

(٤) شرح الشافية ٢٠٣/٢،والمخصص ١٢١/١٤.

كما رده كثير من العلماء بأمور منها:

الأول :أنّ الجمع المكسّر مؤنّثٌ، وهذه الأسماء مذكرةٌ، تقول" :هو الرَّكْبُ"، و"هذا السَّفْرُ"، و"هو الجامِلُ، والباقِرُ، والأَدَمُ، والعَمَدُ"، ونحو ذلك، ولو كان مكسّرًا، لقلت :هِيَ، وهذِهِ.

الثاني :أن" فَعْلًا "لا يكون جمعًا مكسّرًا لـ"فاعل"، ونحوه؛ لأنّ الجمع المكسّر حقُّه أن يزيد على لفظ الواحد، وهذا أخفُّ من بناء الواحد؛ فلا يكون جمعًا مكسّرًا.

فإن قلت :فأنتم تقولون" :إزارٌ"، و"أُزُرٌ"، و"جِدارٌ"، و"جُدُرٌ"، وهو عندكم تكسيرٌ، وهو أنقصُ من لفظ الواحد، قيل":فُعُلٌ "هنا منتقصٌ من" فُعُولٍ"، والأصلُ" أُزُورٌ "و"جُدُورٌ"، وإنّما خُفّف بحذف الواو منه.

الثالث :أن هذه الأبنية لو كانت جمعًا صِناعيًّا، لا طرد ذلك فيما كان مثله، وأنت لا تقول في" جالِسٍ" :"جَلْسٌ"، ولا في"كاتِبٍ" :"كَتْبٌ"، فثبت بما ذكرناه أنّه اسم مفرد دالّ على الجمع، وليس بجمع على الحقيقة .فمن ذلك قولهم" :راكبٌ"، و"رَكْبٌ"، فالراكبُ يقال لراكب البعير خاصّة، فإذا كان على ذي حافرٍ :فرسٍ أو حمارٍ، قيل" :فارسٌ"، وقيل :لا يقال لراكب الحمار: فارسٌ، وإنّما يقال له حَمّارٌ .والرَّكْبُ :أصحابُ الإبل في السفر خاصّة من العشرة فما فوقها، وأمّا السَّفْر فالجماعة المسافرون، والواحدُ" سافِرٌ"، مثلُ" صاحِبٍ "و"صَحْب"، يقال :سَفَرْتُ أسْفِرُ سُفُورًا إذا خرجتَ إلى السفر، فأنا سافِرٌ، وقد كثُرت السافِرَةُ، أيَ :المُسافِرون[1].

والراجح مذهب سيبويه والذي تبعه فيه الرضي لشهادة الاستعمال العربي الذي يتحتم أن يكون حكمه على الجميع كما قال الطنطاوي.[2]

(١) ينظر: شرح المفصل ٧٧/٥،والمخصص ١٢٠/١٤.

(٢) ينظر: تصريف الأسماء ص٢٣٧.

فأما قول أبي الحسن" :رُوَيْكِبُونَ"، فهو شيء يقوله على مقتضى قياس مذهبه، والمسموع غيره.

المسألة السادسة

" الهمزة في " ضهيأ " [1] زائدة"

ذهب الزجاج إلى جواز كون الهمزة في "ضهيأ" أصلية ، وكونها زائدة فجعل الرضي قوله مرجوحا ،قال: "وقال الزجاج: هو فَعْيَل لا فعلأ من قولهم: ضاهات بمعنى ضاهيت وقرئ "يضاهئون " و "يضاهون"، قال: ولم يجئ في الكلام فَعْيَل إلا هذا وقولهم ضَهْيَد مصنوع والضِّهْيَأ: التي لا تحيض فإنها تضاهي الرجال وكذلك قيل للرملة التي لا تنبت وفَعْلأ وفَعْيَل كلاهما نادران لكن يترجح مذهب سيبويه لشيئين: احدهما ان ضاهيت بالباء أشهر من ضاهأت والثاني أن ضهيأ وهو فعلاء بلا خلاف لكونه غير منصرف فالهمزة فيه زائدة وكذا الأول الذي بمعناه قوله فَيْنَان يقال: رجل فَيْنَان: أي حسن الشعر طويله وهو منصرف وفيه غالبان في الزيادة غير الألف فإنه لا كلام مع إمكان ثلاثة أصول غيره في زيادته: أحدهما النون إما لأنه تضعيف مع ثلاثة أصول وإما لكون الالف والنون في الآخر مع ثلاثة أصول والثاني الياء مع ثلاثة أصول والواجب الحكم بزيادة الياء"[2]

الدراسة:

فى همزة "ضهيأ" مذهبان:

المذهب الأول : ما ذهب إليه الزجاج من جواز كونها أصلية ، وكونها زائدة ، فيجوز أن تكون على "فعْيَل" وأن تكون على " فعْلأ" قال :"ويجوز أن تكون فعيل

(١) الضهيأ من النساء التي لا تحيض ولا ينبت ثدياها ولا تحمل، لسان العرب "ضها "٤/٢٦١٧.
(٢) شرح الشافية ٢/٣٣٩.

وإن كانت بنية ليس لها في الكلام نظير فإنا قد نعرف كثيرا مما لا ثاني له ،ومن ذلك قولهم :"كَنَهْبَل"[١] تقديره "فَنَعْلَل" وكذلك قرنفُل لا نظير له وتقديره "فنعلُل"، وقد قيل إبل لا نظير له ،وإن كان قد جاء" إطل "وقالوا: إيطل ،ثم حذفوا فقالوا: إطل، فيجوز أن يكون "يضاهئون" [٢]من هذا بالهمز ،وتكون همزة "ضهياء" أصلا في الهمزة."[٣]

واحتج الزجاج على جواز أصالة الهمزة ، وزيادتها بأنه يجوز أن تكون " ضهيأ " مشتقة من "ضاهأت" فتكون الهمزة أصلية ، والياء زائدة ، وهو أولى ؛ لأن أصالة الهمزة غير أولى أكثر من زيادتها . [٤]

المذهب الثاني : أنها زائدة فقط ، فهى على وزن "فعلأ" وهو مذهب أكثر النحويين كسيبويه ، فقد قال :« وكذلك الهمزة لا تزاد غير أولى إلا بثبت . فمما ثبت أنها فيه زائدة قولهم ضهيأ؛لأنك تقول : ضهياء كما تقول : عمياء .» [٥]

وتبعه الفارسى ،وابن جني والزمخشري ،وابن يعيش ، وابن عصفور. [٦]

واحتجوا لمذهبهم بما يأتي:

(١) شجر عظام ،وقيل صنف من الطلح جفر قصار الشوك،لسان العرب ٣٢٤٥/٦"كهبل" .
(٢) التوبة:٣٠ .
(٣) ينظر: معاني القرآن ٤٤٤/٢،٤٤٣.
(٤) ينظر: الممتع ٢٢٨/١، شرح الشافية ٣٣٨/٢
(٥) الكتاب ٣٢٥/٤، و ينظر: شرح الشافية ٣٣٨/٢، الارتشاف ١٩٥/١، ١٩٦
(٦) ينظر: سر الصناعة ١٠٨/١ الكشاف ١٨٥/٢ شرح المفصل ١٤٦/٩الممتع ٢٢٨/١ .

أولا: أن " ضهيأ" بمعنى "ضهياء" ، والهمزة فى ضهياء زائدة بلا خلاف ؛ لكونه ممنوعا من الصرف ، فكذلك ما هو بمعناه . [١]

ثانيا : أن "ضهيأ " مشتقة من "ضاهيت" بالياء ، فالهمزة زائدة [٢] ، وضاهيت أشهر ممن ضاهأت ،[٣] ويدل على ذلك قول ابن منظور :« وربما همزوا فيه .» [٤]

ثالثا : سقوط الهمزة فى قولهم: نسوة ضُهْىٌ . [٥]

وقد رجح الرضي مذهب سيبويه بقوله:" يترجح مذهب سيبويه لشيئين: أحدهما ان "ضاهيت "بالياء أشهر من "ضاهأت"، والثاني: أن "ضهيأ "وهو فعلاء بلا خلاف لكونه غير منصرف فالهمزة فيه زائدة.[٦]

وأرى أن الراجح ما ذهب إليه الرضي، وهو أن الهمزة زائدة ،أما ما ذهب إليه الزجاج فيرد عليه بأن فيه إثبات بناء لم يوجد فى كلامهم ، وليس له نظير وهو "فَعْيَل "بفتح الفاء ، وهو بناء غير موجود إلا بكسر الفاء نحو: حِذْيم [٧] وطِرْيم [٨] ، أما نحو: ضَهيد [١] فهو شاذ [٢]، وذكر الخليل أنه مصنوع . [٣] [٣]

---

(١) ينظر: سر الصناعة ١٠٨/١، شرح المفصل ١٤٦/٩ ، الممتع ٢٢٨/١، شرح الشافية ٣٣٩/٢.

(٢) ينظر: الممتع ٢٢٨/١

(٣) ينظر: شرح الشافية ٣٣٩/٢

(٤) اللسان "ضها "٢٦١٧/٤

(٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١١٨/٨

(٦) شرح الشافية ٣٣٩/٢.

(٧) يقال: سيف حذيم أى قاطع،ينظر: اللسان "حذم "٨١٣/٢

(٨) الطريم: العسل. ينظر: اللسان "طرم" ٢٦٦٧/٤

فإن قيل: وأيضا جعل الهمزة زائدة يؤدى إلى بناء غير موجود وهو " فعْلأ "، فإذا كان جعلها أصلية ، أو زائدة يؤدى إلى بناء غير موجود فالأصالة أولى ؛ لأنها أكثر. فالجواب أنه ينبغى الحمل على"فعْلأ " ؛ لأن "فعيلا "يظهر منهم اجتنابه ؛ بدليل أنه إذا جاء فى كلامهم كسروا أوله نحو: حِذيم ، وطِريم ، ولم يظهر منهم ذلك فى فعلأ. (٤)

كما أن الاستدلال على زيادة الهمزة فى "ضهيأ "بزيادتها فى "ضهياء " أولى من الاستدلال على أصالتها بالاشتقاق من "ضاهأت "(٥) ؛ وذلك لأن الاستدلال على الأصالة بالاشتقاق من " ضاهأت" معارض بالاشتقاق من "ضاهيت" الدال على زيادتها ، فالاحتجاج بالاشتقاق من الفعل يتساوى فيه المذهبان، ولكن يبقى الاحتجاج بزيادة الهمزة فى "ضهياء" مرجحا لزيادتها فى "ضهيأ" ،يضاف إلى ذلك أن سقوطها من الجمع نحو : "نسوة ضُهْى "٦دليل قوى على الزيادة.

المسألة السابعة

اللام من حروف الزيادة

أنكر الجرمي كون اللام من حروف الزيادة، فاعترض له الرضي بقوله: " اعلم أن الجرمي أنكر كون اللام من حروف الزيادة ولا يرد عليه لام البعد في نحو ذلك وهنا لك لكونه حرف معنى كالتنوين فذهب إلى أن فَيْشَلَة وَهَيْقَلاً وطَيْسَلاً فَيْعَلٌ

(١) يقال: رجل ضهيد أى صلب شديد. ينظر: اللسان ضهد ٢٦١٦/٤ .
(٢) ينظر: سر الصناعة ١٠٨/١، الممتع ٢٢٩/١ .
(٣) ينظر: اللسان" ضهد" ٢٦١٦/٤ .
(٤) ينظر: الممتع ٢٢٩/١
(٥) ينظر: الممتع ٢٢٩/١، ٢٣٠
(٦) ينظر: لسان العرب "ضها" ٢٦١٧/٤.

...والظاهر زيادة اللام في جميع ذلك فإن زيادتها ثابتة مع قلتها كما في زَيْدَل وعَبْدَل بمعنى زيد وعبد". (١)

الدراسة:

اختلف الصرفيون في عد اللام في أحرف الزيادة ، ولهم في ذلك مذهبان:

المذهب الأول : مذهب الجمهور أن اللام من أحرف الزيادة العشرة .

قال سيبويه : " واللام تزاد في عبدل ، وذلك ، ونحوه " (٢)

وأكد المبرد ما قاله سيبويه . (٣)

وقال ابن جني: "عبدل في معنى : عبد الله ، فاللام زائدة ، وقالوا : هنالك في معنى هناك ، وقالوا : زيدل في معنى زيد ، وفَيْشَلَةٌ (٤) في معنى فَيْشَةٍ . (٥)

وقال أبو البركات الأنباري :" اللام خاصة لا تكاد تزاد فيما يجوز فيه الزيادة إلا شاذاً نحو : زيدل وعبدل ، وفَحْجَل (٦) ، في كلمات معدودة " .(٧)

وقال أيضاً : " إن اللام في زيدل وعبدل وأولالك ، وما أشبه ذلك زائدة ؛ لأنا نقول في معناه : زيد ، وعبد ، وأولاك ". (٨)

---

(١) شرح الشافية ٣٨١/٢.

(٢) ينظر : الكتاب ٢٣٧/٤

(٣) ينظر : المقتضب ١٩٨/١

(٤) الفيشلة : كالفيشة اللام فيها عند بعضهم زائدة ، والفيشلة الضعيفة ، اللسان "فيش"٣٤٩٩/٥ .

(٥) ينظر : المنصف ١٦٦/١

(٦) الفحجل : الأفحج زيدت اللام فيه ، والأفحج : الذي في رجليه اعوجاج اللسان"فحج"٣٣٥٥/٥.

(٧) ينظر : الإنصاف ٢١٩/١

(٨) ينظر : السابق ٢٢٣/١

المذهب الثاني : مذهب الجرمي استبعاد اللام من حروف الزيادة ، ويرى أن فَيْشَلَةً وهَيْقَلاً [١] وطَيْسَلاً [٢] فَيْعَلٌ ؛ لأنه قد يكون لفظان بمعنى يُظَنُّ بهما أنهما متلاقيان اشتقاقاً للتقارب في اللفظ ، ويكون كل واحد من تركيب آخر. [٣]

وقد رد الرضي مذهب الجرمي ، فقال بعد أن ذكر مذهبه ، والكلمات التي يقول فيها بأصالة اللام : " كل ذلك تكلف منه ، والظاهر زيادة اللام في جميع ذلك فإن زيادتها ثابتة مع قلتها ، كما في زيدل وعبدل بمعنى زيد وعبد ". [٤]

وما ذهب إليه الجرمي مردود ؛ لأن اللام وإن كان القياس ألا تزاد لبعدها من حروف المد إلا أن زيادتها ثابتة مع قلتها كما قال الرضي.

(١) الهيقل : الظليم . اللسان "هيقل"٦/٤٧٣٨.

(٢) الطيسل : طيس : الطيس الكثير من الطعام والشراب والماء والعدد الكثير ، والطيسل مثل الطيس واللام زائدة . اللسان "طيس"٤/٢٧٣٨.

(٣) ينظر : شرح الشافية ٢/٣٨١

(٤) ينظر : شرح الشافية ٢/٣٨٢

المسألة الثامنة

واو "حيوان " مبدلة من الياء

ذهب المازني إلى أن الواو في "حيوان" أصل، فلم يرتض الرضي مذهبه، قال :" وقال المازني: واو حَيَوان أصل، وليس في حَيِيتُ دليل على كون الثانية ياء، لجواز أن يكون كشقيت ورضيت، قلبت ياء لانكسار ما قبلها، لكن سيبويه حكم بما حكم لعدم نظيره في كلامهم لو جعل الواو أصلاً."(١)

الدراسة:

مما ورد في كتب الصرفيين من قلب على غير قياس لفظة "حيوان" .

وللعلماء في واو "حيوان " مذهبان :

المذهب الأول : مذهب الخليل وسيبويه أن الواو مبدلة من الياء ، وأصله : الحَيَيَان ، فأبدلت الياء الثانية واواً كراهية لاجتماع الأمثال .(٢)

قال سيبويه : " وأما قولهم : حيوان فإنهم كرهوا أن تكون الياء الأولى ساكنة ، ولم يكونوا ليلزموها الحركة ههنا ، والأخرى غير معتلة من موضعها ، فأبدلوا الواو ليختلف الحرفان كما أبدلوها في رَحَوِيٍّ حيث كرهوا الياءات ، فصارت الأولى على الأصل ، كما صارت اللام الأولى في مُمِلٍّ ونحوه على الأصل حين أبدلت من آخره ". (٣)

---

(١) شرح الشافية ٧٣/٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٤٠٩/٤ ، المنصف ٢٨٥/٢ ، الممتع في التصريف ٥٦٩/٢-٥٧٠ ، تسهيل الفوائد ٢٩٢/١.

(٣) الكتاب ٤٠٩/٤

وإنما أبدلت الياء واواً ؛ لتوالي الياءين ، وأبدلت الثانية ؛ لأن استكراه التتالي إنما حصل لأجلها. (١)

وقد أيدهما أبو علي(٢) و ابن جني . (٣)

وبين الجرجاني العلة في ذلك بقوله: " وذلك انهم قصدوا ان يكون هذا فعلان بتحريك العين نحو : "حييان" على وزن "الطوفان" و "النَزَوان"، فلم يمكن الادغام ، إذ لو قلت : "حيان" لم يدر أنه "فَعَلان " بتحريك العين أو "فَعْلان" بالإسكان واستثقل اجتماع ياءين متحركين فابدل من أحدهما الواو ، ليختلف اللفظ فيكتسي بعض الخفة والأنس في الذوق " . (٤)

المذهب الثاني : مذهب المازني أن واو " حيوان" أصل ، وليست مبدلة من الياء، وليس في "حَيِيتُ " دليل على كون الثانية ياء لجواز أن تكون كـ "شَقِيتُ " ، و "رَضِيتُ " ، قلبت ياءً ؛ لانكسار ما قبلها. (٥)

قال المازني : " وأما قولهم : حيوان فإنه جاء على ما لا يستعمل ، ليس في الكلام فعل مستعمل موضع عينه ياء ولامه واو ، فلذلك لم يشتقوا منه فِعْلاً ، وعلى ذلك جاء حَيَوَة اسم رجل فافهمه ، وكان الخليل يقول : حيوان قلبوا فيه الياء واواً ؛ لئلا يجتمع ياءان استثقالا للحرفين من جنس واحد يلتقيان ، ولا أرى هذا شيئا ، ولكن هذا كقولهم : فَاظَ الميت يَفِيظُ فَيْظَاً وفَوْظَاً ، فلا يشتقون من فَوْظٍ فِعْلاً ". (٦)

---

(١) شرح الشافية ٧٣/٣

(٢) ينظر : المسائل البغداديات ص٢٣٢ ، الممتع ٥٦٩/٢ .

(٣) ينظر : المنصف ٢٨٥/٢ .

(٤) المقتصد في شرح التكملة ص٢٤٩ .

(٥) شرح الشافية ٧٣/٣

(٦) ينظر : المنصف ٢٨٤/٢ : ٢٨٥

وقد رد الرضي مذهب المازني ؛لأن الاستدلال بحييت على أن أصل الواو في الحيوان هو الياء ضعيف؛ لأن الواو في مثل هذا الموضع تنقلب ياء؛ لكسرة ما قبلها نحو شقي ورضي.

واختار مذهب سيبويه لعدم وجود النظير في كلام العرب[1] وهو الصحيح.

وقد سبقه في رد مذهب المازني ابن جني ،قال:" وهذا الذي رآه أبو عثمان وخالف فيه الخليل وسيبويه غير مرضي عندنا منه، قال لي أبو علي وقت قرآتي كتاب أبي عثمان عليه "هذا الذي أجازه أبو عثمان فاسد من قبل أنه لا يمتنع أن يكون في الكلام مصدر عينه واو وفاؤه ولامه صحيحتان مثل "فَوْظِ" و...فأما أن يوجد في الكلام كلمة عينها ياء ولامها واو فلا ،فحمله الحيوان على "فوظ" خطأ ؛لأنه شبه ما لا يوجد في الكلام بما هو موجود مطرد. [2]

المسألة التاسعة

قلب الواو المكسورة المصدرة همزة موقوف على السماع

ذهب المازني إلى أن قلب الواو المكسورة المصدرة همزة قياساً ،فلم يرتض الرضي مذهبه فقال:" المازني يرى قلب الواو المكسورة المصدرة همزة قياساً أيضاً، والأولى كونه سماعياً، نحو إشاح وإعاء وإلْدَة وإفادة في ولدة ووفادة، وإنما جاء القلب في المكسورة أيضاً لأن الكسرة فيها ثقل أيضاً، وإن كان أقل من ثقل الضمة، فاستثقل ذلك في أول الكلمة دون وسطها، نحو طَوِيل وعَوِيل ، لأن الابتداء بالمستثقل أشنع." [3]

الدراسة:

(١) شرح الشافية ٣/٧٣.
(٢) ينظر : سر الصناعة ٢/٥٩٠.
(٣) شرح الشافية ٣/٧٨.

إذا كانت الواو المتصدرة مضمومة ضمة لازمة جاز إبدالها همزة قياسا مطردا ؛لكثرة ما سمع ولأنه لما وجب الإبدال في الواوين إذا التقتا جعلت الواو المضمومة ضما لازما مع الضم الذي عليه بمنزلة واوين فجاز إبدالها همزة لذلك نحو "أقتت".

وأما إذا كانت مفتوحة فإبدالها همزة مقصور على ما سمع نحو أناة في وناة ولا يقاس عليه لخفة الفتحة.

وأما الواو المكسورة فقد اختلف فيها الصرفيون على مذهبين:

الأول :مذهب الجمهور وسيبويه أن القلب فيها غير مطرد؛ فَيوقَف في همز الواو المكسورة على السماع دون القياس ١ قال ابن يعيش :"واعلم أن أكثر أصحابنا يقفون في همز الواو المكسورة على السماع دون القياس" [٢] .

ودليلهم ما يأتي:

أولا: أنه قد صح أن الواو المضمومة إنما همزت؛ لأنها أشبهت الواوين، وَجَرت الضمة فيها مجرى الواو، وعلى هذا فالواو المكسورة يجب أن تكون مشبهة باجتماع واو وياء، نحو: ويح ، وويل، ويوم ؛ فالقياس في الواو المكسورة ألا تهمز، كما لا يجب الهمز عند اجتماع الواو والياء، نحو: ويح، وويل ، ولكن الواو المكسورة، في هذا، محمولة على حكم المضمومة؛ لأن الكسرة مستثقلة في

(١) ينظر: الكتاب ٣٣١/٤، وشرح الشافية ٧٨/٣، وينسب أبو حيان إلى الجمهور القول بالاطراد فيها ينظر: الارتشاف ٢٥٩/١، وهو خلاف المشهور عنهم في أنهم يقفون في همز الواو المكسورة على السماع.

(٢) شرح الملوكي ص٢٧٥،وشرح المفصل ١٤/١٠.

الواو، كما أن الضمة فيها كذلك؛ فمن هنا لم يطرد الهمز في الواو المكسورة كاطراده في الواو المضمومة؛ ولذلك فإن همزها مكسورة، وهي أول، غير مطرد. [١]

ثانيا: أن الكسرة ليست من جنس الواو، ويدل على ذلك إجماعهم على تصحيحها إذا كُسرت في الحشو، نحو: سويق، وطويل .[٢]

الثاني :مذهب المازني[٣] أن ذلك مقيس وتبعه الفارسي وابن جني [٤]

ودليلهم ما يأتي:

أولا :كثرة ما ورد من ذلك عن العرب، مع ما فيه من المعنى، ومنه ما اجتمعت العرب عليه، وهو إحدى [٥] ؛ فقد جاء منه جملة صالحة للقياس عليها في كل واو مكسورة وقعت أولاً [٦] ، وقد أورد بعضها المازني [٧] ، ومنها: أنهم يقولون في وسادة : إسادة ، وفي وعاء : إعاء ، وفي الوفادة : الإفادة ، وفي وشاح : إشاح ، وفي الوكاف : الإكاف ، وأشباهها . [٨]

(١) ينظر: الإغفال ٢٤٦/٢، والمنصف ٢٢٩/١-٢٣٠، وشرح المفصل١٤/١٠، وشرح الملوكي ٢٧٤.

(٢) ينظر: الغرة المخفية لابن الخباز ٧٦٦/٢، وشرح الشافية ٧٨/٣-٧٩.

(٣) المنصف ١٢٩/١.

(٤) ينظر: المسائل الحلبيات ص٣٣٧،وسر الصناعة٩٨/١.

(٥) ينظر: المنصف ٢٢٨/١-٢٢٩، وشرح المفصل١٤/١٠، وشرح الملوكي ٢٧٥.

(٦) ينظر: الممتع ٣٣٥/١.

(٧) المنصف ٢٢٩/١.

(٨) ينظر: دقائق التصريف ص ٢٤١.

ثانيا :أن القياس يقتضي الإبدال؛ لأن الواو المكسورة بمنزلة الواو والياء، فكما يكرهون اجتماعهما فيقلبون الواو إلى الياء تقدمت أو تأخرت، نحو: طيِّئ، وسيد ، فكذلك ينبغي أن يفروا من النطق بالواو المكسورة [١] .

واختار الرضي المذهب الأول ووصفه بأنه الأولى، ويلاحظ أن الرضي أشار إلى أن الواو المنفردة في أول الكلمة القياس قلبها همزة في حالة الضم فقط ،قال:" وقياس التخفيف يؤكد أن القلب في المضمومة فقط للثقل في مثل أجوه من وجوه."

لكنه عاد فقال :" وإنما جاء القلب في المكسورة أيضاً لأن الكسرة فيها ثقل أيضاً، وإن كان أقل من ثقل الضمة، فاستثقل ذلك في أول الكلمة دون وسطها، نحو طَوِيل وعَوِيل ، لأن الابتداء بالمستثقل أشنع."[٢]

فقد اشتركت المضمومة والمكسورة في الثقل وإن تفاوتت درجاته.

وفي تقديري أن قلب الواو المكسورة المتصدرة همزة، سماعيٌّ لا يقاس عليه، وذلك لأن ما ورد منها قليل بالنسبة إلى الواو المضمومة، ولأن ما جاء منها لغة لبعض العرب كتميم أو هذيل، وليس لعامتهم، وأن المازني قد توسع في القياس على هذه اللغة، ويقوَّي ذلك أنه ما من واو مضمومة إلا وقد سمع فيها الهمز، أما المكسورة فإذا نظرنا إلى الألفاظ التي لم يسمع فيها الهمز لم يكن فيما سمع فيه الهمز قدر بالنظر إلى تلك، وهذا ظاهر" . [٣]

---

(١) ينظر: الممتع ٣٣٣/١ – ٣٣٤.

(٢) شرح الشافية ٧٨/٣.

(٣) ينظر: أبو العباس المبرد وأثره فى علوم العربية ص٥٥

المسألة العاشرة

علة الحذف في "استحييت " ليست لالتقاء الساكنين "

ذهب الخليل إلى أن حذف الياء الأولى من "استحييت" إنما كان لالتقاء الساكنين فضعف ذلك الرضي بقوله:" وفيما ذهب إليه الخليل ضعف لا يخفي للارتكابات المكروهة وقال غيره – واختاره المازني –: إن الياء الأولى في جميع هذه التصرفات حذفت كما في أَحَسْت وظِلْتُ ومِسْتُ، لأن حقّ المثلين الإدغام، فلما امتنع حذفت الأولى، لكونه أشبه شئ بالإدغام." (١)

الدراسة:

اختلف العلماء في المحذوف من " استحييت"، وفي علة الحذف على مذهبين :

الأول : مذهب الخليل وسيبويه ، والمازني أن المحذوف الياء الأولى وهي عين الكلمة.

قال سيبويه :" ... وكذلك استحيت أسكنوا الياء الأولى منها كما سكنت في بِعْتُ ، وسكنت الثانية ؛ لأنها لام الفعل ، فحُذِفَت الأولى ؛ لئلا يلتقي ساكنان ، وإنما فعلوا هذا حيث كثر في كلامهم ". (٢)

وقال المازني : " وكذلك استحيت حذفوا الياء التي هي عين الفعل ، وألقوا حركتها على الحاء ". (٣)

فـ استحييت : "اسْتَفْعَلتُ" ،وعين الفعل منه معتلة كأنه في الأصل: حَايَ كقولك : باع ، ثم دخلت السين على حاي فقيل : استحاي كما قيل : استباع ، ثم

---

(١) شرح الشافية ١١٩/٣.

(٢) ينظر : الكتاب ٣٩٩/٤

(٣) ينظر : المنصف ٢٠٤/٢

اتصلت ياء المتكلم بياء استحاي فسكنت الياء والألف قبلها ساكنة ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين .

وقد اختلف أصحاب هذا القول في علة الحذف ، فذهب الخليل إلى أن الحذف لالتقاء الساكنين. (١)

وقد أشار سيبويه إلى هذا وقوَّى قول الخليل فقال : "... وقال غيره: لما كثرت في كلامهم وكانتا ياءين حذفوها و ألقوا حركتها على الحاء ، كما ألزموا يرى الحذف ، وكما قالوا : لم يَكُ ولا أدر ... وقول الخليل يقويه أول ، وآءَةٌ ، ويوم ، ونحو هذا ؛ لأنها قد جاءت على أشياء لم تستعمل ، والآخر قول". (٢)

ويرى المازني أن الحذف لكثرة الاستعمال ورَدَّ القول بالحذف لالتقاء الساكنين ، فقال : " وكذلك استحيت حذفوا الياء التي هي عين الفعل ، وألقوا حركتها على الحاء ، ولم تحذف لالتقاء الساكنين ؛ لأنه لو كان حذفها له لردَّها إذا قال : هو يَفْعَل فيقول : هو يستحي فاعلم؟ وقد قال قوم : حذفوا لالتقاء الساكنين ، ولم يردوا في يَفْعَل ؛ لأنهم لو ردوا لرفعوا ما لا يُرْفَع مثله في كلامهم وذلك أن الأفعال المضارعة إذا كان آخرها معتلا لم يدخلها الرفع في شيء من الكلام ، ويقوي أنه ليس لالتقاء الساكنين ، قولهم في الاثنين : اسْتَحْيَا ؛ لأن اللام لا ضمَّة فيها ، ولكن هذا حذف ؛ لكثرة الاستعمال كما قالوا في أشياء كثيرة بالحذف مثل : أحْسَسْتُ وظَلِلْتُ ومَسِسْتُ ...." . (٣)

(١) ينظر : الكتاب ٣٩٩/٤

(٢) ينظر : السابق ٣٩٩/٤ .

(٣) ينظر : المنصف ٢٠٤/٢

وقد ضعف الرضي ما ذهب إليه الخليل فقال : " ... وفيما ذهب إليه الخليل ضعف لا يخفي للارتكابات المكروهة ". (١)

وهي أن "استحى "على هذا في الأصل "استحاى" كاستباع، حذفت حركة الياء، إذ لم يوجد في كلامهم لام الماضي ياء متحركة ساكنا ما قبلها، فالتقى ساكنان، فحذفت أولاهما، ثم قلبت الياء الساكنة ألفاً لانفتاح ما قبلها كما في ياجل وطائى .

فرد الرضي مقبول ؛لأن هناك كلمات كثيرة وردت بالحذف تخفيفا لكثرة الاستعمال فضلا عن قوة ردود الصرفيين كلام الخليل بأنه لو كان الحذف لالتقاء الساكنين لما قال العرب في التثنية : استحيا ، ولو كان الحذف لالتقاء الساكنين ؛ لوجب الرد في التثنية ،قال ابن السراج:" وقولهم للاثنين : اسْتَحَيَا دليل على أنه لم تحذف لالتقاء الساكنين ..." . (٢)

المذهب الثاني :ولم ينسب إلى أحد ،وقد ذهب أصحابه إلى أن المحذوف الياء الثانية وهي اللام. (٣)

المسألة الحادية عشرة

بناء "فَعُلان" من قويت بقلب الواو الثانية ياء

يرى الرضي أن عدم قلب الواو الثانية من "قَوُوان "على مذهب سيبويه غلط ،قال :"وقال سيبويه: تقول: قَوَوَان، وقد غلط فيه، لموافقته على أنه تقول: غَزْوُيَةٌ على وزن قَرْنُوَةٍ وتقول في فَعِلاَنَ – بكسر العين – من حيي: حَيَّان بالإدغام، لأن رَدَدَانا واجب الإدغام، وحَيِيَان أيضاً، لأن الأصل في باب الإدغام أعني الفعل في

(١) ينظر : شرح الشافية ١١٩/٣

(٢) ينظر : المنصف ٢٠٤/٢،والأصول ٢٥٠/٣

(٣) ينظر : المساعد ٢٠٠/٤.

مثله يجوز فكه، نحو حَيِي وحى، تقل من قَوِي: قَوِيَانٌ، بقلب الثانية ياء، لتقدم الإعلال على الإدغام كما مر ولكون الكلمة بالإعلال أخف منها بالإدغام".[١]

الدراسة:

إذا بنيت من "قَوِيْت" على مثال "فَعُلان " بضم العين ففيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: مذهب سيبويه أن تقول: "قَوَّان " و"قَوُوان" بالفك والإدغام ،قال سيبويه :"وتقول في فعلان من قويت "قوان" وكذلك "فعلان" من حييت "حيّان" تدغم ؛لأنك تدغم "فَعُلان" من رددت ،وقد قويت الواو الآخرة كقوتها في "نزوان"، وصارت بمنزلة غير المعتل ،ومن قال: حيي عن بينة [٢] قال "قَوُوَان"." [٣]

الثاني: مذهب الجرمي والأخفش والمبرد من أنك إذا لم تدغم وجب أن تقول:"قويان بالقلب .[٤]

الثالث: مذهب ابن جني من أن الإدغام هو الوجه ،قال: "والوجه عندي إدغامه ليسلم من ظهور الواوين ،إحداهما مضمومة ،فإذا قال "قويان" التبس "فَعُلان" بـ"فَعِلان" فمن هنا قوي الإدغام ،فإن قيل :فإنه إذا أدغم لم يعلم أ"فعُلان"هو أم "فعِلان"؟قيل هذا محال ؛لأنك لو أردت بناء "فعِلان"من قَوِيت لقلبت اللام لانكسار ما قبلها ،فقلت"قويان" ولم تدغم لاختلاف الحرفين .[٥]

---

(١) شرح الشافية ٣٠٨/٣

(٢) الأنفال :٤٢.

(٣) الكتاب ٤٠٩/٤.

(٤) ينظر: المساعد ١٣٧/٤.

(٥) المنصف ٢٨٣/٢.

وقد اختار الرضي مذهب الجرمي [1]،ورأى أن عدم قلب الواو الثانية من قَوُوان على مذهب سيبويه غلط ،وذلك لموافقته على أنه تقول: غَزْوُيَةٌ على وزن قَرْنُوَةٍ .

وأنت تقول في مثل ترقوة من الغزو: "غَزْوِية "،وأصلها: "غَزْوُوة، فاجتمع واوان في الطرف وضمة، فصار ذلك كثلاث واوات فقلبت المتطرفة ياء والضمة قبلها كسرة لتصح، فصار "غَزْوِية" [2]، ولا يقال :" غَزْوُيَةٌ"،فكذلك "قَوُوان".

وقد أجاب عن هذا بعض من احتج لسيبويه بأن قياس "قَوُوان" على "غَزْوُوة" قياس فاسد ؛لأن موجب القلب في "غَزْوية "ليس اجتماع واوين ،الأولى منهما مضمومة والثانية متحركة كما هي في "قَوُوان" بل موجبه أن الهاء يجوز فيها ألا تبنى عليها الكلمة فالتزم سيبويه في "غزوية" أحد الجائزين لزيادة الثقل.[3]

وأجاب آخرون بأن سبب التصحيح في "قَوُوان" والقلب في "غزوية" هو أن الألف والنون زيادة مختصة بالأسماء ،فصحح كما "الجولان" بخلاف نحو "غزوية" فإن التاء غير مختصة بالاسم ،بل تدخل على الاسم والفعل .[4]

وتغليطه لسيبويه ليس بصواب ؛لأن "قَوُوان" بعدم الإدغام من باب الجواز عند سيبويه إذ جعله مدغما وغير مدغم ،فالإدغام هو ما اختاره الجرمي والمبرد وعدم الإدغام على لغة من يظهر المضاعف اليائي نحو :حيي فيقول :قووان.

(١) شرح الشافية ٣٠٨/٣.
(٢) تمهيد القواعد ٥٠٨٧/١٠.
(٣) تمهيد القواعد ٥٠٨٧/١٠.
(٤) المساعد ١٣٨/٤.

وضعف ابن عقيل مذهب ابن جني بقوله :"وهو أضعف الآراء ،وذكر أن الزجاج خالف الجمهور ،فمنع بناء فعلان من القوة متمسكا بانه ليس في الكلام اسم ولا فعل على فعُل عينه ولامه واوان.[١]

وفي تقديري أن الذي ذهب إليه سيبويه هو الصحيح؛ فقد ذكر ابن عصفور أن مثل "قووان" لم يجيء في كلامهم مصححا ولا معلا ،فإذا بنيته فالقياس أن تحمله على أشبه الأشياء به ،وأشبه الأشياء به صُوويَّ." [٢]

ألا ترى أنك إذا نسبت إلى صوى بعد التسمية به قلت: صووي لا خلاف في ذلك، مع أنه قد اجتمع له واوان الثانية متحركة وقبل الأولى ضمة، والحركة بعد الحرف في التقدير، فكأنها في الواو، فكذلك " قووان".

(١) المساعد ١٣٨/٤

(٢) الممتع٧٥٨/٢.

المبحث الثاني

"ما لم يرتضه الرضي من آراء الكوفيين"

كان الرضي يعرض القضايا الصرفية ثم يناقشها مظهرا الصواب ومفسرا ومعللا للخطأ أو الضعف في بعض هذه الآراء ، ومع أن الرضي انتصر للكوفيين في آراء متعددة إلا أنهم لم يكونوا بمنجاة من انتقاداته ،فقد رد على الكسائي والفراء وثعلب و رد أيضا على الكوفيين عموما، وسأذكر في هذا المبحث نماذج من رده لآرائهم واعتراضه لهم .

المسألة الأولى

" أشياء" اسم جنس جمعي على وزن "لفعاء"

رد الرضي مذهب الكسائي والفراء في "أشياء " و أنها جمع شيء ،وأن وزنها "أفعال" بقوله: "وقال الكسائي: هو جمع شئ، كبَيْتٍ وأَبْيَاتٍ، مُنِعَ صرفه تَوَهُّماً أنه كحمراء، مع أنه كأبناء وأسماء، كما تُوُهِّمَ في مَسِيل وميمه زائدةٌ أنها أصلية فجمع على مُسْلاَن كما جمع قَفِيزٌ على قُفْزان وحقه مَسَايل وكما تُوُهِّمَ في مُصيبةٍ ومَعِيشَةٍ أن ياءهما زائدة كياء قبيلة فهمزت في الجمع فقيل: مصائب اتفاقاً، ومعائش عن بعضهم، والقياس مصاوب ومعايش، وكما توهم في مِنْديل وَمِسْكِين وَمِدْرَعَة ، وهو من تركيب نَدَلَ ودَرَعَ وسَكَنَ، أصالَةُ ميمها فقيل: تمَنْدَلَ وَتَمَسْكَنَ وَتَمَدْرَعَ .

وما ذهب إليه بعيد، لأن منع الصرف بلا سبب غير موجود، والحمل على التوهم – ما وُجِدَ مَحْمِلٌ صحيح – بعيدٌ من الحكمة.

وقال الأخفش والفراء: أصله أشيئاء جمع شئ وأصله شئ نحو بين وأبْيِناء، وهو ضعيف من وجوه:

أحدها: أن حذف الهمزة في أشياء إذن على غير قياس .

والثاني :أن شَيْئاً لو كان في الأصل شَيِّئًا لكان الأصلُ أكثر استعمالاً من المخفف، قياساً على أخواته، فإن بَيِّنًا وسَيِّداً وَمَيِّتاً أكثر من بَيْنٍ وسَيْدٍ ومَيْت، ولم يسمع شى، فضلاً عن أن يكون أكثر استعمالاً من شئ.

والثالث: أنك تصغر أَشْيَاء على أَشْيَّاء، ولو كان أَفْعِلاء وهو جَمْع كثرة وجب رده في التصغير إلى الواحد.

وجمعه على أَشْياوَاتٍ مما يُقَوِّي مذهب سيبويه، لأن فعلاء الاسمية تجمع على فَعْلاوات مطرداً نحو صَحراء على صَحْراوات، وجمع الجمع بالألف والتاء كَرِجَالات وبُيُوتات غير قياس، ويضعف قول الأخفش والكسائي قولهم: أَشَايا، وأشَاوَى، في جمع أشياء، كَصَحَارى في جمع صحراء، فإن أَفْعِلاَء وأفعالا لا يُجْمَعَان على فَعَالى، والأصل هو الأشايا وقلبت الياء في الأشَاوى واواً على غير قياس، كما قيل: جبيته جِبَايَةً وجبَاوة.(١)

الدراسة:

اختلف الصرفيون في "أشياء" فذهب الخليل وسيبويه ومن تبعهما من البصريين إلى أن "أشياء" اسم جنس جمعي على وزن "لفعاء" مقلوبة عن "فعلاء"، قال سيبويه :"وزعم الخليل أن "أشياء" مقلوبة كقُسيٍّ" (٢)

واستُدل لمذهبهم بأمور منها:

١-جمعهم أشياء على أشاوي وأشايا،قال الزجاج :"ويصدق قول الخليل جمعهم أشياء على أشاوي وأشايا" (٣)

(١) شرح الشافية ٢٩/١.

(٢) الكتاب ٥٦٤/٣.

(٣) معاني القرآن ٢١٢/٢.

٢-أنها صغرت على "أُشَيَّاء" ولو كانت "أفعلاء" لقيل:"شَيَيئات" بالرد إلى المفرد.[١]

٣-أنه حكي في معناها أشاوى ،قالوا :إن لك عندي لأشاوى.[٢]

٤-أنه ليس فيه إلا القلب ،والقلب كثير في كلامهم.[٣]

وقد اختار الرضي مذهب الخليل وسيبويه وانتقد ما خالف ذلك من المذاهب الأخرى ومنها:

ما ذهب إليه الكسائي أنها جمع شيء ،وأن وزنها "أفعال" كبَيْتٍ وأَبْيَاتٍ.

ويرد على مذهبه سؤال ،وهو لماذا منعت من الصرف؟

وأجيب عنه أن علة منعها التوهم والتشبيه ،وذلك أنها اشبهت "فعلاء" نحو حمراء كما ظنوا مكانا على وزن "فعال" فجمعوه على أمكنة ومسيلا على وزن "فعيل" فجمعوه على "مُسْلان" . [٤]

وقد رده الرضي وذكر أن ما ذهب إليه بعيد، معللا ذلك بأن منع الصرف بلا سبب غير موجود، والحمل على التوهم – ما وُجِدَ مَحْمِلٌ صحيح – بعيدٌ من الحكمة.

وتبعه في ذلك ابن عصفور ،قال:" فالذي يرد على الكسائي أنه لو كان "أفعالا" لكان مصروفا كأبيات وأجمال وأعباء ،إذ لا موجب لمنع الصرف، فإن احتج بأنهم لما جمعوه بالألف والتاء فقالوا: أشياوات أشبه "فعلاء "فمنع الصرف فالجواب أن "أفعالا" لا يجمع بالألف والتاء ،فإذ قد جمعوا أشياء بالألف والتاء فذلك دليل

(١) ينظر: لسان العرب ٤/٢٣٧٠"شيأ"

(٢) ينظر: المنصف ٢/٩٤،والممتع ٢/٥١٥،٥١٦.

(٣) ينظر: الممتع ٢/٥١٥،٥١٦.

(٤) ينظر: المنصف ٢/٩٦،وشرح الشافية ١/٢١.

على ما ادعى الخليل من أنها "فعلاء"، وبتقدير أنها "أفعال" جمعت بالألف والتاء فإن هذا القدر لا يوجب منع الصرف ؛لأن ذلك لم يستقر في العلل المانعة من الصرف."[١]

ثانيا: ما ذهب إليه الفراء والأخفش أن "أشياء"جمعت على "أفعلاء "كما جمع بين وأبْنِاء ،والأصل "أشيئاء"،حذفت منه الهمزة التي هي لام الكلمة لكثرتها ،فالوزن "أفعاء"،قال الفراء:"ولكنا نرى أن أشياء جمعت على "أفعلاء" كما جمع لين وألِيناء ،فحذف من وسط أشياء همزة كان ينبغي لها أن تكون "أشيئاء" فحذفت الهمزة لكثرتها." [٢]

واختلفا في مفرده ،فعن الفراء: شيِّئ فخفف كما خفف هيّن بالحذف ،وعند الأخفش "فعْل" كبيت.[٣]

وضعف الرضي قولهما، واستدل على قوله بأدلة:

أحدها: أن حذف الهمزة في أشياء إذن على غير قياس.

والثاني: أن شَيْئاً لو كان في الأصل شَيِّئًا لكان الأصلُ أكثر استعمالاً من المخفف، قياساً على أخواته، فإن بَيِّنًا وسَيِّداً وَمَيِّتاً أكثر من بَيْنٍ وسَيْدٍ ومَيْت، ولم يسمع شى، فضلاً عن أن يكون أكثر استعمالاً من شئ.

والثالث: أنك تصغر أَشْيَاء على أَشْيَّاء، ولو كان أَفْعِلاء وهو جَمْع كثرة وجب رده في التصغير إلى الواحد.

وهذه الأدلة ذكرها بعض المتقدمين كالزجاج وابن جني .[٤]

---

(١) الممتع ٢/٥١٤،٥١٣..

(٢) معاني القرآن للفراء١/٣٢١.

(٣) ينظر :معاني القرآن للفراء١/٣٢١،والمنصف ٢/٩٦،والمبدع ص١٩٤.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٢١٢،والمنصف٢/١٠٠.

وفي تقديري أن الراجح مذهب الخليل وسيبويه على غيره ن المذاهب لأن مذهب الكسائي مستلزم لمنع صرف الاسم بغير علة ،وانتفاؤه معلو من لغتهم والقلب الذي هو مذهب الخليل وسيبويه كثير شائع ،فارتكابه أولى من ارتكاب ما لا نظير له في كلامهم ،ومذهب الفراء يستلزم خلاف الظاهر بوجهين أحدهما غير شائع والآخر غير جائز ،والأول تقديره "شيئاء"، وأن "شيّئًا" على وزن "فَيْعِل"، فإنه خلاف الظاهر مع أنه لم يسمع ،فلو كان هو الأصل لكان هو الكثير الشائع كما أنه لما كان "ميِّت"و"بيِّن" أصل "مِيْت"وبيْن" كان أكثر من "ميْت وبيْن لكنه ليس كذلك.[١]

المسألة الثانية

"التفْعَال" مصدر "فَعَل "الثلاثي

رد الرضي مذهب الكوفيين أن "تَفعَال" مصدر "فعّل" – بتشديد العين ، وأن أصله التفعيل بقوله:" وقال الكوفيون: إن التِّفْعال أصله التَّفْعيل الذي يفيد التكثير، قلبت ياؤه ألفاً فأصل التكرار التَّكْرير، ويُرَجَّح قول سيبويه بأنهم قالوا التَّلْعاب، ولم يجئ التلعيب، ولهم أن يقولوا: إن ذلك مما رفض أصله، قال سيبويه: وأما التِّبيان فليس ببناء مبالغة، وإلا انفتح تاؤه، بل هو اسم أقيم مُقام مصدر بيَّن."[٢]

(١) ينظر:شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاستربادي المتوفي سنة ٧١٥هـ ١/١٩٥،تحقيق د. عبد المقصود محمد عبد المقصود ،مكتبة الثقافة الدينية ،الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٢م.

(٢) شرح الشافية ١/١٦٧.

الدراسة:

إذا قصد المبالغة في مصدر الثلاثي بني على التَّفْعَال- كالتّهْذَار في الهذار الكثير ، والتّلْعَاب والتّرْدَاد ، وهو مع كثرته ليس بقياس مطرد [1].

وللصرفيين في أصل هذا المصدر مذهبان :

المذهب الأول : مذهب البصريين وسيبويه : أن "التفْعَال"- مصدر فَعَل- الثلاثي ، جيء به لقصد المبالغة والتكثير .

قال سيبويه ١: " هذا باب ما تكثر فيه المصدر من فَعَلْت- ، فتلحق الزوائد وتبنيه بناءً آخر ،كما أنك قلت في فَعَلْت- : فَعَّلْت- حين كثّرت الفعل. وذلك قولك في الهذر: التَّهْذَار، وفي اللعب: التَّلْعَاب، وفي الصفق: التَّصْفَاق، وفي الرد: التَّرْدَاد، وفي الجولان: التَّجْوَال ، والتَّقْتَال والتَّسْيَار ، وليس شيء من هذا مصدر فعّلت- ، ولكن لما أردت التكثير بنيت المصدر على هذا كما بنيت فعلت- على فعّلت- " .

وقد اختار الرضي مذهب سيبويه ،وسبب اختياره أنهم قالوا التَّلْعاب، ولم يجئ التلعيب.

المذهب الثاني : مذهب الكوفيين[1] : أنه مصدر فعّل - بتشديد العين ، وأن أصله التفعيل- ، فقلبت ياؤه ألفًا ، قال الفراء : ومن ذلك أن يُصْرف " التَّفْعِيل " إلى " التَّفْعَال " ، فتمدّه ، كقولك : التَّقْضَاء . [2]

(١) ينظر : شرح المفصل ٥٦/٦ ،وشرح الشافية ١٦٧/١ ،والمساعد ٦٢٨/٢ ، والتبيان في تصريف الأسماء ص ٤٦ ، ٤٧ .

(٢) المنقوص والممدود للفراء ص ١٢ .

وقد اختاره كثير من العلماء كابن يعيش وابن مالك . [1]

ورجح الرضي قول سيبويه على الكوفيين بقوله: "ويُرَجَّح قول سيبويه بأنهم قالوا التَّلْعاب، ولم يجئ التلعيب.

وهو الصحيح ، فلو كان التَّفْعَال- مصدرًا لـ فعّل- المشدد لسمع فيه التلعيب ،ومما يدل على صحته أيضا قول طرفة:

وَمَا زَالَ تَشْرَابِي الخُمُورَ وَلَذَّتِي وَبَيْعِي وَإِنْفَاقِي طَرِيفِي وَمُتْلَدِي[2]

لأنه يريد وما زال شربي الخمور.[3]

المسألة الثالثة

وزن صَمَحْمَحٍ "فَعَلْعَل "

رد الرضي مذهب الفراء أن " صمحمح" على وزن "فَعَلَّل" بقوله:" وقال الفراء في مَرْمَرِيسٍ وصَمَحْمَحٍ: إنه فَعْلَلِيلٌ وفَعَلَّلٌ، قال: لو كان فَعْفِعِيلاً وَفَعَلْعَلاً لكان صَرْصَرَ وزَلْزَلَ فَعْفَعَ، وليس ما قال بشئ، لانا لا نحكم بزيادة التضعيف إلا بعد كمال ثلاثة أصول فإذا تقرر جميع ذلك قلنا: إن التضعيف زائد في نحو قِنَّب وعِلَّكْدٍ وقِرْشَبّ وَمَهْدَد وصَمَحْمَح ومَرْمَرِيس وَبَرَهْرَهَة - أي: كل كلمة تبقى فيها بعد زيادة التضعيف ثلاثة أصول أو أربعة - إذ لم يفصل بين المثلين أصلي، وإنما حكمنا بذلك لقيام الدلالة على زيادة كثير من ذلك بالاشتقاق، فطردنا الحكم في الكل، وذلك نحو قَطَّع وقَطَّاع وجَبَّار وسُبُّوحٌ، وكذا في ذُرَحْرَح ، لقولهم ذُرُّوحٌ بمعناه، وفي

(١) ينظر: شرح المفصل ٥٥/٦ ، ٥٦،والتسهيل ص ٢٠٧ ، وسبك المنظوم وفك المختوم ص٢٠٢

(٢) من الطويل لطرفة ،ينظر: شرح القصائد السبع الجاهليات ص ١٩١،وديوان طرفة ص٣٣،و ص٣٣،و تمهيد القواعد ٣٨٠٨/٨.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد ٣٨٠٨/٨.

حِلِبْلاَب لقولهم حُلَّب بمعناه، ومَرْمَرِيس للداهية الممارسة للأمور، وألحق ما جُهِلَ اشتقاقه بمثل هذا المعلوم، ودليل آخر على زيادة تضعيف نحو :صَمَحْمَح وَبَرَهْرَهَة جمعُكَ له على صَمَامحَ وبراره، ولو كان كَسَفَرْجَل قلت "صَمَاحِم" فإن قيل: هَلاَّ حذفت الميم الثانية أو الحاء الثانية؟ فالجواب أنه لو حذفت الميم الثانية لالتقى مثلان نحو صَمَاحِح، ولو حذفت الحاء الثانية وقلت "صماحم "لظن أنه كسفرجل: أي أن جميع الحروف أصلية، وأيضاً ليس في كلامهم "فَعَالِعُ" وفي الكلام "فعاعل" كثير كَسَلالِم في سُلَّم وقَنَانِبَ في قُنَّب، وكذا تقول في مرمريس: مَرَاريس، لكثرة فعاعيل كدنانير وقراريط، فجمعا على "فعاعل وفعاعيل" ليكون أدل على كونهما من ذوات الثلاثة. [1]

الدراسة:

اختلف الصرفيون في وزن الخماسي المكرر ثانيه وثالثه على مذهبين:

الأول: مذهب البصريين أنّ مثل "صمحمح" و" دمكمك" مكرر العين واللام، أي إنّ وزنهما "فَعَلْعَل "، وحجتهم في ذلك أنَّ الظاهر على اللفظ تكرير العين واللام فيجب أن يكون الوزن على فَعَلْعَل ، وذلك مثل ما كرر فيه العين مثل "ضرَّب " و "قتَّل " فهما على وزن "فَعَّل " وكذلك ما كررت فيه اللام مثل "احمرَّ واصفرَّ" فهما على وزن افْعَلَّ .[2]

وقد اختلف فيها الخليل وباقي علماء البصرة، إذ عد الخليل الزائد هو الأول في الحرفين من المضاعف[3] ، أما سبيويه فقد قال: "فإذا رأيت الحرفين ضوعفا

(١) شرح الشافية ٦٣/١.

(٢) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٧٨٨-٧٩٣ - .

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤٤/١ .

فاجعل اثنين منهما زائدين كما تجعل أحد الاثنين فيما ذكرت لك زائداً " [١] وهي عنده على زنة " فعلعل" ، وذهب المبرّد الى أنّها مما كررت فيه العين واللام، وتابعه في هذا المازني وابن جني، وجعلها ابن عصفور صفة على زنة " فَعَلْعَل " وأنَّ الزائد منهما هو الحرف الاول من المضعف وهو بذلك أيد الخليل في رأيه وحجته في ذلك هو حذف الحاء الأولى عند تصغير "صحمح " على " صُمَيْحيح" ؛ لأنها غير أصلية. [٢]

فمذهب البصريين يقضي بجعل وزن "صمحمح " ونظائرها على وزن "فَعْلَعَل " وهي عندهم من الثلاثي الملحق بالرباعي [٣] .

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين أن "صمحمح" ونظائرها على وزن "فَعَلَّل"وحجتهم في ذلك أنّ "صَمَحْمَح"و" دَمَكْمَك" أصلهما "صمحّح" و"دمكّك" ، ولثقل الجمع بين ثلاث حاءات أو كافات أبدلت الحاء الوسط أو الكاف الوسط ميماً، وشاهدهم على ذلك قوله تعالى: "فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ "[٤] فأصل "كبكبوا " : : كُبِّبُوا ؛ لأنه من "كَبَبْتُ الرجل على وجهه" فأبدلت الباء الوسطى كافاً [٥] .

وقد استشهد الكوفيون بما جاء في القرآن الكريم، وما جاء في الشعر، فمما ورد في الشعر قول الشاعر:

---

(١) الكتاب: ٤/ ٣٢٧-٣٢٨.

(٢) ينظر: الممتع في التصريف: ١/١١٥، ٢٨٣، ٣٠٢، ٣٠٦، ٣٠٧ .

(٣) ينظر: التصريح على التوضيح: ٢/٦٧١.

(٤) الشعراء : ٩٤ .

(٥) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٧٨٨-٧٩١.

وتَبـرْدُ بـرَدْ رِدَاء العـرُو س بالصَّيْفِ رَقْرَقْت فيـهِ العَبِيرَا [١]

فأصل " رَقْرَقْت" :"رَقَّقْتَ" ؛ لأنّه أُخذ من الرِّقَّةِ .[٢]

ورد الكوفيـون بـأنّ "المواضـع التـي استشـهدوا بهـا علـى الابـدال لاجتمـاع الأمثال؛ فهناك قام الدليل في رد الكلمة الى أصلها، وذلك غير موجود هاهنا" [٣]

وقد ذكر الرضي عن الفراء أنّه قال في "صمحمح" أنّه على وزن "فَعَلَّل" وحجته في ذلك أنه لو قيل إن وزنها "فَعَلْعَل" لقيل عن وزن "زلزل": "فَعْفَع"؛ لأنَّ زيادة التضعيف لا يكون إلا بعد كمال ثلاثة أصول [٤].

وقد رد الأنباري حجة الرضي بأنّه لو كان وزن " صمحمح " فَعَلْعَل لكان وزن صَرْصَر و" زَلْزَل" و "سَجْسَج" [٥] : "فعفع " فإنها حجة باطلة، "فلو قلنا قلنا إن وزنه "فعفع" لأدى ذلك الى إسقاط لامه، وذلك لا يجوز، بخلاف صَمَحْمَح و دَمَكْمَك؛ فإنه قد وجد فيه ثلاثة أحرف فاء وعين ولام، فلما لم يؤد ذلك الى إسقاط لامه كان ذلك جائزا" [٦] .

والقول بأنَّ "صمحمح" ونظائرها على وزن" فَعَلْعَل" أقوى من القول إنَّها على وزن "فَعَّلل"، لعدم وجود دليل على أن أصل "صَمَحْمَح" :"صمحَّح" وأصل "دَمَكْمَك " :"دَمَكَّك" ،فقول البصريين فيه من الصحة ما لم يوجد في قول الكوفيين.

---

(١) من المتقارب ،ينظر: ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، تحقيق محمد محمد حسين ص ٩٥ .

(٢) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٧٨٨-٧٩٣ – .

(٣) الانصاف في مسائل الخلاف: ٧٩٢/٢ .

(٤) ينظر: شرح الشافية: ٦٣/١ .

(٥) الهواء المعتدل بين الحر والبرد،لسان العرب ١٩٣٩/٣"سجج"

(٦) الانصاف في مسائل الخلاف: ٧٩٢/٢ .

المسألة الرابعة

اسم الجنس مفرد يقع على الجنس كما يقع على الواحد

حكم الرضي على مذهب الكوفيين في أن اسم الجنس جمع مكسر واحده ذو التاء بالفساد ،قال:" وهو عند الكوفيين جمعٌ مكسَّر واحده ذو التاء، وقولهم فاسد من حيث اللفظ والمعنى: أما اللفظ فلتصغير مثل هذا الاسم على لفظه، فلو كان جمعاً وليس على صيغة جمع القلة لكان يجب رده إلى واحده، وأيضاً لغلبة التذكير على المجرد من التاء فيها، نحو: تمر طيب، ونخل منقعر ، ولا يجوز رِجَالٌ فاضل، وأما المعنى فلوقوع المجرد من التاء منه على الواحد والمثنى أيضاً [1] .

الدراسة:

اختلف العلماء في اسم الجنس : هل هو اسم مفرد أو جمع تكسير ؟ على مذهبين:

المذهب الأول : وهو مذهب البصريين : أن اسم الجنس مفرد يقع على الجنس كما يقع على الواحد ، وليس بتكسير على الحقيقة ، وإن استفيد منه الكثرة ؛ لأن استفادة الكثرة ليست من اللفظ ، إنما هي من مدلوله إذ كان دالاً على الجنس ، والجنس يفيد الكثرة . قال سيبويه : " هذا باب ما كان واحداً يقع للجميع ويكون واحده على بنائه من لفظه، إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث ليتبيّن الواحد من الجميع. فأمَّا ما كان على ثلاثة أحرف وكان فَعلاً فهو نحو طَلَحٍ والواحدة طَلَحةٌ، وتمرٍ والواحدة تَمرةٌ، ونخلٍ ونخلةٍ، وصخرٍ وصخرةٍ. فإذا أردت أدنى العدد جمعت الواحد بالتاء. وإذا أردت الكثير صرت إلى الاسم الذي يقع على الجميع ولم تكسّر الواحد على بناء آخر. " [2]

---

(١) شرح الشافية ١٩٤/٢

(٢) ينظر : الكتاب ٥٨٢/٣ .

وقد اختاره ابن الحاجب ، ودلل على صحته بقوله : " والذي يدل على أنه كذلك صحة إطلاقه على القليل والكثير ، وإنما وقعت الشبهة لمن قال : إنه جمع لما رأى من إطلاقهم " تمرة "على الواحد ، بخلاف "عسل وماء "وسببه أن له مفردا يتميز ، فصح إطلاق لفظه منه عليه ، وتحقيق ذلك أنك تقول : عندي خمسة أرطال تمرًا ، كما تقول : عندي خمسة أرطال عسلاً ، فهذا موضع لا يقع فيه تمييز إلا اسم الجنس ، فقد صح وضع "تمر "موضع "عسل" ، فدل عليه أنه مثله ، ومنها أن تصغيره : " تمير "، ولو كان جمعًا لكان جمع كثرة – إذ ليس من أبنية القلة – ولو كان جمع كثرة لم يصغر على بنائه ، فثبت أنه ليس بجمع ، وأيضا فإن فَعْلا لم يثبت كونه من أبنية الجموع ، ومثل ذلك لا يثبت إلا بثبت". (١)

واستُدل – أيضًا – على أنه اسم مفرد بتصغيرهم له على لفظه ، فتقول: "تُمير"، ولو كان جمعًا لرد إلى مفرده في التصغير ، ولذلك كان الباب فيه أنه لا يجمع ؛ لأنه اسم جنس " (٢) .

المذهب الثاني : مذهب الكوفيين أن اسم الجنس جمع تكسير واحده ذو التاء أو ذو الياء .

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٥٤٩/١ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٤٥/٣ .

قال الرضي ناسبًا هذا القول إلى الكوفيين : " وهو عند الكوفيين جمع مكسر واحده ذو التاء..." [١] .

واعترض الرضي لمذهبهم ، ووصفه بأنه فاسد ، فقال : " وقولهم فاسد من حيث اللفظ والمعنى: وأما اللفظ فلتصغير مثل هذا الاسم على لفظه، فلو كان جمعا وليس على صيغة جمع القلة لكان يجب رده إلى واحده، وأيضا لغلبة التذكير على المجرد من التاء فيها، نحو: تمر طيب .... وأما المعنى فلوقوع المجرد من التاء منه على الواحد والمثنى أيضا، إذ يجوز لك أن تقول: أكلت عنبا أو تفاحا، مع أنك لم تأكل إلا واحدة أو اثنتين " [٢] .

وقد نسب ابن مالك هذا القول إلى الفراء بقوله : " وللفراء في كل ما له واحد موافق في أصل الجمع " [٣] ، يقول الفراء عند التعرض لقوله تعالى :" إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ "

والعرب تقول : كلمة وكلم ، فأما الكلام فمصدر ، وقد قال الشاعر :

مالكِ ترغِين ولا يرغُو الخَلف وَتضْجَرين وَالمطي مُعترف [٤]

فجمع الخلفة بطرح الهاء ، كما يقال شجرة وشجر [٥] .

أي إن الفراء يدعي الجمعية في كل ما له واحد يوافقه في أصل اللفظ ، ومقتضى هذا أن الفراء يوافق مذهبه مذهب الأخفش في أن نحو : ركب وصحب

---

(١) ينظر : شرح الشافية ١٩٤/٢ .

(٢) ينظر : السابق نفسه .

(٣) التسهيل ص ٢٦٧ .

(٤) البيت من الرجز ولم أقف على قائله، والشاهد : الخلف فهو جمع خلفة وهي الناقة الحامل،ينظر : معاني الفراء ٣٦٧/٢ ،وتاج العروس ١٤٩/٢٤.

(٥) معاني الفراء ٣٦٧/٢ .

جمع ، ويزيد عليه أنه يرى أن نحو : بُسْر وغمام جمعًا أيضا ، فعلى هذا يكون ما دل على أكثر من اثنين وله واحد من لفظه منحصرًا في الجمع خاصة ؛ لأنه يطلق على نحو :صحب ، وركب ، وبسر، وغمام ، كما يطلق على نحو : رجال [1] .

وفي تقديري أنه اسم مفرد واقع على الجنس ، كما يقع على الواحد ، وليس تكسيرا على الحقيقة وإن استفيد من الكثرة ؛ لأن استفادة الكثرة ليست من اللفظ ، إنما هي من مدلوله ؛ إذ كان دالاً على الجنس ، والجنس يفيد الكثرة . [2]

المسألة الخامسة

لفظ "الاسم "مشتق من السمو

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من السمة ،فلم يرتض الرضي قولهم ،قال :"وقال الكوفيون: أصله "وسْمٌ "لكون الاسم كالعلامة على المسمى فخذف الفاء وبقى العين ساكنا فجئ بهمزة الوصل ولا نظير له على ما قالوا إذ لا يحذف الفاء ويؤتى بهمزة الوصل والذي قالوا وإن كان أقرب من قول البصريين من حيث المعنى لأن الاسم بالعلامة أشبه لكن تصرفاته – من التصغير والتكسير كسُمَيّ وأسماء وغير ذلك كالسَّميِّ على وزن الحليف ونحو قولهم تسَمَّيت وسميت – تدفع ذلك إلا أن يقولوا: إنه قلب الاسم بأن جعل الفاء في موضع اللام لما قصدوا تخفيفه بالحذف إذ موضع الحذف اللام ثم حذف نسياً ورد في تصرفاته في موضع اللام إذ حُذِفَ في ذلك المكان وأصل است سَتَه – كجبل – بدليل أستاه ولا يجوز أن يكون كأقفال وأجذاع لقولهم في النسب إلى است: سَتَهيّ وفيه ثلاث لغات: است وسَتٌ وسَهٌ كما ذكرنا في النسبة وأصل اثنان ثَنَيان – كفتيان –

(١) ينظر : تمهيد القواعد ٤٧٤٩/٩ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٥/ ٧١ .

لقولهم في النسب إليه: ثَنَوِي وكذا اثنتان كما مر في باب النسب وقد ذكرنا ايمن الله والخلاف فيه في شرح الكافية."[١]

الدراسة:

اختلف البصريون والكوفيون في أصل اشتقاق كلمة " اسم " .

المذهب الأول : : مذهب البصريين إلى أن الاسم مشتق من السمو ، وهو العلو ؛ لأنه سما على الفعل والحرف ، بكونه قد يستغنى بنفسه عنهما ، ولأنه من سَمَا – يَسْمُو كـ عَلاَ – يَعْلُو ، ومنه السماء لكل مرتفع ؛ ولأن الاسم رفع المسمى، وأخرجه إلى الوجود ، فلولا الاسم لما عرف المسمى ، فتبين أنه من السمو [٢] .

المذهب الثاني :مذهب الكوفيين أن الاسم مشتق من السمة ، وهي العلامة وذلك لكونه علامة يعرف بها المسمى .

وقد احتج الكوفيون بأن قالوا : إنما قلنا إنه مشتق من الْوَسْمِ ؛ لأن الْوَسْمَ في اللغة هو العلامة ، والاسم وَسْمٌ على المسمى ، وعلامة له يُعْرَفُ به ، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد أو عمرو دل على المسمى ، فصار كالوسم عليه ؛ فلهذا قلنا: إنه مشتق من الوسم [٣] .

وقد أجيب عما احتج به الكوفيون بالآتي :

أولا : أننا نقول : أسميته ، ولو كان مشتقا من الوسم لوجب أن نقول : وَسَمْتُهُ ، فلما لم تقل إلا : أَسْمَيْتُ دل على أنه من السمو ، وكان الأصل فيه : أَسْمَوْتُ إلا أن الواو التي هي اللام لما وقعت رابعة قلبت ياءً كما قالوا : أَعْلَيْتُ ،

---

(١) شرح الشافية ٢٥٨/٢

(٢) ينظر : الإنصاف ٦/١ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٦/١

وأَدْعَيْتُ ، والأصل : أعلوت وأدعوت إلا أنه لما وقعت الواو رابعة قلبت ياءً فكذلك ها هنا .

ثانيا : أننا نقول في تصغيره : سُمَيٌّ ، ولو كان مشتقا من الوسم لكان يجب أن نقول في تصغيره : وُسَيْمٌ ، كما يجب أن تقول في تصغير زنة : وُزَيْنَةٌ ؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، فلما لم يجز أن يقال إلا " سُمَيٌّ " دل على أنه مشتق من السمو لا من الوسم .

ثالثا : أننا نقول في تكسيره : أَسْمَاءُ ، ولو كان مشتقا من الوسم لوجب أن نقول : أَوْسَامٌ ، وأَوَاسِيمٌ ، فلما لم يجز أن يقال إلا أسماء دل على أنه مشتق من السمو لا من الوسم .

رابعا : أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا في اسم : سُمَىً على مثال : عُلَىً والأصل فيه : سُمَوٌ ، إلا أنهم قلبوا الواو منه ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار سُمَىً ، قال الشاعر : [1]

واللهُ أَسْمَاكَ سُمَىً مُبَارَكَاً
آثَرَكَ اللهُ بِـه إِيثَـارَكَا [2]

خامسا : أننا نجد في أوله همزة التعويض ، وهمزة التعويض إنما تكون في ما حُذِفَ منه لامه لا فاؤه ، فلما عوضوا الهمزة في أوله فقالوا : اسم ، دل على أنه مشتق من السمو لا من السمة. [3]

---

(١) من مشطور الرجز لابن خالد القناني، ينظر: المرتجل لابن الخشاب صـ ٧ تحقيق / على حيدر – دمشق ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢م ، أسرار العربية ص٩،والإنصاف ١٥/١ ، والشاهد : سُمَىً : حيت يقال في اسم : سُمَىً كالمقصور ، وهذه بعض لغاته.

(٢) ينظر : الإنصاف ٨/١ – ١٦

(٣) ينظر : أسرار العربية صـ ٨

ورد الرضي مذهب الكوفيين بأنه لا نظير له على ما قالوا ؛ إذ لا يحذف الفاء ويؤتى بهمزة الوصل ، والذي قالوا وإن كان أقرب من قول البصريين من حيث المعنى ، لأن الاسم بالعلامة أشبه ، لكن تصرفاته من التصغير والتكسير كـ سُمَيٌّ و أَسْمَاءٌ ، وغير ذلك كـ السَّمى على وزن الحليف ، ونحو قولهم: تَسَمَّيْتُ وسَمَّيْتُ – تدفع ذلك ..." (١) .

ونظم بعض القرويين(٢) الخلاف و الترجيح في بيتين لطيفين، فقال: اشتق الاسم من " سما " البصريُّ واشتقه من "وسم" الكوفيُّ فالأول المُقَدم الجليُّ دليله الأسماء والسُمي .

المسألة السادسة

" موسي (٣) " ليست على وزن " فُعْلَى"

وصف الرضي ما ذهب إليه الفراء من أن "موسى" وزنه " فُعْلَى" وهو مشتق من ماس رأسه بأنه اشتقاق بعيد قال :"وقال الفراء: هي فُعْلَى فلا تنصرف في كل حال لكونه كالبشرى وهو عنده من الْمَيْسِ لأن المزين يتبختر وهو اشتقاق بعيد قلبت عنده الياء واواً لانضمام ما قبلها على ما هو مذهب الأخفش في مثله كما يجئ في باب الإعلال وأما موسى اسم رجل فقال أبو عمرو بن العلاء: هو أيضاً مُفْعَل بدليل انصرافه بعد التنكير وفُعْلَى لا ينصرف على كل حال."(٤)

---

(١) ينظر: : شرح الشافية ٢/٢٥٨ ،

(٢) حاشية ابن الحاج على شرح متن الأجرومية ص٩،دار الكتب العلمية.

(٣) اسم أعجمي لا ينصرف للعجمة والعلمية. يقال: هو مركب من مو: وهو الماء، وشاو: وهو الشجر. فلما عرب أبدلوا شينه سينا ، ينظر: المصباح المنير ٢/٨٠٥،و اللسان "موس"٦/٤٢٩٩.

(٤) شرح الشافية٢/٣٤٨.

الدراسة:

اختلف العلماء في اصل اشتقاق "موسى" على مذهبين :

الأول: **مذهب أبي عمرو بن العلاء أن "موسى" اسم علم وزنه "مفعل" وهو مشتق من " اوسيت رأسه" ، اذا حلقته ، ولأنه يرى الف موسى هي لام الكلمة ومن أصولها وليست زائدة فهو عنده مصروف في النكرة** (١) .

وقد جاء عن الخليل في عينه قوله : أن " الموس ، تأسيت اسم الموسى وبعضهم ينون "موسً " لما يلحق به " (٢) .

وهو ما ذهب إليه سيبويه ،قال : "أما موسى وعيسى فإنهما أعجميان لا ينصرفان في المعرفة وينصر فان في النكرة ، أخبرني بذلك من أثق به ، وموسى "مفعل" ... والياء فيه ملحقة ببنات الأربعة بمنزلة ياء معزى ، وموسى الحديد " مفعل " ولو سميت به رجلا لم تصرفه ، لأنها مؤنثة بمنزلة معزى ، إلا أن الياء في "موسى "من نفس الكلمة " (٣) .

ونقل ابن السراج قولا نسبه إلى الأخفش ،قال: "أما موسى ، فالميم هي الزائدة ، لأن " مُفْعَلا " أكثر من "فُعْلَى"، مفعل يبنى من كل" أفعلت" ، ويدلك على أنه "مفعل "أنه يعرف في النكرة ، وفعلى لا تنصرف على حال " (٤)

---

(١) ينظر :المبهج لابن جني ص٥٧،وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص١٧٧،و شرح الشافية ٣٤٨/٢

(٢) ينظر : لسان العرب "موس"٤٢٩٩/٦.

(٣) الكتاب ٢١٣/٣ .

(٤) الاصول في النحو ٣٥١/٣ .

قال ابن خالويه : "موسى " يكون " مفعلا من الأسوة وهذا حرف غريب ما استخرجه أحد علمته غيري فاعرفه ، فإنه حسن" [١] .

الثاني: مذهب الكسائي والفراء أن موسى وزنه "فعلى "وهو مشتق من ماس رأسه بموسه ، اذا حلقه ، كما أنهما منعا موسى من الصرف في النكرة والمعرفة ، لأنهم يريان أن الألف في آخره هي للتأنيث [٢] ، وألف التأنيث تمنع الاسم من الصرف .

وتبعهما ابن السكيت [٣] .

وحكم الرضي على اشتقاق الفراء أنه من الْمَيْسِ بأنه اشتقاق بعيد قلبت عنده الياء واواً لانضمام ما قبلها.

وفي تقديري أن وزنه "مفعل " لأن زيادة الميم أولا أكثر من زيادة الألف آخرا، وقد احتج الفارسي على كونه "مفعلا" لا "فعلى"، بالإجماع على صرفه نكرة، ولو كان فعلى لم ينصرف نكرة لأن الألف كانت تكون للتأنيث، وألف التأنيث وحدها تمنع الصرف في المعرفة والنكرة.[٤]

المسألة السابعة

ألف "واو" منقلبة عن ياء

اختار ثعلب قول الأخفش أن الألف في "واو" منقلبة عن الواو فاعترض له الرضي بقوله:" ذهب أبو علي إلى أن أصل واو وَيَو لكراهة بناء الكلمة عن الواوات، ولم يجئ ذلك في الحرف الصحيح إلا لفظة "بَبِّه "، وذلك لكونها صوتاً، وذهب

(١) اعراب ثلاثين سورة من القرآن ص٦٤ .

(٢) ينظر : أدب الكاتب ص٢٨٨ ، شرح الشافية ٣٤٨/٢ ، المصباح المنير ٨٠٥/٢ .

(٣) ينظر : شرح الشافية ٣٢٨/٢-٣٢٩ ، لسان العرب "موس"٤٢٩٩/٦.

(٤) الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط للدكتور ياسين جاسم المحيميد١٥٥/١.

الأخفش إلى أن أصله وَوَو، لعدم تقدم الياء عيناً على الواو لاما، فتقول على مذهب أبي علي: وَيَّيْتُ واواً، قلبت الواو الأخيرة ياء كما في أعْلَيْت، وتقول في مذهب الأخفش: أوَيْتُ، وقال ثعلب: وَوَّيْتُ، ورده ابن جني، وهو الحق، وذلك لأن الاستثقال في وَوَّيْت أكثر منه في وَوَاصل، لاجتماع ثلاث واوات واعلم أن تماثل الفاء واللام في الثلاثي قليل، وإن كانا صحيحين أيضاً كَقَلَّق وَسَلَس.(١)

الدراسة:

اختلف الصرفيون في أصل ألف "واو" على مذهبين:

الأول : مذهب الأخفش٢ أن الألف منقلبة عن الواو ،واستدل لمذهبه بأدلة :

أولا :أن العرب تفخمها ولم تسمع عنهم الإمالة فيها .

ثانيا: ما قضى به سيبويه من أن الألف إذا كانت في موضع العين فأن تكون منقلبة عن الواو أكثر من أن تكون منقلبة عن الياء ،قال :"وإذا جاء اسم نحو الناب لا تدري أمن الياء هو أم من الواو فاحمله على الواو حتى يتبين لك أنها من الياء ؛لأنها مبدلة من الياء أكثر فاحمله على الأكثر."(٣)

ثالثا : أنهم قالوا في تصغيره "أويَّة" بقلب الفاء همزة لكونها أول واوين متصدرتين ،ولو كانت ياء لقيل "أييَّة.

(١) شرح الشافية ٣/٧٤.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/٥٩٨،والمنصف ٢/٢١٤،وشرح المفصل ١٠/٥٨،والمساعد ٤/٢٣..

(٣) الكتاب ٣/٤٦٢،وينظر سر الصناعة ٢/٥٩٨.

المذهب الثاني: مذهب أبي على الفارسي١ أن الألف منقلبة عن الياء، قال:"...ألا ترى أنه لم يجيء مثل "وعوت"، وقد جاء في اسم واحد وهو قولهم "واو"، والقياس في الألف منها أن تكون منقلبة عن ياء .

واستدل على ذلك بأمور :

أولا: أن جعل الألف واوا يؤدي إلى كون حروف الكلمة من موضع واحد وهذا مفقود في الصحيح.

ثانيا: أن ما فاؤه ولامه من جنس واحد موجود في الصحيح وإن كان قليلا كقولهم :سَلِس وقَلِق ،فحمله على الموجود وإن قل أولى من حمله على المفقود .

ثالثا: أنه جاء عنهم "يَدَيْتُ"،فالياء وقعت فاء ولاما ،والواو أخت الياء فتحمل الواو على الياء في كونها فاء ولاما. (٢)

فتقول على مذهب أبي علي: وَيَّيْتُ واواً، أي كتبتها ، قلبت الواو الأخيرة ياء كما في أعْلَيْت، وتقول في مذهب الأخفش: أوَّيْتُ.

وقد نسب الرضي إلى ثعلب أنه يقول "ويت" بالواوين ،ووصفه بأنه قول مردود لكراهية أن تصير حروف الكلمة كلها واوات ، وبأن الاستثقال في "وَوَّيْت" أكثر منه في وَوَاصل، لاجتماع ثلاث واوات .

وهو بهذا يؤيد ابن جني في رده لمذهب ثعلب في قوله :"فأما ما أجازه من قوله "ووّيت" فمردود عندنا ؛لأنه إذا لم تجتمع واوان في أول الكلمة فالثلاث أرى بأنن لا يجوز اجتماعها."(٣)

---

(١) المسائل الحلبيات ص٨ وينظر : سر صناعة الإعراب ٥٩٨/٢،والمنصف ٢١٤/٢،وشرح المفصل ٥٨/١٠.

(٢) سر صناعة الإعراب ٥٩٨/٢،والمنصف ٢١٤/٢،وشرح المفصل ٥٨/١٠.

(٣) سر صناعة الإعراب ٥٩٨/٢.

بينما رجح ابن عصفور قول الأخفش قائلا:" والصحيح عندي قول الأخفش ، وذلك أنه إذا جعلت فيه الألف منقلبة عن ياء اجتمع فيها حمل الألف على الأقل فيها من كونها منقلبة عن ياء مع حمل الكلمة على باب "حيوت" أعني أن يكون عينه ولامها واوا ،وذلك أيضا لم يجيء في كلامهم ،وإذا جعلت الألف منقلبة عن الواو كان حملا لها على الأكثر فيها ،ويكون في ذلك دخول في باب واحد معلوم وهو كون أصول الكلمة كلها واوات ." (١)

وفي تقديري أن رد الرضي لمذهب الأخفش وثعلب ضعيف ،فالكلمة كما ذكر ابن عصفور على أي اعتبار تدخل في باب معدوم ،فحملها على ما كثر فيها وإن كان بابه معدوما أولى ،كما أنه يمكن أن يعد تفخيم العرب لها وعدم سماع الإمالة فيها دليلا سماعيا يضيف إلى دليل الكثرة دليلا آخر.

المسألة الثامنة

التاء في "توراة" أصلية

رد الرضي قول الكوفيين أن التاء زائدة في "توراة "،وأن وزنها "تفعِلة" بقوله: "وَتَوْرَاة عند البصريين فَوْعلة من وَرَى الزند، كَتَوْلج، فإن كتاب الله نور وعند الكوفيين هما "تَفْعله وتَفْعَلٌ"، والأول أولى، لكون "فَوْعَل" أكثر من تَفْعل والتاء أقل مناسبة للياء منها للواو، فلذلك قل إبدالها منها." (٢)

الدراسة :

للصرفيين في تاء توراة ووزنها ثلاثة مذاهب:

(١) الممتع ٢/٥٦١،٥٦٢.

(٢) شرح الشافية ٣/٨٢

المذهب الأول : وهو مذهب البصريين ١ أن التاء أصلية ؛ حيث إنها بدل من الواو، ووزنها فوْعلة مصدر وَوْرى والأصل: وَوْرَيَة ، ثم قلبت الواو تاء ، والياء ألفا .

ودليلهم أن "فوعلة "أكثر من "تفعلة " فى الأسماء . (٢)

المذهب الثانى : مذهب الكوفيين(٣)، وقيل بعض الكوفيين (٤) ، ونسب إلى الفراء . (٥)

أن التاء زائدة ، ووزنها "تفعِلة "بالكسر مصدر "ورّى " بالتضعيف ، فأصلها تورِيَة ، ثم قلبت الراء فتحة ، والياء ألفا على لغة طيئ كقولهم فى توصية : توصاة ، وجارية: جاراة ، وناصية : ناصاة ، فصارت تورية: توراة.

المذهب الثالث : أن التاء زائدة ، ووزنها "تفعَلة "بفتح العين من وريت بك زنادى، وأصلها: تورَيَة قلبت الياء ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ونسب هذا المذهب للبغداديين. (٦)

وقد اختار الرضي مذهب البصريين ورد مذهب الكوفيين بقوله:" والأول أولى، لكون فَوْعَل أكثر من تَفْعل والتاء أقل مناسبة للياء منها للواو، فلذلك قل إبدالها منها " .

---

(١) ينظر: سر الصناعة ١٤٦/١ معانى القرآن وإعرابه ٣٧٥/١، وشرح المفصل ٣٨/١ وشرح المفصل ٣٨/١ ،وشرح الملوكى ص ٢٩٧، شرح الشافية ٨١/٣، الارتشاف ٣٢٠/١.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٣٣/٤، سر الصناعة ١٤٦/١، وشرح المفصل٣٨/١،و شرح الملوكى ص٢٩٧، شرح الشافية ٨٢/٣

(٣) السابق الصفحات نفسها.

(٤) ينظر: معانى القرآن وإعرابه ٣٧٤/١، ٣٧٥

(٥) ينظر: الارتشاف ٣٢٠/١، والممتع ٣٨٣/١.

(٦) ينظر: سر الصناعة ١٤٦/١، وشرح المفصل٣٨/١، شرح الملوكى ص٢٩٧

وفي تقديري أن المذهب الأول والثاني صحيحان ، إلا أن الحمل على فوعلة أولى من الحمل على تفعِلة ؛ لكثرة التصرف فى تفعِلة ؛ من حيث قلب الكسرة فتحة ، والياء ألفا ، كما أن فوعلة بناء مستعمل عند جميع العرب ، بخلاف تفعِلة التى تقلب فيها الكسرة فتحة ، والياء ألفا ، فإنها لغة لطيئ خاصة ، والحمل على الأكثر ، والأشيع أولى.

وفي تقديري أيضاأن المذهب الثالث ضعيف ؛ لأن التوراة إن كانت مصدرا من وريت بك زنادى فالمصدر الصحيح وَرْى. وإن كانت اسما غير مصدر فالأولى عدم حملها على تفعَلة بالفتح ؛ لأن تفعَلة فى الأسماء لا يكاد يوجد فى كلامهم إلا شاذا فى تَتْفَلة أنثى التتفل . [1]

المسألة التاسعة

علة حذف الواو في "يعد" وقوعها بين الياء والكسرة

ذهب الكوفيون إلى أن علة حذف الواو في يعد هي الفرق بين المتعدي واللازم ،فاعترض لهم الرضي بقوله : "قال الكوفيون: إنما حذف الواو في يعد فرقاً بين المتعدي واللازم، وذلك لأنك تقول في اللازم: يَوْجَل ويَوْحَل، من غير حذف، وليس ما قالوا بشئ، إذ لو كان كذلك لم يحذف من وحَدَ يَجِدُ ووجِدَ: أي حزن – يجد، ونَمَ الذبابَ ينم، ووكف البيت يكف."[2]

(١) ينظر: معانى القرآن وإعرابه ٣٧٤/١

(٢) شرح الشافية ٩٢/٣.

الدراسة:

اختلف العلماء في علة حذف الواو في مثل هذه الأفعال، فالبصريون يرون أنّ علة حذف الواو هنا هي؛ لوقوعها . أي الواو . بين الياء والكسرة في مثل(يَوْعِد) مما يحدث ثقلاً في الكلمة، لذلك حذفت الواو طلباً للخفة(١).

أما السبب الذي أدى الى حذف الواو ولم يحذفوا الياء أو الكسرة الاستخفاف؛ لأنّ الياء لا يجوز حذفها"؛ لأنّه حرف المضارعة وحذفه إخلال مع كراهية الابتداء بالواو، ولم يجز حذف الكسرة؛ لأنّه بها يعرف وزن الكلمة فلم يبق الا الواو فحذفت، وكان حذفها أبلغ في التخفيف لكونها اثقل من الياء والكسرة مع أنها ساكنة ضعيفة فقوي سبب حذفها " (٢).

ويرى الخليل أن سبب حذف الواو في مثل"يَعِدُ" و"يَصِلُ" أنّها: "خرجت ساكنة وخلفتها الضمة، والعرب تكره الكسرة بعد الضمة الا فيما لم يسم فاعله فأسقطوها كراهية ضمة بعدها كسرة" (٣)، إذ عزا الخليل حذف الواو الى تحريك الواو بالضمة فاصبح الفعل "يَوُعِد" فتلت الضمة الكسرة، وهو أمر مكروه، ولا يحدث الا في بناء الأفعال للمجهول فحذفت الواو لذلك.

أما سيبويه فيرى أن الواو سقطت؛ لوقوعها بين الياء والكسرة، إذ أدى اجتماع الثقلاء إلى حذف الواو ٤، وهذا ما يراه المبرد في علة حذف الواو من يَعِد ونحوه٥.

---

(١) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٧٨٢-٧٨٧ - .

(٢) شرح المفصل: ١٠/٥٩.

(٣) دقائق التصريف ص٢٢١.

(٤) الكتاب: ٤/ ٥٣، ونزهة الطرف في علم الصرف ص٢٨.

(٥) ينظر: المقتضب:١/ ٧٢-٨٨ .

أما مذهب الكوفيين أن الواو إنما حذفت من بناء المضارع المثال الواوي "يَفْعِل" للتفرقة بين الفعل المتعدي والفعل اللازم، فالكوفيون عدوا الفعل المحذوف الفاء في المثال الواوي فعلاً متعدياً، والفعل الذي لم تسقط منه الفاء فعلاً لازماً [١].

ويرى الكوفيون أنّ ما ذهب إليه البصريون من أنّ الواو إنّما حذفت من"يَعِدُ" و"يَزِنُ" ونحوهما، لوقوعهما بين الياء والكسرة، أنّ هذه العلة تعارضها علة ثبوت الواو في مضارع باب الافعال "يُفْعِل" مثل:"يُوْعِد" و"يُوْزِن" و"يُوْرِث" إذا اجتمع في هذه الألفاظ الياء والضمة والواو والكسرة، وفي هذا ثقل، فلو كان حذف الواو في "يَعِد"؛ لأجل التخفيف فكان من الاولى حذفها من "يُوْعِد" لأنّ فيه من الثقل ما يوجب الحذف، والامر الاخر الذي أنكره الكوفيون على البصريين هي أن هناك أفعالاً وقعت فيها الواو بين الياء والفتحة وقد حذفت منها الواو، وكان القياس فيها أن تثبت الواو مثل"يَوْجَل" ومن هذه الافعال"يَسَعُ" و"يَضَعُ"، و"يَطَأُ" و"يَلَغُ" و"يَهَبُ" و"يَدَعُ" و"يَزَعُ" و"يَقَعُ" و"يَلَغُ" و"يَذَرُ" [٢].

وردّ البصريون على قول الكوفيين بما يأتي[٣]:

١. إنّ الواو لم تحذف من مضارع باب الإفعال، وذلك في نحو: "يُوْعِد" و"يُوْزِن"؛ لأن هذه الافعال حذفت منها همزة الافعال قبل ان تكون على هذه

(١) ينظر: معاني القران للفراء٢/١٥٠، والإنصاف في مسائل الخلاف:٢/٧٨٢، وشرح الملوكي ص٣٣٥،والمساعد ٤/١٨٥.

(٢) ينظر: معاني القران للفراء ٢/١٥٠، مجالس ثعلب: ٢/٣٦٠، والانصاف في مسائل الخلاف:٢/٧٨٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤/٥٣، والاصول: ٣/٢٧٦، واعراب القران: ٢/٢٣٦، والخصائص:٣/٣٥٦، وشرح الملوكي في التصريف:٢٣، والانصاف في مسائل الخلاف:٢/٧٨٣.

الهيئة، فالأصل في هذه الافعال "يُوَوْعِد" و"يُوَوْزِن" ،فحذفت الهمزة من مثل هذه الألفاظ طلباً للخفة ولم يحدث فيه حذف آخر حفاظاً على وزنه.

٢. أما قول الكوفيين إن هناك أفعالا وقعت بين الياء والفتحة وقد حذفت منها الواو، نحو"يَسَعُ، ويَضَعُ" فان هذا لا يتفق مع القول بأن الواو تحذف؛ لوقوعها بين الياء والكسرة، وقد ردّ البصريون هذا القول بأنّ حذف الواو في مثل هذه الأفعال إنّما حدث، لأن أصل حركة العين الكسر، أي على وزن "يَفْعِل" وفتحت لأجل حرف الحلق، أما"يَذَر" فقد فتحت حملاً على"يَدَع".

كما رد الرضي قولهم بأن التعدي واللزوم لا يعد سبباً للتفرقة بين ما حذفت منه الواو وما لم تحذف منه من الأفعال؛ لأن هناك أفعالا لازمة حذفت منها الواو، نحو: وحَدَ يَحِدُ ووجِدَ: أي حزن – يجد، ونَمَ الذبابَ ينم، ووكف البيت يكف." [١] ،ونحو وَأَلَ: يَئِل: إذا نجا، ووَبَلَ: يَبِلُ، ووَضَع: يَضَعُ: في السّير، ووقدت النّارُ تَقِدُ، ووَقَع: يَقَعُ.

وفي تقديري أن ما ذهب إليه البصريون أقوي من حيث القياس والسماع ،فالحذف القياس فيه أن يكون لأجل الثقل ،واجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل في كلام العرب ،فلما اجتمعت هذه الثلاثة ثقل ذلك عليهم ،فوجب أن يحذفوا واحدا منها لإزالة الثقل فحذفوا الواو ليخف أمر الاستثقال [٢]، وأيضًا فإنهم قالوا: وَأَلَ زيدٌ ممّا كان يَحذرُه يَئِلُ ووَبَلَ المطرُ يَبِلُ ووَقَدَتِ النَّارُ تَقِدُ ووَحِرَ صَدرُه يَحِرُ ووَغِرَ يَغِرُ ٣ ،فحذفوا الواو في جميع ذلك وإن كان غير متعد لما وقعت بين ياء وكسرة مما

(١) شرح الشافية ٩٢/٣.

(٢) الإنصاف ٧٨٣/٢.

(٣) ينظر: الممتع ٥٠٣/٢.

يجعل اعتراض الرضي للكوفيين مقبولا، كما أن ما ذكره الكوفيون فيه تكلف كبير ولا يقوى دليلا يناهض مذهب البصريين.

المسألة العاشرة

أصل "كينونة ""كيونونة" على زنة "فيعلولة"

نسب الرضي إلى الفراء القول بأن أصل "كينونة":"كُوْنُوْنَة ،واعترض له قائلا :"قال أي الفراء في كيْنُونة ونحوها: أصلها كُونونة كبُهْلول وصندوق، ففتحوا الفاء لان أكثر ما يجئ من هذه المصادر ذوات الياء نحو صارَ صيرورة، وسار سيرورة، ففتحوه حتى تسلم الياء، لأن الباب للياء، ثم حملوا ذوات الواو على ذوات الياء، فقلبوا الواو ياء في كينونة حملاً على صيرورة، وهذا كما قال في قضاة: إن أصله قُضَّى كَغُزًّى، فاستثقلوا التشديد على العين، فخففوا وعوضوا من الحرف المحذوف التاء، وقول سيبويه في ذلك كله هو الاولى، وهو أن بعض الأبواب قد يختص ببعض الأحكام فلا محذور من اختصاص الأجوف ببناء فَيْعِل – بكسر العين – وغير الاجوف ببناء فيعَل – بفتحها – وإذا جاز عند الفراء اختصاص فعِيل الأجوف بتقديم الياء على العين، وعند ذلك الاخر ببناء فَيْعَل، – بالفتح – إلى فيعِلٍ بالكسر فما المانع من اختصاصه ببناء فيعِل، وكذا لا محذور من اختصاص مصدر الأجوف بفيعلولة وجمع الناقص بفُعَلة – بضم الفاء –، وقول الفراء: إنهم حملوا الواو على الياء لأن الباب للياء، ليس بشيء، لأن المصادر على هذا الوزن قليلة، وما جاء منها فذوات الواو منها قريبة في العدد من ذوات الياء أو مثلها، نحو كينونة، وقيدودة."[1]

(١) شرح الشافية٣/١٥٥.

الدراسة:

اختلف الصرفيون في أصل "كينونة" على أربعة مذاهب:

الأول : مذهب الخليل وسيبويه[1] أن أصلها "كيونونة" على زنة "فيعلولة"،اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ،فقلبت الواو ياء وأدغمت إحداهما في الأخرى ،فصار "كينونة" بتشديد الياء ثم خففت فصا "كينونة" على وزن "فعلولة" كما خففت في هين ولين ،أصلهما بالتشديد ومثله "سيد" ،أصله سيود ،اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ،وأدغمت إحداهما في الأخرى فصار سيد وبالتخفيف سيد لكن التخفيف جائز في نحو ميت وسيد وواجب في الكينونة.[2]

وقد تبعه الكسائي. [3]

الثاني: نسبه الرضي إلى الفراء القول بأن أصل "كينونة":"كُوْنُوْنَة" بضم الكاف ؛فتحوا الفاء ؛لأن أكثر ما يجيء من هذه المصادر من ذوات الياء كصيرورة وسيرورة ،ففتحوه حتى تسلم الياء ،وقلبوا الواو ياء في "كونونة" حملا على "صيرورة" لكثرته في ذوات الياء ووزنها عنده "فَعْلُولة".

وكأن الفراء يريد أن يتجنب اختصاص المعتل بالواو بحكم عن المعتل بالياء كما أشار إلى ذلك الرضي.

---

(١) ينظر: الكتاب ،والمنصف ٩/٢،وأبنية الأسماء والمصادر والأفعال ص٣٧٥ ومنهج الكوفيين في الصرف ٢٥٢/١

(٢) ينظر: المنصف ٩/٢ وملاح الألواح في شرح مراح الأرواح في الصرف لأبي الفضائل أحمد بن مسعود ص٣٤٩.

(٣) ينظر: دقائق التصريف ص٢٦٣.

الثالث منسوب للخليل أن وزنها "فيْعُولة".[١]

الرابع: نقله ابن القطاع ولم ينسبه إلى أحد ،أن وزنها "فَعَلُولَة" مشددة إلا أنهم حذفوا كما حذفوا من هيّن فقالوا : هيْن.[٢]

ولم يرتض الرضي ما ذهب إليه الفراء في أصل كينونة ، ووصف قوله بأنه "ليس بشيء" ،ورجح رأي سيبويه وأعطاه الأولوية لأن المصادر على هذا الوزن قليلة، وما جاء منها فذوات الواو منها قريبة في العدد من ذوات الياء أو مثلها، نحو كينونة، وقيدودة ، وحال حيلولة.

كما رده غيره لأمور منها:

أولا: قلبه الضمة فتحة لتصح الياء ،فالضمة إذا قلبت لتصح الياء ،فإنما تقلب كسرة لا فتحة كما في بيض.

ثانيا: أنه لا ضرورة تدعو إلى فتح الفاء لتصح العين ،إنما المشهور قلب الياء واوا لانضمام ما قبلها كقول الشاعر:

مُظَاهِرةً نِيِّا عَتِيقًا وعُوطَطًا فَقَدْ أَحْكَمَا خَلْقًا لها مُتَبَايِنًا[٣]

والأصل "عيططا" ،فقلب الياء واوا لانضمام ما قبلها ولم يقولوا "عيططا" فيفتحون العين لتصح الياء.[٤]

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة ٣٧٦/١٠"كون" ،ومنهج الكوفيين في الصرف٢٥٢/١.

(٢) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص٣٧٥.

(٣) من الطويل ،لم أقف على قائله،يقال للناقة التي لم تحمل أول سنة عائط ،فإذا لم تحل السنة السنة المقبلة فهي عووط، والشاهد: قلب الياء واوا في العووط، لسكونها وانضمام ما قبلها، كما انقلبت في موقن، وأصله من اليقين،ينظر: الكتاب ٣٧٦/٤ ولسان العرب٣١٩٢/٤"عيط".

(٤) ينظر: المنصف ١٢/٢، وحاشية على شرح بانت سعاد ١٧٢/١.

ومذهب الفراء مردود لأنه يؤدي إلى أن في المصادر "فُعْلولة" ،وقال ابن جني :"وهذا بناء لا أعلمه جاء في المصادر وإن كان قد جاء منه شيء فمما لا يعبأ به ولا يلتفت إليه لقلته." (١)

إلا أن عد الرضي ما جاء من ذوات الواو على هذا المثال كالمعادل لما جاء منه من ذوات الياء مردود ،فقد جاء عن الفراء في تهذيب اللغة :"العرب تقول في ذوات الياء مما يشبه زِغتُ وسِرتُ :طرت طيرورة وحدت حيدودة ،فيما لا يحصى من هذا الضرب."

وقد نقل الأزهري وابن منظور قول الفراء ولم يعترضا عليه وهم أهل اللغة والفراء أحد مصادرهم .(٢)

والصحيح مذهب البصريين لقوته ،وبذلك يثبت أصلهم الذي أصلوه أن للمعتل أبنيةً ليست للصحيح.(٣)

(١) المنصف ١٢/٢.

(٢) التهذيب ٣٧٦/١٠ "كون"

(٣) منهج الكوفيين في الصرف ٢٦٠/١.

المبحث الثالث

الآراء الصرفية التي لم يرتضها الرضي من آراء بعض المتأخرين (ابن الحاجب والزمخشري)

أولا :ابن الحاجب

تعقَّب الرضي ابن الحاجب تعقبا دقيقا ،بدءا من تعريفاته للحدود اللغوية، والخلط بين الحدود والمفاهيم المتشابهة .

كما تعقّبه في آرائه ، حتى في شواهده، كما لم يقتصر تعقبه له في مقدمتي النحو والصرف (الكافية والشافية) فحسب، بل امتد هذا التعقب إلى غيرهما من مؤلفات ابن الحاجب ،إذ كان كثيرا ما يورد آراءه في شرحه على الكافية، وشرحه على المفصل، وفي أماليه، ويرد عليه، ويناقشه في أقواله فيها .

وتعقب الرضي لابن الحاجب لم يقتصر على تتبع أغلاطه، وإنما شمل كذلك تتبع ما وقع فيه من سهو وإغفال ،من نحو ما أورده من مختصرات تحتاج إلى تفصيل ،أو ما سها عنه من أحكام فرعية أو ثانوية أو نقد عبارة ابن الحاجب وإصلاحها ؛ولعل ابن الحاجب له العذر في بعضها لأنه كان يؤلف مختصرا ،فكثير من اعتراضاته له يقوم على مراعاة بعض اللغات القليلة الضعيفة ومراعاة الترتيب والتمثيل والتعليل وغير ذلك وهو ما لا يتسع له في مختصره ،و سأكتفي هنا بعرض بعضا من المسائل الصرفية التي اعترض فيها الرضي لابن الحاجب ،والتي يتضح من خلالها موقفه الصرفي من آرائه.

المسألة الأولى

الألف تقع حشوا وطرفا في الاسم دون الفعل

ذهب ابن الحاجب إلى أن الألف التي للإلحاق تقع حشوا وطرفا في الأفعال وطرفا في الأسماء ،ولم يرتض الرضي قوله فاعترض له قائلا :"حكم الزمخشري وتقبله المصنف بكون ألف نحو تَغَافَلَ للإلحاق بتَدَحْرَجَ، وهو وهم، لأن الألف في مثله غالبة في إفادة معنى كون الفعل بين اثنين فصاعداً، ولو كان للإلحاق لم يدغم نحو تَمَادَّ وَتَرَادَّ، كما لم يدغم نحو مَهْدَدٍ كما بينا، ولو كان الألف في تغافل للإلحاق لكان في مصدره واسمي فاعله ومفعوله أيضاً، فلم يصح إطلاق قولهم: " إن الألف لا تكون للإلحاق في الاسم وسطاً "[1]

الدراسة:

ذهب الجمهور[2] إلى امتناع الإلحاق بالألف إلا أن تقع آخراً نحو أرطيّ[3] ومِعْزًى وحَبَنْطىً وسَرَنْدًى[4] وزِبَعْرًى[5] وصَلَخْدًي[6] ؛وذلك أنها إذا وقعت طرفاً وقعت موقع حرف متحرك فدل ذلك على قوتها عندهم وإذا وقعت حشواً وقعت موقع الساكن فضعفت لذلك فلم تقو فيعلم بذلك إلحاقها بما هي على سمت متحركة، ألا ترى أنك لو ألحقت بها ثانية فقلت: خاتم ملحق بجعفر لكانت مقابلة لعينه وهي ساكنة فاحتاطوا للفظ بأن قابلوا بالألف فيه الحرف المتحرك ليكون أقوى لها وأدل

---

(١) شرح الشافية ٥٧/١.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٩٠/٤ والأصول ٣٥٤/٣والمنصف ٣٥/١وشرح المفصل ٣٧/٦.

(٣) شجر ينبت باالرمل،لسان العرب ٦٣/١ "أرط".

(٤) الشديد الجريء على أمره لا يفرق من شيء ،لسان العرب ٢٠٠٠/٣"سرند".

(٥) رجل زبعرى :شكس الخلق سيئه،لسان العرب ١٨٠٧/٣"زبعر".

(٦) القوي الشديد ،لسان العرب ٢٤٨٠/٤"صلخد".

على شدة تمكنها وليعلم بتنوينها أيضاً وكون ما هي في على وزن أصل من الأصول له أنها للإلحاق به.[١]

ومن ثم فإن الإلحاق بالألف لا يكون في " تغافل" ولا بالتضعيف في "تكلم" ولا بالميم في "تمسكن"؛ لأن حروف المد لا تقع للإلحاق في الاسم والفعل إلا طرفا ،ولو كانت الألف للإلحاق لفك الإدغام في نحو تسارا وتمادا ،كما أن الألف والتضعيف يفيدان معنى مطردا .

وذهب الزمخشري إلى أن حروف المد تقع للإلحاق حشوا وطرفا في الأفعال وطرفا في الأسماء فقط ،قال :"أبنية المزيد على ثلاثة أضرب: موازن للرباعي على سبيل الإلحاق، وموازن له على غير سبيل الإلحاق، وغير موازن له، فالأول على ثلاثة أوجه ملحق بدحرج نحو شملل وحوقل وبيطر وجهور وقلنس وقلسي،وملحق بتدحرج نحو تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك وتمسكن وتغافل وتكلم، وملحق باحرنجم نحو اقعنسس واسلنقي.. ومصداق الإلحاق اتحاد المصدرين.[٢]

وقد تابع ابن الحاجب الزمخشري ،فقال:" ولا تقع الألف للإلحاق في الاسم حشوا لما يلزم من تحريكها." [٣]

فإنه جعل تغافل ملحقا بـ"تدحرج" ،وظاهر أن حكمه السابق يقتصر على الاسم فقط ،وعلى ضوء هذا الرأي فإذا كان الإلحاق بالألف لا يقع في الاسم أصالة فإنه يقع فيه تبعا ،فمصدر "تفاعل" واسم فاعله واسم مفعوله يلزم الحكم بكونها ملحقة ؛لأن الفعل قد كان ملحقا.[٤]

---

(١) ينظر: الخصائص ٣١٩/١.

(٢) المفصل ص٣٧٠.

(٣) الشافية ص ٧٠ ،وشرح الشافية ٥٧/١.

(٤) شرح الشافية ٥٨/١.

وهناك مذهبان آخران في المسألة:

أولهما :أن واو المد وياؤه تقعان للإلحاق حشوا إن لم تجاوز الطرف دون الالف وهو مذهب أبي علي الفارسي وابن جني.(١)

والثاني :أن ألف المد دون واوه ويائه تقع حشوا وطرفا في الاسم دون الفعل وهو رأي الرضي، حيث ذكر أن نحو "عُلابط" و "سِرداح" و"خاتم وعالم " ملحقات ،وذكر أن من رأى الألف لا تكون حشوا في الاسم ذهبوا إلى أنه يلزمها في الحشو الحركة في بعض المواضع ،ولا يجوز تحريك ألف في مقابلة حرف أصلي .

ثم تساءل :وما المحذور من تحريك ألف في مقابلة الحرف الأصلي؟ ثم بين أنه مع التسليم بذلك فإن نحو "عُلابط" لا يلزم تحريكها لا في التصغير ولا في التكسير بل تحذف ،ثم قال:" هذا ولما لم يقم دليل على امتناع كون الألف في الوسط للإلحاق جاز أن يحكم في نحو "ساسم وخاتم وعالم" بكونها للإلحاق بجعفر وبكونها في نحو علابط للإلحاق بقُذَعْمِل."(٢)

أما الأفعال فقد رد ما ذكره الزمخشري وابن الحاجب من أن "تغافل" ملحق بـ"تدحرج"، ورده كما يظهر هنا لكون الألف لإفادة معنى ،حيث قال ك"لأن الألف في مثله غالبة في إفادة معنى كون الفعل بين اثنين فصاعدا."، ثم يذكر دليلا آخر فيقول:" ولو كان للإلحاق لم يدغم نحو تَمَادَّ وَتَرَادَّ، كما لم يدغم نحو مَهْدَدٍ كما بينا".(٣)

وقد سبقه ابن مالك إذ قال:" وقد غلط الزمخشري في جعله ألف "تفاعل" مزيدة للإلحاق بـ "تَفَعْيَل" مع اعترافه بأن ألف "فاعل" ليست للإلحاق، وألف "تفاعل"

---

(١) ينظر: الخصائص ٢٣٢/١،و٤٨١/٢.

(٢) شرح الشافية ٥٩/١.

(٣) ينظر :شرح الشافية ٥٧/١،٥٨.

هي ألف "فاعل"؛ لأن نسبة "تفاعل" من "فاعل" كنسبة "تفعّل" من "فَعَّل"؛ لأن ذا التاء من القبيلين مطاوع المجرد من التاء.(١)

والصحيح مذهب الجمهور ؛لقولهم تضام زيد وتضام القوم بالإدغام ولو كان ملحقا لم يجز الإدغام لئلا يخالف ما ألحق به في تسكين المدغم.(٢)

المسألة الثانية

جواز كون الفعل المتعدي طبيعة أو كالطبيعة

ذكر ابن الحاجب أن "فَعُلَ" لِأَفْعَالِ الطَّبَائِعِ وَنَحْوِها كَحَسُنَ وَقَبُحَ وَكَبُرَ وَصَغُرَ فَمِنْ ثَمَّةَ كانَ لازِماً، وشَذَّ رَحُبَتْكَ الدار: أي رحبت بك.

فاعترض له الرضي بقوله :"قوله":" ومن ثمة كان لازماً " لأن الغريزة لازمة لصاحبها، ولا تتعدى إلى غيره هكذا قيل، وأقول: أيْشٍ الْمَانِعُ من كون الفعل المتعدي طبيعة أو كالطبيعة ،وقوله " رَحُبَتْكَ الدَّارُ "، قال الأزهري: هو من كلام نصر بن سيار وليس بحجة ،وأولى أن يقال: إنما عَدَّاه لتضمنه معنى وَسِعَ، أي: وَسِعَتْكُم الدار، وقول المصنف " أي رحبت بك " فيه تعسف لا معنى له .

(١) شرح الكافية الشافية ١/٨٤.

(٢) المساعد ٤/٧٣.

الدراسة:

ذكر الصرفيون[١] أن "فَعُل" لا يأتي إلا في أفعال الطبائع والغريزة التي تكون من غير اختيار نحو جبن وشجع وحسن وقبح ،كما أنه يأتي في صفات ليست جبلية ،ولكنها صارت في الشخص كالطبع والجبلة ،وذلك بالمران عليها نحو شعُر أي صار شاعرا وفقه أي صار فقيها ،وفصح أي صار فصيحا.

وذهب الرضي إلى جواز كون الفعل المتعدي طبيعة أو كالطبيعة ،قال:" وأقول: أيْشٍ الْمَانِعُ من كون الفعل المتعدي طبيعة أو كالطبيعة"، وهو بهذا يخالف ما نص عليه الصرفيون من كونه موضوعا للطبائع والغرائز[٢]، كما أن حكمه هذا يفتقد إلى أدلة وأمثلة لذلك ضعف.

كما ذكروا أن هذا الوزن لا يكون مجاوزا أي لا يأتي إلا لازما ،ومحمل لزومه كما ذكروا ما لم يأت مع تضمين، فالتضمين سمع في رحبتك الدار، أي :وسعتكم، وطلع بشر اليمن ،أي: بلغ ؛إلا أن ابن الحاجب جعله من قبيل الحذف والإيصال أي رحبت بكم ثم حذف الجار.[٣]

لذلك حكم الرضي على تخريج ابن الحاجب بالتعسف ؛لأن حاصله حذف الجار وإيصال العامل اللازم إلى ما كان مجرورا بنفسه، وباب الحذف والإيصال شاذ عند الصرفيين.

---

(١) ينظر: الكتاب ٣٨/٤،والمنصف ٢١/١،وشرح المفصل ١٥٣/٧،وشرح الكافية الشافية ٢٤١٣/٤.

(٢) ينظر: المنصف ٢١/١،والكافية الشافية ٢٤١٣/٤.

(٣) حاشية ابن حمدون ص١٢.

وأما تخريج الرضي فحاصله أنه ضمن كلمة معنى كلمة، والتضمين باب قياسي عند كثير من الصرفيين١ ،وهو الأولى لأن الحمل على الكثير المقيس أولى من الحمل على القليل الشاذ.

المسألة الثالثة

حركة التخلص من الساكنين الكسر

أجاز ابن الحاجب الضم قبل الساكن فاعترض له الرضي بقوله: "وإن اتصل هذا المجزوم أو الموقوف بساكن بعده، نحو رُدِّ ابْنَكَ ولم تَرُدِّ القوم، اتفق الأكثر ممن كان يدغم على أنه يكسر قياساً على سائر ما يكون ساكناً قبل مثل هذا الساكن، نحو اضْرِب القوم، ومن العرب من تركه مفتوحاً مع هذا الساكن ايضاً، ذكر يونس أنه سمعهم ينشدون:

فَغُضَّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيرٍ فَلاَ كَعْباً بَلَغْتَ وَلاَ كلابا

بفتح الضاد، كأنهم حركوه بالفتح قبل دخول اللام، فلما جاء اللام لم يغيروه، ولم يسمع من أحد منهم الضم قبل الساكن، وقد أجازه المصنف في الشرح، وهو وهم."[٢]

الدراسة:

اختلف الصرفيون في أصل حركة التخلص من الساكنين بسبب اختلاف الشواهد واللغات التي جاءت بصور مختلفة من الحركات التي يلجأ إليها للتخلص من التقائهما، ونتج عن اختلافهم قولان:

الأول: الكسر ،وعلى هذا جمهور الصرفيين[٣] ويجعلون لذلك أسبابا منها:

(١) ينظر: شرح الشافية ٧٦/١ ،حاشية رقم١

(٢) شرح الشافية٢/٢٤٤

(٣) ينظر: الكتاب ١٥٢/٤-١٥٦،والخصائص ١٣١/٣،وشرح المفصل ١٢٤/٩.

١- الكسر هو سجية النفس إذا لم تستكره على حركة أخرى ،فإذا خليت نفسك وسجيتها وجدت منها أنها لا تلتجئ في النطق بالساكن الثاني المستحيل مجيئه بعد الساكن الأول من بين الحركات إلا للكسرة ،وإن حصل لها المقصود بالضمة والفتحة أيضا.(١)

٢- الجزم في الفعل والجر في الاسم نظيران ،فلما احتيج إلى حركة قائمة مقام السكون مزيلة له أقيم الكسر مقامه على سبيل التقاص. (٢)

٣- يكسر أول الساكنين لأنه لا يقع إلا في آخر كلمة ؛حتى لا يلتبس بالحركة الإعرابية الحادثة عن عامل ؛لأن الكسر لا يكون إعرابا إلا مع تنوين بعده أو ما يقوم مقامه كالإضافة ولام التعريف ،فإذا لم يوجد بعد الكسر تنوين ولا ما يقوم مقامه علم أنه ليس بإعراب ،أما الضم والفتح فقد يكونان حركتي إعراب بلا تنوين ولا ما يقوم مقامه وذلك في الممنوع من الصرف.

٤- الكسرة بين الضمة والفتحة في الثقل ،فالحمل على الوسط أولى .(٣)

القول الثاني :الفتح هو الأصل ؛لأن الفرار من الثقل والفتح أخف الحركات.(٤)

وأما الضم فقليل لم يقل به أحد من العرب ،ولم يذكره من الصرفيين إلا ابن الحاجب ونقله الأشموني عن ابن جني ،قال : " والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن

(١) شرح الشافية ٢/٢٣٥.

(٢) ينظر: آمالي ابن الشجري ٢/٣٧٥،واللباب ٢/٧٥.

(٣) ينظر: اللباب ٢/٧٦.

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب ١/٣٤٢ وشفاء العليل ٣/١٠١٣.

فقالوا رد القوم، لأنها حركة التقاء الساكنين في الأصل، ومنهم من يفتح، وهم بنو أسد، وحكى ابن جنى الضم، وقد روى بهن قول جرير:

فَغُضَّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيرٍ فَلاَ كَعْباً بَلَغْتَ وَلاَ كلابا

نعم الضم قليل، قال في التسهيل في باب التقاء الساكنين: " ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح "[1]

وقد وصف الرضي قول ابن الحاجب في جواز الضم قبل الساكن بالوهم وحجته عدم السماع واتفاق العرب على وجوب الكسر عندما يلتقي ساكنان .

ولم يرض محققو شرح الشافية وصف الرضي فقالوا :" لا محل لتوهيم الرضى ابن الحاجب فيما حكاه من أن الضم لغة، وإذا كان معتمد الرضى أن سيبويه لم يحكه أو أنكره فلا يجوز تعدية ذلك إلى غير سيبويه من العلماء، وقد رأيت في نص الاشموني أن ابن جنى ممن حكى الضم، وهذا القدر وحده كاف لابن الحاجب في الاستناد إليه، وكفى بابن جنى مستندا.[2]

وابن جني لم يذكر ذلك في كتبه المطبوعة كما أن ابن الحاجب لم يقل إن ابن جني سبقه إلى ذلك ؛لذلك يمكن الحكم بصحة ما ذهب إليه الرضي لأن العرب لم تقل به .

(١) شرح الأشموني ٤/١٦٣.

(٢) شرح الشافية ٢/٢٤٥حاشية رقم١.

المسألة الرابعة

جواز إمالة الألف المنقلبة عن واو

تبع ابن الحاجب الزمخشري في جواز إمالة الألف المنقلبة عن ياء ومنع إمالة الألف المنقلبة عن واو حتى وإن وجدت الكسرة ،قال: "ولا تؤثر الكسرة في المنقلبة عن واو ونحو من بابه وماله والكبا شاذ كما شذ العشا والمكا وباب ومال والحجاج."(١)

فلم يعجب ذلك الرضي ،قال:" أقول أظن قوله: " ولا تؤثر الكسرة في المنقلبة عن واو " وَهَماً نشأ له من قول صاحب المفصل " إنَّ إمالة الكِبَأ شاذ " قال: أي الزمخشري: " أما إمالة الربا فلأجل الراء " هذا قوله، وقال سيبويه: " ومما يميلون ألفه قولهم: مررت ببابه وأخذت من ماله في موضع الجر، شبهوه بكاتب وساجد، قال: وإمالة في هذا أضعف، لأن الكسرة لا تلزم، فضعفها سيبويه لأجل ضعف الكسرة لا لأجل أن الألف عن واو، وَلو تؤثر الكسرة في إمالة الألف منقلبةً عن واو لم يَقُل إن الإمالة ضعيفة لضعف الكسرة، بل قال: ممتنعة، لكون اللام بعدها، فتبين أنه لم يفرق في تأثير الكسرة بين الألف المنقلبة عن واو وبين غيرها، ولم أر أحداً فرق بينهما إلا الزمخشري والمصنف."(٢)

الدراسة:

اختلف العلماء في إمالة الأسماء الثلاثية ، وعينها ألف منقلبة عن واو مكسورة إلى مذهبين :

المذهب الأول : مذهب سيبويه جواز الإمالة ؛ لسماعه عن العرب .

---

(١) الشافية ص٨٢.

(٢) شرح الشافية ٣/١٠.

قال:" ومما يميلون ألفه قولهم : مررت ببابه ، وأخذتُ من مالِه ، هذا فى موضع الجر ، وشبهوه بفاعلٍ نحو : كاتب وساجد ، والإمالةُ في هذا أضعفُ ؛ لأن الكسرة لا تلزم " [١] .

وقال أيضا: " ... وقال ناس يوثق بعربيتهم : هذا باب ، وهذا مالٌ ، وهذا عابٌ لمَّا كانت بدلاً من الياء كما كانت في رَمَيْتُ شُبِّهت بها ، وشبهوها في بابٍ ومالٍ بالألف التي تكون بدلاً من واو غَزَوْتُ ، فَتَبِعَتْ الواوُ الياءَ فى العين كما تَبِعَتْها فى اللام ؛ لأن الياء قد تغلب على الواو هنا..."[٢]

المذهب الثاني : مذهب المبرد جواز الإمالة فيما كانت عينه ألفاً منقلبة عن واو مكسورة إن كان فِعْلاً ، أما إن كان اسماً فلا تجوز الإمالة فيه .

قال:" واعلم أنك تقول: مررت بمال لك ، ومررت بباب لك ، وليس بالحَسَنِ ؛ لأن الألفين منقلبتان من واوين ، من موَّلت وبوَّبت ، وليست الحركة بلازمة ، إنما تُحْذَفُ فى الخفض في الوصل ، ولا تكون فى الوقف ، ولا في غير الخفض ، فليست كعين (فاعل) ؛ لأن الكسرة لازمة لها ، والألف زائدة ، ولكن لو قلت :هذا ناب وهذا عاب لَصَلَحَتْ الإمالة ؛ لأن الألفين منقلبتان من ياء ؛ لأنه من العيب ، ومن قولك : نَيَّبْتُ في الأمر ، ونَابٍ وأنياب ، والنصبُ أحسنُ ؛ لأن اللفظ أولى وليس فى اللفظ كسرة ، وإنما صلحت الإمالة لأن الألف ياء في المعنى .

فجملة الباب : أنه كلُّ ما كان فى الياء أو الكسرة فيه أثبت – فالإمالة له أَلْزَمُ ، إلا أن يمنع مانع من المستعلية ".[٣]

(١) ينظر : الكتاب ١٢٢/٤

(٢) ينظر : الكتاب ١٢٨/٤

(٣) ينظر : المقتضب ٤٧/٣

وتبعه وابن السراج وابن يعيش. [١]

وذكر ابن الحاجب أن الكسرة لا تؤثر في المنقلبة عن واو في الأسماء فقط ؛بدليل أنه تحدث عن الأفعال في موضع آخر ،قال:" والمنقلبة عن مكسور نحو خاف ..[٢]

فاعترض له الرضي ؛لأنه أجاز الإمالة في الألف المنقلبة عن ياء ومنعها في الألف المنقلبة عن واو مع وجود الكسرة ،وذكر أن حكمه هذا وهم نشأ له من قول الزمخشري " إنَّ إمالة الكِبَأ شاذ".[٣]

وذكر أن سيبويه لم يفرق في تأثير الكسرة بين الألف المنقلبة عن واو وبين غيرها، وأنه لم ير أحداً فرق بينهما إلا الزمخشري وابن الحاجب. [٤]

وما ذكره الرضي من أنه لم يفرق غير الزمخشري وابن الحاجب غير دقيق ،فالزجاجي[٥] ذكر إمالة ما كان منقلبا عن الياء فقط ولم يذكر غيره وكذا فعل ابن جني[٦] على حين صرح الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك [٧] بأن الإمالة في الأسماء شاذة.

وفي تقديري أن الأولى بالاتباع قول سيبويه الذي اختاره الرضي؛ لورود ذلك عن بعض العرب ، ولأن عين الفعل إذا كانت واواً فقد تنقلب ياء في قولهم : قيل من القول ، وقيد من القود وما أشبه ذلك وفي قولهم : أقام يقيم وأجاد يجيد .

---

(١) ينظر: المقتضب ٤٧/٣،والأصول ١٦١/٣،وشرح المفصل ٥٧/٩.

(٢) شرح الشافية ١٠/٣

(٣) المفصل ص٤٧٣..

(٤) شرح الشافية ١٠/٣.

(٥) الجمل ص٣٩٤

(٦) اللمع ص ٣١١.

(٧) شرح الكافية الشافية ١٩٧١/٤.

المسألة الخامسة

وجوب إبدال أول الواوين المصدرتين همزة بدون شروط

رد الرضي قول ابن الحاجب: "تُقْلَبُ الْوَاوُ هَمْزَةً لُزُوماً فِي نَحْوِ أَوَاصِلَ وَأُوَيْصِلٍ، وَالأُوَلِ، إِذَا تَحَرَّكَتِ الثَّانِيَةُ، بِخِلاَفِ وُورِيَ، وَجَوَازاً فِي نَحْوِ أَجُوهٍ وَأُورِيَ" بقوله:" وقول المصنف " إذا تحركت الثانية " هذا شرط لم يشترطه الفحول من النحاة كما رأيت من قول الخليل: أوى، في وُوى، وقال الفارسي أيضاً إذا اجتمع الواوان أبدلت الأولى منهما همزة كأويصل، ثم قال: ومن هذا قولهم الأولى في تأنيث الأول، ثم قال: وإن كانت الثانية غير لازمة لم يلزم إبدال الأولى منهما همزة كما في ووُرِي، وقال سيبويه: إذا بنيت من وعد مثل كوكب قلت: أوعد، فقد رأيت كيف خالفوا قول المصنف."(١)

الدراسة:

إذا اجتمع واوان في أول كلمة ،وكانت الأولى مصدرة والثانية إما متحركة مطلقا وإما ساكنة متأصلة في الواوية فإن أولاهما تبدل همزة وجوبا.

فالأولى نحو جمع "واصلة" و "واقية" تقول فيهما : أواصل وأواق ،أصلهما :وواصل ووواق بواوين ،الأولى فاء الكلمة ،والثانية بدل من ألف "واصلة وواقية" ،فاستثقل اجتماعهما فخففت بالإبدال.

والثانية نحو "الأولى" أنثى "الأول" أصلها "وُوْلى" بواوين أولاهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة ،لكنه استثقل لزوم واوين في أوله ،فأبدلت أولاهما همزة.(٢)

---

(١) شرح الشافية ٣/٧٧

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٣/٣١٩،وشرح ابن الناظم ص٨٤٢،والتصريح ٢/٦٩٨.

قال سيبويه:" وإذا التقت الواوان أولا أبدلت الأولى همزة ،ولا يكون فيها إلا ذلك ؛ لأنهم لما استثقلوا التي فيها الضمة فأبدلوا وكان ذلك مطردا ،إن شئت أبلت وإن شئت لم تبدل لم يجعلوا في الواوين إلا البدل ؛لأنهما أثقل من الواو والضمة فكما اطرد البدل في المضموم كذلك لزم البدل في هذا."(١)

وقد بين الشيخ خالد العلة في وجوب إبدال أول الواوين المصدرتين همزة، فقال:" لأمرين ،أحدهما أن التضعيف في أول الكلمة قليل ،وإنما جاء من أحرف معلومة كـ"ددن" فلما قل التضعيف بالحروف الصحاح في أول كلمة امتنع في الواو لثقلها ،والثاني أنهم لما كانوا يجيزون البدل في وجوه ونحوه وهي واو مفردة لأجل أنها بالضمة كالواوين كانوا خلقاء أن يلتزموا الإبدال إذا وجد الواوان لأن الواوين أثقل من واو وضمة.(٢)

فلو كانت الثانية بدلا من همزة كـ"الوُوْلى" مخفف "الوُؤْلى"أنثى "الأوأل" لم يجب إبدال الأولى ؛لأن الثانية واو في اللفظ همزة في النية .

وقد اشترط ابن الحاجب تحرك الهمزة الثانية فاعترض له الرضي بأن هذا الشرط لم يشترطه الفحول من الصرفيين ؛لأنهم اتفقوا على أنه إذا اجتمع الواوان أبدلت الأولى منهما همزة كما مر في قول سيبويه السابق ،فالواو الأولى تقلب همزة سواء تحركت الثانية أم لا وهذا يقوي ما ذهب إليه الرضي ويضعف اشتراط ابن الحاجب.

(١) الكتاب ٣٣٣/٤،وينظر: المساعد ٩٠/٤،وشفاء العليل ١٠٨٢/٣.

(٢) التصريح ٦٩٨/٢.

المسألة السادسة

امتناع كسر فاء الفعل "حيي" عند الادغام

تبع ابن الحاجب الزمخشري في جواز كسر فاء الفعل "حيي" المبني للمعلوم إذا أدغم في ذلك فقال :"وكثر الإدغام في باب حيي للمثلين ،وقد يكسر الفاء." (١)

فاعترض الرضي لهما قائلا: "قوله :"وقد تكسر الفاء "يعني في حيي المبني للفاعل ،والظاهر أنه غلط نقله من المفصل ،وإنما أورد سيبويه في المبني للمفعول حُي وحِيّ كقولهم في الاسم في جمع قرن ألوي: قرون لّيّ بالضم والكسر." (٢)

الدراسة:

ما كان المثلان فيه ياءين لازما تحريكهما نحو حيي وعيي يجوز فيه وجهان (٣):

الأول :الإدغام به وردت القراءة في قوله تعالى :"ويحيي من حي عن بينة" حيّ" بياء مشددة على الإدغام للزوم الحركة في الثاني فجرى مجرى "رد"؛ لأنه في المصحف مكتوب بياء واحدة وبها قرأ أبو عمرو وابن كثير برواية القواس وحمزة وعاصم ،والادغام مذهب الجمهور قال سيبويه:" وذلك قولك :قد حيَّ في هذا المكان ،وقد عيّ بأمره ،وإن شئت قلت: قد حيي في هذا المكان وقد عيي بأمره ،والإدغام أكثر ،والخرى عربية مشهورة."(٤)

---

(١) الشافية ص ٩٧.

(٢) شرح الشافية ١١٦/٣.

(٣) ينظر معاني القرآن /٤١١،وجامع البيان للداني ص٥٣٠، ٧٦٠/٢،وحاشية الخضري ٤٧٨/٢.

(٤) الكتاب ٣٩٥/٤.

وقال الفراء :"كتابتها على الإدغام بياء واحدة ،وهي أكثر قراءة القراء وإنما أدغموا الياء مع الياء وكن ينبغي لهم ألا يفعلوا لأن الياء الآخرة لزمها النصب في فعل ،فأدغموا لما التقى حرفان متحركان من جنس واحد ". (١)

الثاني :إظهار الياءين "حيي" وبه قرأ نافع وأبو جعفر والبزي عن ابن كثير ، وذلك لامتناع الإدغام في مضارعه من "يحيي " فجرى على مشاكلته ،كما أن حركة الحرفين مختلفة ،فالأولى مكسورة والثانية مفتوحة ،واختلاف الحركتين كاختلاف الحرفين.

فلو كانت حركة ثاني اليائين غير لازمة نحو: لن يحيي ورأيت محييا لم يجز الإدغام خلافا للفراء ؛إذ يقول: "ويجوز الإدغام في الاثنين للحركة اللازمة للياء الآخرة ،فتقول للرجلين :قد حيّا وحييا ويبغي للجمع ألا يدغم ؛لأن ياؤه يصيبها الرفع وما قبلها مكسور فينبغي لها أن تسكن فتسقط بواو الجمع."(٢)

وانفرد الزمخشري بجواز كسر فاء هذا الفعل إذا أدغم ولم يذكر ذلك عند أحد غيره من النحويين مستدلا على جواز ذلك بالقياس فقد قاس حيّ وعيّ على ليّ ،قال: "وقد أجروا نحو حيي وعيي مجرى بقي وفني فلم يعلوه وأكثرهم يدغم فيقول: حيّ وعيّ بفتح الفاء وكسرها كما قيل لُيّ ولِيّ في جمع ألوي ،قال الله تعالى :"ويحيي من حي عن بينة "(٣)."(٤) وتبعه ابن الحاجب في ذلك.

(١) معاني القرآن ١/٤١١.
(٢) المصدر السابق ١/٤١٢.
(٣) الأنفال :٤٢.
(٤) المفصل ص ٥٤٢.

وهو قياس غير جائز لأنهما قاسا فعل على اسم لذلك اعترض الرضي لهما وحكم على ما ذهبا إليه بالغلط اعتراض صحيح لأن الصواب ألا تكسر.

ويمكن أن يكون الضمير في قوله " أكثرهم يدغم بفتح الفاء وكسرها " لم يقصد الزمخشري عوده على القراء بل على أصحاب اللغة، ودليل ذلك قوله بعد ذلك مباشرة " كما قيل لي ولي في جمع ألوي " أي كما قال الذين قالوا ما سبق، وقول سيبويه: " وتقول قد ارموي في هذا المكان كما قلت: قد حُيَّ فيه[1]، بل إن النص الذي أورده المحققون ليدل على ذلك فقد أورد الزمخشري فيه (حَيَّ) في نص الآية بالفتح والإدغام ولو كان دليلاً على الكسر مع الإدغام، لأورده كذلك بأية قراءة كانت، وأشار إليها .

وبهذا يكون ما ذكره الرضي نقلا عن ابن الحاجب بقوله: " وقد تكسر الفاء ... الظاهر أنه غلط نقله عن المفصل"٢، ظناً منه أن قصد الزمخشري الإشارة إلى وجود قراءة بكسر الفاء والإدغام معاً.

(١) الكتاب ٤٠٢/٤ .

(٢) شرح الشافية ١١٦/٣ .

المسألة السابعة

حذف العين واجب في "كينونة" جائز في "سيد"

حكم ابن الحاجب بجواز الحذف في سيد وكينونة ،فاعترض له الرضي قائلا :"قوله " ويجوز الحذف في نحو سيِّد وميّت وكَيَّنُونة وقيَّلولة " فيه نظر، وذلك لأن الحذف جائز في نحو سيِّد وميّت، واجب في كيَّنونة، إلا في ضرورة الشعر، قال:

يـــا ليـــت أنَّـــا ضَـــمَّنَا سَـــفِينَهْ حَتَّـــى يَعُـــودَ الْوَصْـــلُ كَيَّنُونَـــه[1]

الدراسة:

حذف الصرفيون عين الفعل من "سيد"، وكان أصله "سيود" وعين العل منه واو ،ومن "ميت" فبقي ميت" استثقالا لياءين وكسرة، وشبه سيبويه حذف عين الفعل من "ميت" و"هين" بحذفهم الهمزة من هاير ،وهي أيضا عين الفعل استثقالا لكسرة على همزة "هاير"،قال:" وأما قولهم ميت وهين ولين فانهم يحذفون العين كما يحذفون الهمزة من هائر لاستثقالهم اليآت."

وقد حكم سيبويه بوجوب الحذف في نحو كيَّنونة وقيَّلولة ونحوهما وعلل ذلك بقوله:" كذلك حذفوها في كينونة وقيدودة وصيرورة لما كانوا يحذفونها في العدد الأقل ألزموهن الحذف اذا كثر عددهنّ وبلغن الغاية في العدد الا حرفا واحدا وانما أرادوا بهن مثال عيضموز." [2]

فألزموا كينونة الحذف لأنها على ستة أحرف والغاية في العدد سبعة أحرف مع الزيادة ،فكينونة مثل الغاية إلا حرفا واحدا.[3]

---

(١) شرح الشافية ١٥٢/٣.

(٢) الكتاب ٣٦٦/٤.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٧٥/٥.

قال ابن جني :"ألزموه الحذف ؛لأنهم قد قالوا في "ميّت" و"هيّن": ميْت و هيْن، فحذفوا عين الفعل مع أن الكلمة على أربعة أحرف وخيروا بين الحذف والإثبات ،فلما كانت قيدودة وكينونة على ستة أحرف طالت فألزموها الحذف ولم يخيروا بين الحذف والإثبات كما فعلوا في ميّت وهيّن."[١]

وقال ابن يعيش :" الحذف في كينونة وقيدودة لازم لكثرة حروف الكلمة ،ولما كان الحذف والتخفيف في مثل ميت وهين جائزا مع قلة الحروف كان فيما ذكرنا واجبا لكثرة الحروف وطولها."[٢]

وقد خالف ابن الحاجب الصرفيين فجعل الحذف فيهما جائزا، فاعترض الرضي له بأن الحذف لازم في نحو : كينونة وسيدودة دون سيِّد وميِّت ؛ لأن نهاية الاسم أن يكون على سبعة أحرف بالزيادة ، وهذه على ستة وقد لزمها تاء التأنيث ، فلما جاز التخفيف فيما هو أقل منها نحو : سيِّد لزم التخفيف فيما كثر حروفه. [٣]

واعتراضه له صحيح لأنه خالف الإجماع ،فلا يجوز جعله من باب ما تحذف عينه على سبيل الجواز ؛لأنه أصل مرفوض لا يصار لي إلا لضرورة إلا أنه لا خلاف أنه مغير عن أصله ؛لأنه ليس في كلامهم "فعلولة" إلا نادرا .

(١) المنصف ٢/١٠.

(٢) شرح المفصل ١٠/٧٠.

(٣) ينظر: شرح الشافية ٣/١٥٤ ، ١٥٥

المسألة الثامنة

الإبدال في عباءة ونحوها جائز

ذهب ابن الحاجب إلى أن نحو صلاءة وعظاءة وعباءة خارجة عن القياس ،فلم يرتض الرضي ما ذهب إليه قائلا : " ونحو عَظَاءة وصَلاءة وعَباءة شاذ " قد ذكرنا ما يُخْرِجها عن الشذوذ، ولو اتفق غير هذه الثلاثة في مثل حالها من غير المصادر المزيد فيها لجاز فيه أيضاً الوجهان قياساً .[١]

الدراسة:

تبدل الواو والياء همزة وجوبا إذا وقعت كل منهما طرفا بعد ألف زائدة نحو :كساء ودعاء وبناء وقضاء ؛لأنها من كسوت ودعوت وبنيت وقضيت ،تطرفت الواو والياء بعد ألف زائدة فقلبت همزة.[٢]

فإن وقعتا بعد ألف غير زائدة فلا إبدال نحو "واو" و"آي" ؛لأن الألف فيهما أصلية، وكذلك إذا لم تتطرف الواو والياء نحو تعاون وتباين وقاول وبايع ، فالواو والياء فيها لا تبدل همزة لعدم التطرف، وكذلك لا تبدل الواو أو الياء في نحو :"غزو "و ظبي" لعدم تقدم الألف الزائدة عليهما.[٣]

وهذا الإبدال مستصحب مع هاء التأنيث العارضة نحو بناءة وعباءة وصلاءة وعظاءة ،قلبت فيهما الياء همزة ؛لأنها لم تبن على تاء التأنيث ؛إذ إلحاق التاء بها عارض فلا اعتداد به ،فإذا كانت هاء التأنيث غير عارضة امتنع الإبدال

---

(١) شرح الشافية ١٧٧/٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٣٧/٤،والأصول ٢٤٤/٣،وسر الصناعة ٩٣/٢،والمنصف ١٣٧/٢،وشرح الملوكي ص٢٧٦.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٨٥/٤،وأوضح المسالك ٣١٦/٣،وشذا العرف ص٢٠٣.

نحو هداية وسقاية وعلاوة وشقاوة ؛لأنها بنيت على تاء التأنيث ،فبقيت الياء والواو على أصلهما ولم يغيرا. (١)

وقد ذهب ابن الحاجب إلى أن الإبدال في عباءة ونحوها شاذة وخارجة عن القياس لأنها لم تتطرف ؛لأنه يعتد بتاء التأنيث في الكلمة مما أخرجها عن كون الواو والياء متطرفتين ،فلم يفرق بين كونها لازمة وغير لازمة .

وذهب الرضي إلى جواز الإبدال وذلك نظرا إلى عدم لزوم التاء.(٢)

والقول عندي ما قاله الرضي ،فالإبدال جائز مع تاء التأنيث العارضة ،وهو مذهب سيبويه والجمهور، قال سيبويه:" هذا باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب ،وذلك قولك:" الشقاوة والإداوة والإتاوة والنقاوة والنقاية والنهاية ،قويت حيث لم تكن حرف إعراب كما قويت الواو في قمحدوة، وسألته عن قولهم :صلاءةٌ، وعباءةٌ، وعظاءةٌ؟ فقال :إنما جاءوا بالواحد على قولهم: صلاءٌ وعظاءٌ وعباءٌ، كما قالوا:مسنيةٌ ومرضيةٌ حيث جاءتا على مرضيٍ ومسنيٍ. وإنما ألحقت الهاء آخراً حرفاً يعرى منها ويلزمه الإعراب، فلم تقو قوة ما الهاء فيه على أن لا تفارقه. وأما من قال صلايةٌ وعبايةٌ فإنه لم يجيء بالواحد على الصلاء والعباء." (٣)

وقال ابن جِني:" فأما قولهم " عَباءة وصلاءة وعظاءة ، فقد كان ينبغي، لمَّا لَحِقَت الهاءُ آخِراً وجَرَى الإعرابُ عليها وقَوِيَت الياءُ لبُعْدِها عن الطرَف، أَنْ لا تُهْمَز وأَنْ لا يقال إلا عَباية فيُقْتَصَر على التصحيح دون الإعْلال، وأَن لا يجوز فيه الأَمرانِ، كما اقْتُصر في نِهايَةٍ وغَباوةٍ وشَقاوةٍ وسعايةٍ ورِمايةٍ على التصحيح دون الإعلال، لأن الخليلَ، رحمه الله، قد عَلَّل ذلك فقال: إنهم إنما بَنَوْا الواحِدَ على

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢٠٨٢/٤.

(٢) شرح الشافية ١٧٣/٣

(٣) الكتاب ٣٨٧/٤،وينظر: الأصول ٢٤٦/٣،والمنصف ١٢٨/٢،وسر الصناعة ٩٤/١.

الجمع، فلما كانوا يقولون عَباءٌ فيلزمهم إعْلالُ الياء لوقوعها طَرَفاً، أَدْخَلُوا الهاء، وقد انْقَلَبَت الياءُ حينئذ همزةً فَبَقِيَت اللامُ مُعْتَلَّة بعدَ الهاء كما كانت مُعْتَلَّة قَبْلها." (١)

ثانيا: الآراء الصرفية التي لم يرضها الرضي من آراء الزمخشري.

اعتمد ابن الحاجب كثيرا على الزمخشري ،والرضي لم ينس ذلك ،بل إنه يتتبعه في شرحه للمفصل ويقارن أحيانا بين كلامه وما ذكره الزمخشري في المفصل إذا خرج عن إطاره ومدى توفيق ابن الحاجب في ذلك؛ ولهذا تتبع الزمخشري واعترض له كثيرا لعلاقة ابن الحاجب به؛ لذا رأيت أن أفرد مبحثا خاصا لما لم يرتضه الرضي من آراء الزمخشري.

المسألة الأولى

"يتامى" على وزن "فعالى"

ذهب الزمخشري إلى أن أصل أيامى ويتامى :يتائم وأيائم ،قال: "فإن قلت :كيف جمع اليتيم وهو فعيل كمريض على يتامى؟ قلت: فيه وجهان كان يجمع على يتمى كأسرى ؛لأن اليتيم من وادي الآفات والأوجاع ،ثم يجمع فعلى على فعالى كأسارى ،ويجوز أن يجمع على فعائل لجري اليتيم مجرى الأسماء نحو :صاحب وفارس ،فيقال :يتائم ثم يتامى على القلب" . (٢)

فاعترض له الرضي قائلا: "وفي الكشاف أصل أيامى ويتامى يتائم وأيائم، وليس بوجه ؛لأن إبدال الياء ألفا مثل يتامى وأيامى نحو معايا جمع مُعي شاذ ،وأيضا جمع فعيل المذكر صفة على فعائل شاذ كنظائر."(٣)

---

(١) ينظر: سر الصناعة ٩٤/١،والمنصف ١٢٧/٢.

(٢) الكشاف ٤٥٣/١.

(٣) شرح الشافية٢٩٨/٢.

الدراسة:

اختلف العلماء في أصل "يتامى" على مذاهب:

الأول: **مذهب سيبويه أنه جمع على وزن "فعالى" ومفرده "يتيم"، وكسّر فعيل على هذا الوزن شذوذا ،وتكسيره وتكسيره على أيتام في القلة ،قال سيبويه:"وقد كسروا منه شيئا على "أفعال" كما كسروا عليه فاعلا نحو شاهد وصاحب ،فدخل هذا على بنات الثلاثة كما دخل هذا لان العدة والزنة والزيادة واحدة ،وذلك قولهم يتيم وأيتام." (١)**

وقال أيضا:" وقد جاء منه شيئ كثير على "فعالى" ،قالوا يتامى وأيامى شبهوه بوجاعى وحباطى ؛لأنها مصائب قد ابتلوا بها فشبهت بالأوجاع حين جاءت على فعلى." (٢)

واستحسن جمهور العلماء هذا المذهب وعدوا يتامى على وزن فعالى٣، والفه للتأنيث وهو جمع يتيم كنديم وندامى ،وتبعه ابن مالك ،فذهب إلى أنه شاذ لا قلب فيه.

المذهب الثاني: وهو مذهب ابي على الفارسي وابن السكيت والزمخشري أن أيامى ويتامى بزنة "فعائل" على القلب ،والأصل "يتائم" وهو جمع مقيس في "فعيل" اسما لا صفة ؛ولذا عُد "يتيم" صفة مستعملة استعمال الأسماء ليسوغ له تكسير اللفظ على فعائل ،ولما استثقلت الهمزة في وسط "يتائم" قلبت إلى موضع اللام وخففت بقلبها ألفا فصار يتامى بزنة "فعالى" مقلوبا من فعائل .(٤)

---

(١) الكتاب ٣/٣٦٣.

(٢) الكتاب ٣/٦٤٨.

(٣) شرح الشافية ٢/١٤٦.

(٤) ينظر: إصلاح المنطق ص٣٤١،والكشاف ١/٤٥٣.

المذهب الثالث: مذهب ابن جني أن يتامى جمع الجمع المهجور "يتمى، وأيمى"، وإنما كسر "يتيم" أولا على "يتمى" بزنة" فعلى"؛ لأن اليتيم من وادي الآفات والأوجاع ،وفعيل إن دل على آفة أو وجع أو داء يكون تكسيره على "فعلى" مقيسا كجريح جرحى ومريض مرضى ،وقد سمع تكسير فعلى على فعالي، قال ابن جني:" ولو ذهب به ذاهب غلى ما أذكره لم أر به بأسا ،وذلك أنه كأنه كسّر آيِم فاعل على فعلى وهو أيمى من حيث كانت الأيمة بلية ندفع إليها فجرى مجرى هالك وهلكى ومائد وميدى وجريح وجرحى .ثم كسرت أيمى على أيامى ،فوزن أيامى الآن على هذا فعالى ولا قلب بها ،وأنت إذا سلكت هذه الطريقة أحرزت غنمين وكفيت مئونتين: إحداهما أن تكون الكلمة على أصلها لم تقلب ولم يغير شيء من حروفها ،والاخر أنه لو كان الأصل أيائم لجاز بل كان الوجه أن يسمع وإنما المسموع أيامى ،فالأيامى على هذا القول فعالى تكسير أيمى على فعلى كهلكى" .[1]

وذهب الرضي إلى أنهم حملوا يتامى وأيامى على وجاعى وحباطى، لقرب اللفظ والمعنى " قال:" شارك أيِّم ويتِيمٌ باب فَعِلَ من حيث المعنى لأن الأيمة واليتم لابد فيهما من الحزن والوجع، ويقربان أيضاً منه من حيث اللفظ، فجمع على أيَامَى وَيَتَامى، فهما محمولان على فَعِلٍ المحمول على فَعْلاَن ويريد بقرب اللفظ أن منشأهما وهو الفعل بابه في الجميع واحد، وبقرب المعنى أن الجميع من الآفات.[2]

واعترض لرأي الزمخشري ان أصل أيامى ويتامى يتائم وأيائم بقوله:"وليس بوجه" معللا اعتراضه من وجهين:

الأول: أن إبدال الياء ألفا مثل يتامى وأيامى نحو معايا جمع مُعي شاذ .

(١) ينظر: المحتسب ١/٢٠٠.

(٢) شرح الشافية ٢/٢٩٨.

الثاني: جمع فعيل المذكر صفة على فعائل شاذ كنظائر."[١]

والصواب إن نسبة القول بالقلب في يتامى وأيامى إلى الزمخشري لا تخلو عن مسامحة، فانه وإن كان قائلا بذلك مسبوق بهذا القول، وأصله لابن السكيت[٢] وأبي علي الفارسي ، فقد قال في اللسان: " وأما أيامى فقيل: هو من باب الوضع، وضع على هذه الصيغة، وقال الفارسى: هو مقلوب موضع العين إلى اللام " .[٣]

كما أن اتباع مذهب الزمخشري أولى من الأخذ بمذهب ابن جني الذي أخرج هذه اللفظة على باب جمع الجمع ذاكرا جمعين للمفردين "أيم ويتيم" لم يثبت استعمالهما وهما "أيمى ويتمى".

(١) المرجع السابق ٢/٢٩٨.

(٢) إصلاح المنطق ص٣٤١.

(٣) اللسان "أيم"١/١٩١

المسألة الثانية

الهاء في قوله تعالى:" ويخش الله ويتقه" ليست هاء السكت

ذهب الزمخشري إلى أن الهاء في قوله تعالى :"ويخش الله ويتقه" هاء السكت ،قال[1]:" قرئ "ويتقه" بكسر القاف والهاء مع الوصل وبغير وصل وبسكون الهاء وبسكون القاف وكسر الهاء، شبه تقه بكتف فخفف كقوله٢:

قالتْ سُليمَى اشتر لنا سويقًا وَهَات خُبز البرِ أو دَقيقًا

فقال الرضي:" وقراءة حفص – الخ " رد على الزمخشري ، فإنه قال: أصله يتق ألحقت به هاء السكت فصار تقه ككتف فخفف بحذف حركة القاف كما هو لغة تميم، فالتقى ساكنان، فحرك الثاني: أي هاء السكت، لئلا يلزم تقض الغرض لو حرك الأول وفيما قال ارتكاب تحريك هاء السكت، وهو بعيد، وقال المصنف – وهو الحق –: بل الهاء فيه ضمير راجع إليه تعالى في قوله (ويخش الله) وكان تقه ككتف، فخفف بحذف كسر القاف، ثم حذف الصلة التي بعدها الضمير: أي الياء، لأنها تحذف إذا كان الهاء بعد الساكن نحو منه وعنه وعليه، كما مر في باب المضمرات" . [3]

(١) الكشاف ٢/٢٤٣.

(٢) من الرجز للعذافر الكندي ،يقال شار العسل ونحوه واشتاره إذا اجتناه وأخذه من مكانه فقوله "اشتر" أمر من الاشتيار ويحتمل أنه من الاستراء وسكنت راءه للضرورة أي اطلب لنا سويقا ،ينظر:الخصائص ٢/٣٤٠،والكشاف ٢/٢٤٣،وضرائر الشعر ص٩٧

(٣) شرح الشافية ٢/٢٤٠.

الدراسة:

الفعل "يتقي" اتصل به الهاء، فصار "يتقيه" ،ثم وقع معطوفا على فعل الشرط المجزوم في قوله تعالى :"ومن يخش الله ويتقه" فجزم بحذف حرف العلة وفيه قراءات:

١-قرأ قالون ويعقوب "ويتقِهِ" بكسر القاف وكسر الهاء وقصرها.

٢- قرأ أبو عمرو وشعبة "ويتقِهْ" بكسر القاف وسكون الهاء.

٣- قرأ ابن كثير وابن عامر والكسائي "ويتقِهِي" بكسر القاف والهاء ومدها ، وهو الأكثر في كلام العرب.

٤-وقرأ حفص عن عاصم "يتقْهِ" بإسكان القاف وكسر الهاء وقصرها .[١]

فقد تفرد "حفص" من بين سائر القراء بهذه القراءة ،والأصل في هذه الكلمة أن تقرأ بكسر القاف والهاء والمد كقراءة ابن كثير ومن معه لكن لما قرأ حفص بسكون القاف صار ما قبل الهاء ساكنا فامتنع مدها.

وفي قراءته مشكلتان نحويتان :الأولى :إسكان القاف ،وحقها أن تكون مكسورة بكسرة هي بقية الياء المحذوفة للجزم ،والثانية كسر هاء الضمير ،وحقها أن تكون مضمومة ؛لأن ما قبلها ساكن صحيح .

وقد اختلف النحاة في توجيه هذه القراءة على أربعة مذاهب:

الأول: مذهب أبي علي الفارسي أن الهاء هاء الضمير المفرد المذكر، وأنها قد سكنت على لغة بني عقيل وكلاب وذلك أنهم يجوزون تسكين هاء ضمير المفرد المذكر إذا تحرك ما قبلها ثم سكنت القاف من يتقه على لغة بني تميم، تشبيها بنحو كتف فالتقى ساكنان أولهما ليس مدة فلو حرك الأول منهما على

(١) ينظر:تحبير التيسير في القراءات العشر ص ٤٨٣،وحجة القراءت ص٥٠٣.

القاعدة لكان نقضا للغرض فلذلك حرك الثاني فعلى هذا جاز أن تكون قراءة حفص منه .

وبين أبو علي الفارسي أن الساكن من الأصوات العربية على ضربين:

أحدهما :ما أصله في الاستعمال السكون مثل راء برد وكاف بكر .

والآخر: ما أصله في الاستعمال الحركة وهي إما حركة بناء أو حركة إعراب فالأولى أن تسكن على ضربين:

أحدهما كأن يكون الحرف المسكن في الكلمة المفردة نحو فخذ وكتف فيخفف فيقال :فخذ وكتف.

والآخر :ان يكن على تشبيه المنفصل بالمتصل كما في قوله تعالى "ويخش الله ويتقه"، ألا ترى أن "تقه" من يتقه .

وهكذا قرر أن حركة البناء لا خلاف في إسكانها ،وإنما الخلاف في إسكان حركة الإعراب.(١)

الثاني: أن الهاء هاء الضمير وأن القاف سكنت لا للتشبيه بنحو كتف في لغة بني تميم بل لتسليط الجازم عليها كما سكنت اللام في "لم أبله" وكما سكنت القاف في قول الشاعر(٢):

ومن يتقْ فإن الله معه ورزق الله مؤتاب وغادي

وعلى هذا لا تكون قراءة حفص من باب التقاء الساكنين.

الثالث: وهو ما ذهب إليه الجمهور وعزاه الرضي للزمخشري وحده أن: أصله "يتق "ألحقت به هاء السكت فصار تقه ككتف فخفف بحذف حركة القاف كما

(١) الحجة ٢/٧٩.

(٢) من الوافر ،لم اقف على قائله، ينظر الخصائص ١/٣٠٦،والمحتسب ١/٣٦١،وضرائر الشعر ص٩٧.

هو لغة تميم، فالتقى ساكنان، فحرك الثاني: أي هاء السكت، لئلا يلزم تقض الغرض لو حرك الأول.

قال ابن زنجلة :"وقرأ حفص "ويتقْهِ" بإسكان القاف وكسر الهاء ،وله حجتان :إحداهما أنه كره الكسرة في القاف فأسكنها تخفيفا ،والعرب تقول :هذا فخِذ وفَخْذ وكبد وكبد ،ويجوز أن يكون أسكن الهاء والقاف فكسر الهاء لالتقاء الساكنين." (١)

والرابع: مذهب ذهب إليه عبد القاهر٢ ، واختاره ابن الحاجب وذكر الرضي أنه الحق أن الهاء فيه ضمير راجع إليه تعالى في قوله (ويخش الله) وكان تقه ككتف، فخفف بحذف كسر القاف، ثم حذف الصلة التي بعدها الضمير: أي الياء، لأنها تحذف إذا كان الهاء بعد الساكن نحو منه وعنه وعليه"(٣)

وليست القراءة من باب التقاء الساكنين على هذا الوجه الذي ذهب إليه الرضي تبعا لعبد القاهر والفرق بين هذا المذهب والمذهب الثاني أن القاف سكنت على ما ذهب إليه الرضي تخفيفا تشبيها له بنحو كتف وعلى المذهب الثاني سكنت القاف للجازم.

قال مكي:" وحجة من أسكن القاف أنه بناه على التخفيف ،شبه "تقه " بـ "كتف" فخفف الثاني بالإسكان كما يفعل بكتف فيقول: كتْف ،وكان يجب على من أسكن القاف أن يضم الهاء ؛لأن هاء الكناية إذا سكن ما قبلها ولم يكن ياء ضمت نحو :منهُ وعنهُ واجتباهُ وفعلوهُ نلكن لما كان سكون القاف عارضا لم يعتد به ،وأبقى الهاء على كسرتها التي كانت عليها مع كسر القاف ،ولم يصل الهاء بياء

(١) حجة القراءات ص ٥٠٣.

(٢) المقتصد في شرح التكملة ص٢٠٥.

(٣) شرح الشافية ٢/٢٤٠.

؛لأن الياء المحذوفة التي قبل الهاء مقدرة منوية ،فبقي الحذف على الياء التي بعد الهاء على أصله وكسر القاف."[١]

والصواب قول الجمهور والزمخشري أنه سكِّنَ تخفيفا، حملوه على نحو كتِف ومِلك، حيث قالوا فيهما: كتْف ومِلْك بإسكان عينيهما، فإنْ قيل: لا يمكن الحمل من حيث إنّ "تقِه" منفصلٌ، بخلاف "كتِف" فإنه متصلٌ (أي: كلمة واحدة)، فالجواب أن العلماء-رحمهم الله- قرروا جواز ذلك، وأجروا المنفصل في مثل هذا مُجرى المتصل؛ ذلك أنّ "تقِه" من "يَتَّقِه" -وإن لم تكن كلمةً واحدة-إلا أنها صارت بمنزلة الكلمة الواحدة، وقد جاء هذا في مثل قول الشاعر[٢]:

عَجِبْتُ لمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ

وقول الآخر[٣]:

فَبَاتَ مُنْتَصْباً وَمَا تَكَرْدَسَا

الأصل: "يلِده" و"مُنْتَصِبا."

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ١٤١/٢.

(٢) من الطويل لرجل من أزد السراة ،ينظر: شرح الشافية ٤٥/١،وخزانة الأدب ٣٣٦/٢.

(٣) من الرجز نسب إلى العجاج ،والشاهد فيه قوله "منتصبا" بتسكين الصاد والأصل كسرها ينظر: الخصائص ٣٣٨/٢،وشرح المفصل ٣١٣/٥،وشرح الشافية ٤٥/١.

المسألة الثالثة

السين ليست من حروف البدل

زاد الزمخشري السين وعدها من حروف البدل قال:" ويجمعها قولك : "استنجده يوم صال زط" [١]

فاعترض الرضي له بقوله:" ولم يعد سيبويه السين كما عدها الزمخشري، ولا وجه له"[٢]

الدراسة :

الإبدال على نوعين:

الأول: ما أبْدل إبدالاً شائعا للإدغام، وهو جميع حروف المعجم إلا الألف.

الثاني :ما أبدل فيه حرف من غيرِه لبُعْده عن الإدغام٣، وحروف البدَل – لغير إدغام – اثنان وعشرون حرفًا، قال صاحب" التسهيل :"يجمع حروف البدل الشَّائع لغير إدغام قولك" :لجد صرف شكس آمن طي ثوب عزته"، وعدَّها بعضُهم في اثني عشر حرفًا، جمعوها في عبارات متعدّدة منها" :طال يوم أنجدته"، وأسقط بعضهم اللام، ويعدّها في أحد عشر حرفًا، ثمانية من حروف الزيادة، وهي ما عدا السّين واللام، ويُضيف إليها الجيم والطاء والدال، وبعضهم يعدّها أربعة عشر حرفًا – كالرمَّاني – ويجمعها في قولهم " :أنصت يوم زل طاه جد"

(١) المفصل ص٣٦٠.

(٢) شرح الشافية ٣/٢٠٠.

(٣) التصريح ٢/٦٨٩.

ولم يعد أبو علي الفارسي السين من حروف البدل لغير الإدغام وهي عنده أحد عشر حرفا، هي الهمزة والألف والياء والو والميم والتاء والهاء واللام والطاء والدال والجيم.(١)

ويرى الزمخشري بأنَّ حروف البدل هي حروف الزيادة والطاء والدال والجيم والصاد والزاي، ويجمعها قولك" :استنجد يوم صال زط" (٢)

فاعترض الرضي له بقوله:" ولم يعد سيبويه السين كما عدها الزمخشري، ولا وجه له" (٣)

وقال أيضا:" وتمسك الزمخشري بأن السين بدل من الشين في السدة والشدة ورحل مشدود ومسدود ،والشين أصل ؛لأنها أكثر تصرفا ،وقالوا :إن استخذ أصل اتخذ ،فهي بدل من التاء ،وقيل أيضا أصله استخذ فإذن لا حجة فيه.

وذكر أنه لو أورد الزمخشري في الاستدلال على أن السين من حروف الإبدال الاصطلاحي إبدالها من تاء الافتعال في "استمع" ؛إذ يقال "اسّمع" جميع ما يبدل من تاء الافتعال أو غيرها ليحصل الادغام نحو الذال في اذّكر والظاء في اظّلم ،أصل الأول اذتكر والثاني اظتلم ،فأبدلت التاء ذالا في الأول وظاء في الثاني فيلزم أن يكونا من حروف الإبدال وليسا منها اتفاقا ؛لأن ما أبدل للإدغام لا يسمى بدلا في الاصطلاح وكذلك غيرهما مما يبدل للإدغام.(٤)

وقد سبقه في هذا الاعتراض ابن مالك إذ يقول:" حروف الإبدال المبوب عليها في كتب التصريف هي الحروف التي تبدل من غيرها لغير إدغام والتي لابد

(١) التكملة ص٥٧١.
(٢) شرح المفصل ٧/٩.
(٣) شرح الشافية ٢٠٠/٣.
(٤) ينظر: شرح الشافية ١٩٩/٢.

من ذكرها وهي هذه التسعة "هادأت مطوي" وما سواها مما ذكره الزمخشري وغيره مستغنى عنه كاللام والنون والجيم والسين ،وربما كان غير هذه الأربعة أولى بالذكر كالصاد فإن إبدالها من السين عند مجاورة حرف الاستعلاء مطرد على لغة ،فذكرها أولى من ذكر السين ؛إذ ليس للسين موضع يطرد إبدالها فيه." [١]

والخوارزمي إذ يقول:"لم يعدوا السين في حروف البدل ،فلست أدري لم عدها الشيخ؟" . [٢]

وابن الحاجب إذ يقول:" فعده السين من حروف البدل سهو ؛لأنها لا تبدل وإنما يبدل منها ،وقد تبين أن عدها باعتبار كونها مبدلة لا مبدلا منه."[٣]

وقد تبعه في ذلك شراح الشافية ،وحملوا قول الزمخشري على التوهم، قال ركن الدين:" وقال بعضهم منهم صاحب المفصل :يجمع حروف الإبدال قولهم :استنجده يوم طال ،ولم يذكر الصاد والزاي وزاد السين وهذا وهم منه في نقصان الصاد والزاي وكذلك في زيادة السين فإنه ليس من حروف الإبدال."[٤]

ويمكن القول بأن اعتراض الرضي صحيح لشهادة الاستقراء على عدم إبدال السين عن غيرها وقول الزمخشري في المفصل :السين إذا وقعت قبل غين او خاء أو قاف او طاء جاز إبدالها صادا صريح في ان الصاد والزاي تبدلان منها ،وأما كونها مبدلة عن آخر وهو ما نحن فيه فلا.

(١) شرح الكافية الشافية ٢٠٧٦/٤.
(٢) التخمير ٣٢٤/٤.
(٣) الإيضاح ٣٩٢/٢.
(٤) شرح الشافية ٨٥٣/٢.

ولعل الزمخشري نظر إلى الوقوع في الجملة ،حيث حكى المبرد عن بعض العرب أنه يقول استخذ فلان أرضا يريد اتخذ فيبدل في إحدى التاءين سينا ، ولا شك أن هذا الإبدال ليس للإدغام. (١)

المسألة الرابعة

الياء في "ذي" ليست للتأنيث

نسب الرضي إلى الزمخشري القول بأن الياء في نحو" ذي "علامة التأنيث ،قال جاعلا رأيه مرجوحا :" وقال جار الله : الياء أيضا، علامة التأنيث في نحو: ذي، والأولى أن يقال: هذه الصيغة بكمالها للمؤنث، كـ (نا)، وليس في اسم الاشارة ما هو على حرف واحد، وأما الياء في: تفعلين، فالأولى أن يقال: إنه اسم لا حرف تأنيث."

الدراسة:

تأتي الياء المفردة في الكلام لعدة معان ،منها أن تكون للمضارعة نحو يقوم ويقعد ،وأن تكون للنصب والخفض في التثنية والجمع نحو :رأيت الزيدين ، وتأتي أيضا للتصغير كما في عمر وعمير ،وللنسب مشددة كأنصاري ،ولإشباع الكسرة ومحله الشعر إلى غير ذلك من المعاني.(٢)

وأما مجيئها حرفا يدل على التأنيث فهذا أمر رفضه النحويون .

ولم يخالفهم في ذلك سوى أبو الحسن الأخفش والمازني حيث ذهبا إلى أن الياء حرف يدل على التأنيث والخطاب كما في " تفعلين"، فهي كتاء التأنيث

(١) شرح ديكنقوز على مراح الأرواح ص ٣٢٥.

(٢) ينظر :الجنى الداني ص١٨١ ،ورصف المباني ص٤٤٤.

المتصلة بفعل الماضي في نحو "قامت وقعدت".[١]

وحجة القائلين إنها حرف تأنيث حكاها ابن أبي الربيع ،فقال:" وأما الأخفش فحجته أن الضمير في الظهور والكمون لا يختلف بحال التأنيث والتذكير ،فمتى ظهر في أحدهما ظهر في الآخر ،ومتى استتر في أحدهما استتر في الآخر ،ألا ترى أنك تقول: زيد قام فيستتر الضمير ،وتقول في المؤنث : هند قامت فيستتر ،وكذلك تقول :الزيدان قاما والهندان قامتا وزيد يقوم وهند تقوم ،ولا تجد هذا النوع ينكسر ،فيجب أن يقال في مثل قولك :أنت يا هند تضربين :إن الفاعل مضمر ،والياء دالة على تأنيث ذلك المضمر كما يقال في المذكر :أنت يا زيد تضرب ، والفاعل ضمير مستتر." [٢]

وأجاب ابن أبي الربيع عن هذا بأن حكم الضمير في الظهور والاستتار لا يختلف إذا أمكن لحوق علامة التأنيث نحو :زيد قام وهند قامت ،أما إذا تعذر ذلك فلا بد من الظهور والمخالفة للمذكر ؛ليكون ذلك فارقا بين المذكر والمؤنث.[٣]

واحتج كثير ممن تعرض للخلاف في المسألة على اسمية ياء المخاطبة بانه لو كانت الياء علامة تأنيث كالتاء في قامت لثبتت كما ثبتت الياء في نحو:أنتما ضربتما ،فكان يقال :أنتما تضربيان ،ولم ينقل أحد عن العرب مثل هذا.[٤]

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ٣٧٣/٢،ورصف المباني ص٤٤٥،والجنى الداني ص٨١،ومصابيح المغاني ص٥٤٣.

(٢) البسيط في شرح الجمل ٢٠٧/١.

(٣) البسيط في شرح الجمل ١/ ٢٠٧.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٢٤/١،والبسيط في شرح الجمل ١/ ٢٠٧،٢٠٦.

وزاد ابن أبي الربيع حجة نسبها لسيبويه ،وهي أن الياء لم تثبت علامة للتأنيث في شيء من كلام العرب ...وإنما اشتهر أن يكون التأنيث بالتاء وبالألف وأما الياء فلم يستقر فيها ذلك.(١)

كذلك خالفهم الزمخشري فذهب إلى أن الياء في نحو "ذي "علامة التأنيث.

ولم يرض الرضي ذلك فرد عليه قائلا:" أنها بكمالها للمؤنث كـ"تا" وليس في اسم الإشارة ما هو على حرف واحد فلا يصح القول بزيادتها في ذي. (٢)

وقد رد ابن أبي الربيع ما ذهب إليه الزمخشري بقوله(٣): "ليس حرف الإشارة الذال خاصة ،ثم ألحقت الياء علامة للتأنيث ،إنما الإشارة للمذكر بالذال والألف والإشارة للمؤنث بالذال والياء، فقد تنزل "ذا" و "ذي" منزلة جَدي وعَنَاق وحَمَل ورِخْل مما فصل فيه بين المذكر والمؤنث باختلاف الاسمين ،وأيضا فإن الياء لو كانت علامة للتأنيث بمنزلة التاء من قائمة وقامت والألف من حبلى لوجب ألا تسقط مع ضمير التثنية ،ألا ترى أنك تقول :هند قامت والهندان قامتا ،فتثبت التاء مع ضمير التثنية ،وأنت هنا تقول :أنتِ يا هند تضربين وأنتما يا هندان تضربان ،ولم ينقل عن أحد من العرب :أنتما يا هندان تضربيان."

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور ونص عليه الرضي وذلك لوجوه:

منها: أنها لو كانت حرفا علامة لم تثبت معها تاء المضارعة لاجتماع علامتي تأنيث كما لم تثبت مع تاء التأنيث فلا يقال: فاطمتان .

ومنها :أنها لو كانت حرفا علامة لجاز أن تحذف مع بعض المؤنث كما يفعل بتاء التأنيث حسبما ذكر في بابها .

---

(١) البسيط ٢٠٦/١.

(٢) وينظر المذكر والمؤنث بين اللفظ والمعنى د محمود عكاشة ص١٩.

(٣) البسيط ٢٠٦/١.

ومنها أنها لو كانت حرفا علامة لاجتمعت مع ألف التثنية للمؤنثتين المخاطبتين فيقال :تفعليان كما قيل فعلتا ذلك لم يكن.

ومنها كأنه لم يوجد فعل مضارع فيه علامة التأنيث مختصة فيقاس هذا عليه ولا حجة بوقوعها ؛لأنه وضع النزاع فصح أنها ضمير اسم لا علامة حرف.[١]

وقد نبه المالقي على فساده، قال:" وإنما ذكرت لها في هذا الكتاب مذهبا لبعض الأئمة من النحويين ،فيتوهم أنه صحيح ،فذكرته تنبيها على ذلك وإثباتا لفساده .[٢]

الفصل الثاني
انفرادات الرضي الصرفية

(١) رصف المباني ص٤٤٥.

(٢) رصف المباني ص٤٤٥.

كانت للرضي أحكام ومذاهب انفرادية في مسائل صرفية متعددة نثرها في شرحه مما يدل على أنه أثّر في الدراسات الصرفية وساهم في تطورها بما قدمه من جهود لا يستخف بها في هذا الميدان، ويهدف هذا الفصل إلى جمع الآراء التي انفرد بها ،حيث تعبر عن مذهبه واتجاهه الصرفي .

المسألة الأولى

وزن المبدل من تاء الافتعال على اللفظ لا على الأصل

يرى ابن الحاجب والصرفيون أن وزن المبدل من تاء الافتعال يكون على أصله فرد ذلك الرضي قائلا:" .. قوله " إلا المبدل من تاء الافتعال " يعني تقول في مثل اضْطَرَبَ وَازْدَرَعَ افْتَعَلَ، ولا تقول افْطَعَل ولا افْدَعَلَ، وهذا مما لا يُسَلَّم، بل تقول: اضْطَرَبَ على وزن افْطَعَلَ، وَفَحَصْطَ وزنه فَعَلْطُ، وهَرَاق وزنه هَفْعَل، وَفُقَيْمِجٌّ وزنه فُعَيْلِجّ،فيعبر عن كل الزائد المبدَل (منه) بالبدل، لا بالمبدل منه". (١)

الدراسة:

جعل الصرفيون الميزان الصرفي على ثلاثة أحرف ؛ لأن أكثر مفردات اللغة العربية على ثلاثة أحرف واصطلحوا على تسمية الحرف المقابل للفاء فاء الكلمة ، وتسمية الحرف المقابل للعين عين الكلمة وتسمية الحرف المقابل للام لام الكلمة . (٢)

وما زاد من الحروف الأصلية يعبر عنها بلام ثانية وثالثة ،وكذلك يعبر عن الزائد بلفظه إلا المبدل من تاء الافتعال فإنه بالتاء .

---

(١) شرح الشافية ١٨/١.

(٢) ينظر : المنصف ١١/١ ، وإيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك ص٨٥ ، وشرح الشافية ١٢/١ .

فقد نص الصرفيون على وجوب قلب "تاء الافتعال" ومشتقاته "طاء" بشرط أن تكون هذه التاء في كلمة فاؤها حرف من أحرف الإطباق؛ "وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء" وبعده هذه التاء، فإذا أريد بناء صيغة على وزن: افتعل – مثلا– من: صبر، أو: ضغن، أو: طلع، أو: ظلم ... قيل: اتبر، اضتغن، اطتلع، اظتلتم. ثم تقلب التاء طار في اصتبر؛ فيقال: اصطبر، وتقلب التاء طاء في: اضتغن؛ فيقال: اضطغن ، وكذلك تقلب التاء في اطتلع؛ فيقال اططلع، ثم تدغم الطاءان وجوبا؛ فيقال: اطلع ... وتقلب في اظتلم؛ فيقال: اضطلم.

كما نصوا على وجوب إبدال الدال من "تاء الافتعال" ومشتقاته بشرط أن تكون هذه التاء في كلمة فاؤها الدال، أو الذال، أو الزاي، وقد وقعت التاء بعد حرف من الثلاثة، فإذا أريد بناء صيغة على وزن: "افتعل" –مثلا– من: دغم، أو: ذخر، أو زجر ... قيل ادتغم، اذتخر، ازتجر، ثم تقلب التاء في كل ذلك "دالا" فيقال: ادغم، بإدغام الدال في الدال وجوبا. (١)

وقرر الصرفيون أن المبدل من تاء الافتعال يوزن بالتاء لَا بالحرف المبدل فيقَال في وزن نحو"اصْطفى" " افتعل "لَا "افطعل". (٢)

وقد خالف الرضي الصرفيين فذهب إلى أن وزن المبدل من تاء الافتعال يكون على اللفظ لا على الأصل فوزن اضْطَرَبَ عنده " افْطَعَلَ"، وَ"فَحَصْطَ " وزنه "فَعَلْطُ"، ، فيعبر عن كل الزائد المبدَل "منه" بالبدل، لا بالمبدل منه.

وقد بنى مذهبه على تأثره برأي نسبه إلى عبد القاهر الجرجاني، يرى فيه جواز التعبير عن الحرف الأصلي بالبدل ،قال:" وقال عبد القاهر في المبدل عن

(١) ينظر:النحو الوافي ٤/٧٩٢،٧٩٣.

(٢) ينظر :همع الهوامع ٣/٤١٠.

الحرف الأصلي: " يجوز أن يعبر عنه بالبدل، فيقال في قال: إنه على وزن فال " . (١)

ولم أجد هذا الرأي في كتب الجرجاني ، إذ إنه قد ذكر نصاً صريحاً أكد فيه أن وزن "قال" هو "فَعَلَ" ،ولم يشر إلى الوزن "فال" قائلاً : "إذا كان على "فَعَلَ" بالفتح كان الاسم منه على "فَاعِل" مثل ، قال – يقول فهو قائل... ". (٢)

غير أنه قد خالف علماء العربية في طريقة وزن الفعل "قلت" إذ ذهب إلى حذف الواو من الفعل "قَوَلَ" من غير قلب ، عند اتصال أحد ضمائر الرفع المتحركة ومنها التاء فقال : "" ثم نقلوا الضمة من الواو التي هي عين إلى القاف التي هي فاء ، فصار : قُوْلْتُ بسكون الواو واللام فسقطت الواو لالتقاء الساكنين ، فبقى "قُلْتُ" ، وعلم أن الضمة منقولة من العين وليست حركة الفاء ... فوزن "قلت" : "فلت" وكذلك ما أشبه ذلك ... "" . (٣)

ويتضح من ذلك أنه قد خالف الصرفيين في الطريقة التي يتوصل بها إلى وزن الفعل "قلت" لا في النتيجة ، لأنه متفق معهم في وزنه على "فلت" .

ورأي الرضي ضعيف لأنه مخالف لما أجمع عليه الصرفيون من استثناء نوعين من الزائد نوعان لا يعبر عنهما بلفظهما ،أحدهما :المبدل من تاء الافتعال ،فإنه يعبر عنه بالتاء التي هي أصله ،فيقال في وزن "اصطبر": افتعل ؛لأن المقتضى للإبدال مفقود في الميزان ،والآخر :المكرر للإلحاق أو غيره فإنه يقابل بما يقابل به الأصل ،فتقول في "بيّن" المشدد للإلحاق أو للتعدية "فعّل".(٤)

(١) شرح الشافية ١٨/١.

(٢) كتاب في التصريف ص ٥٤ .

(٣) المقتصد في شرح التكملة ١٣٧٨/٢.

(٤) حل المعقود من نظم المقصود في علم الصرف ص ١٢٧.

المسألة الثانية

وقوع حرف الالحاق في مقابلة الزائد

انفرد الرضي بالقول بوقوع حرف الالحاق في مقابلة الزائد قال:" وأما "اقعنسس" و "احريني" فقالوا: ليس الهمزة والنون فيهما للإلحاق، بل إحدى سينى "اقعنسس" وألف احرنبى للإلحاق فقط، وذلك لأن الهمزة والنون فيهما في مقابلة الهمزة والنون الزائدتين في الملحق به أيضاً ولا يكون الإلحاق إلا بزيادة حرف في موضع الفاء أو العين أو اللام، هذا ما قالوا، وأنا لا أرى منعاً من أن يزاد للإلحاق لا في مقابلة الحرف الأصلي إذا كان الملحق به ذا زيادة، فنقول: زوائد "اقعنسس "أنها للإلحاق باحرنجم."[1]

الدراسة:

من المعلوم أن الإلحاق يكون في بناء مواز لبناء آخر حروفه أكثر أصولا منه ؛ولذا فإنه لا بد أن تكون هذه الزيادة في مقابلة حرف أصلي حتى إذا كان في الملحق به زائد فإنه لابد أن يشتمل الملحق عليه ،وفي مثل موضعه نحو اقعنسس فهو ملحق باحرنجم ،فحرف الإلحاق هو السين وهي في مقابلة ميم "احرنجم "،وأما الهمزة والنون فزائدتان لمعنى .

وقد أجمع النحاة على أن زيادة الإلحاق لا تكون إلا في مقابلة حرف أصلي ،قال الشاطبي: "أما حرف الإلحاق فظاهر أنه في مقابلة الأصلي" .[2]

وخالف الرضي هذا الأصل، فقال:" وأنا لا أرى منعاً من أن يزاد للإلحاق لا في مقابلة الحرف الأصلي إذا كان الملحق به ذا زيادة، فنقول: زوائد "اقعنسس" أنها للإلحاق باحرنجم." [1]

---

(١) شرح الشافية ٥٥/١.

(٢) المقاصد الشافية ٣/٧.

ومما يدل على صحة ما أجمع عليه الصرفيون وضعف ما ذهب إليه الرضي أن حرف الإلحاق بمنزلة الأصل في التصاريف ،ولو كان يقابل الزائد لعومل معاملة الزائد من الحذف والإعلال والإبدال ونحوها ،ولكنه لما كان مقابلا للأصلي عومل معاملة الأصلي ،قال سيبويه :"والياء في عِثْيَر وإنما لحقتا لتلحقا ما كان على ثلاثة أحرف ببنات الأربعة ،وليصير بمنزلة حرف من نفس الحرف كفاء جعفر في هذا الاسم.[٢]

وفاء جعفر حرف أصلي ،وقال الفارسي :"والملحق بمنزلة الأصل فكما لا أحذف الأصل كذلك لا أحذف الملحق به. [٣]

ومما يضعف ما ذهب إليه الرضي أن كون حرف الإلحاق مقابلا لحرف أصلي هو مقتضى الهدف من الإلحاق ،ولو جعل الزائد في مقابلة الزائد وكن الزائد له أثر في المعنى لأدى الملحق المعنى نفسه ،وفي هذا ذهاب للغرض من الإلحاق.

المسألة الثالثة

وقوع حرف الإلحاق أولا بلا مساعد

انفرد الرضي أيضا بالقول بوقوع حرف الإلحاق أولا بلا مساعد ،قال: " قيل: لا يكون حرف الإلحاق في الأولى، فليس أبلم ملحقاً بِبُرْثُنٍ وَلا إئمد بزبْرِج

(١) شرح الشافية ١/٥٥.

(٢) الكتاب ٢/٢٦٠.

(٣) المسائل البصريات ١/٢٩٧.

ولا أرى منه مانعاً، فإنها تقع أولاً للإلحاق مع مساعد اتفاقاً، كما في أَلَنْدَد وَيَلَنْدَدٍ[1] وإدْرَوْنٍ [2] فما المانع أن يقع بلا مساعد؟".[3]

الدراسة:

ذهب الجمهور ٤ إلى أنه لا بد من مساعد إذا جاء حرف الإلحاق أولا كزيادة الهمزة أولا مع النون في "أَلَنْدَد" أو الياء مع النون كما في "يَلَنْدَد"،أو زيادة الهمزة مع الواو كما في "إِزْمَول".

فسيبويه[5] عندما جعل "أَلَنْدَدا" ملحقا بسفرجل ،إنما كان ذلك لمجيء النون[6] مع الهمزة ،ولذا لما جاءت هذه الكلمة في باب التحقير وزالت النون فأدغم الدالين ؛لأن الكلمة أصبحت غير ملحقة بعد ذهاب النون مما يدل على أنه يشترط وجود المساعد مع الحرف المتصدر إذا كان للإلحاق ،ولهذا قال السيرافي:"والحجة لسيبويه في "أُلَيْدٍّ" بالإدغام أن "ألنددا" إنما كان ملحقا لاجتماع النون مع الألف ،ولو انفردت الألف بالزيادة لم تكن ملحقة بناء ببناء ؛لأن أفعل لا يكون ملحقا...".[7]

ومثل هذا الكلام يردده الفارسي إذ يقول:" وكذلك القول في "ألنددا" تحذفها – يقصد النون– دون الهمزة ، فإن قلت :فهلا لم تدغم كما لم تدغمه قبل أن تحذف النون؛ لأنه ملحق في التكبير ،فهلا أجريته على الإلحاق في التصغير أيضا قيل :

(١) أَلَنْدَد وَيَلَنْدَد:شديد الخصومة ،اللسان "لدد"٥/٤٠٢٠.

(٢) إدْرَوْنٍ:معلف الفرس،ينظر:اللسان ٢/١٣٦٨.

(٣) شرح الشافية ١/٥٦.

(٤) ينظر:نمهيد القواعد ١٠/٤٩٩١،وهمع الهوامع ٣/٤٦٠.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/٣٠٢.

(٦) ينظر: الكتاب ٣/٤٣٠.

(٧) شرح كتاب سيبويه ٨/١٨٤.

لا يجوز هذا في التحقير ألا ترى أنه إنما يكون للإلحاق بالنون ،ولولا النون لم يكن للإلحاق...". (١)

ويرى ابن جني عدم جواز وقوع الحرف الأول للإلحاق إلا بمساعد ،ويبين سبب اشتراط ذلك ،فيقول:" فإن قيل :ولم لما كان مع الحرف الزائد إذا وقع أولا زائد ثان غيره صارا جميعا للإلحاق ،وإذا انفرد الأول لم يكن له ؟قيل :لما كنا عليه من غلبة المعاني على الألفاظ..." (٢).

يريد أن الزائد إذا وقع أولا كان متمحضا لإفادة معنى ،فإذا انضم إليه زائد آخر أخرجه عن وظيفته المعنوية لأداء وظيفة الإلحاق اللفظية ،وقد أطال ابن جني في عرض هذا الأمر وأفاض فيه.

وابن مالك لا يلحق بهمزة مصدرة إلا ومعها حرف كواو "إِدْرَوْن" أو نون "أَلَنْدَد". (٣)

وقد انفرد الرضي وخالف الصرفيين حيث ذهب إلى عدم اشتراط وجود المساعد وأنه من الممكن وقوع حرف الإلحاق في صدر الكلمة دون زائد آخر نحو "أبلم "ملحق بِبُرْثُنٍ وَ" إجرد بزبْرِج ، ولا يرى منه مانعاً، بدليل إنها تقع أولاً للإلحاق مع مساعد اتفاقاً، كما في أَلَنْدَد وَيَلَنْدَدٍ وإِدْرَوْنٍ فما المانع أن يقع بلا مساعد ؟ .

فلم ير مانعا من ذلك ،وهو بهذا يخالف ما أجمع عليه الصرفيون من أن الهمزة في "أبلم" زائدة ووقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف، فلا يجوز إلحاقها ببنات الأربعة وهذا ما أكده السيرافي عندما قال :"وأبلم الهمزة فيه زائدة ،ولا يقال إنه ملحق ببرثن وكذلك "إجرد" الهمزة فيه زائدة ولا يقال :ملحق بزبرج" ؛لأن الهمزة في

(١) المسائل البصريات ٣٠٢/١.

(٢) الخصائص ٢٢٩/١.

(٣) ينظر :شرح الكافية الشافية ٢٠٦٨/٤.

"أبلم" و "إجرد" زائدة وبعدها ثلاثة أحرف لم تلحقا ببنات الأربعة وإن كانت حركاتهما وسكوناتهما توافق ذوات الأربعة وسكونها.

وفي تقديري أن الراجح القول بزيادة الحرف منفردا في أول الكلمة –كما ذهب الرضي إن لم يكن مؤديا لمعنى المضارعة ،فـ"أبلم" اسم ثلاثي الأصول ،زيت الهمزة في أوله للإلحاق بوزن "بُرْثُن" ،ولم يكن مع الهمزة حرف آخر والدليل على أنها للإلحاق تكسير "أُبْلُم" على "أبالم" وتصغيره على "أُبَيْلِم" كما أن "بُرْثُن"يكسر على "براثن" ويصغر على "بُرَيْثن"،ونتيجة لهذا الاتفاق في التكسير والتصغير تمت الموازنة بينهما والمساواة بالحركات والسكنات ،أي أن "أبالم"–مفتوح الأول والثاني زيد فيه حرف الألف ثالثا وكسر ما قبل آخره فصار مثل "براثن" الذي فتح أوله وثانيه ،وزي الألف ثالثا وكسر ما قبل آخره ،وكذا الأمر في مصغريهما ،فإن "أُبَيْلِم" قد ضم أوله وفتح ثانيه وزيدت ياء التصغير ثالثة ساكنة وكسر ما قبل آخره ،وبذلك شابه "بُرَيْثِن" الذي ضم أوله وفتح ثانيه وزيدت ياء التصغير ثالثة ساكنة وكسر ما قبل آخره.

فصار "أُبْلُم" ملحقا بـ "بُرْثُن" بزيادة الهمزة التي وقعت قبل فائه التي انفردت بالزيادة ولم يكن معها غيرها من أحرف الزيادة .

المسألة الرابعة

إبقاء ألف "فعلان" في التصغير بلا شرط

قال الرضي :"ثم إنَّ النحاة قالوا في تعريف الألف والنون المشبهتين بألف التأنيث: كل ما قلب ألفه في الجمع ياء فاقلبها في التصغير أيضاً ياء، وما لم تقلب في التكسير فلا تقلب في التصغير، وهذا رد إلى الجهالة، ولا يطرد ذلك في نحو ظربان لقولهم ظربيان وظرابين.". (١)

(١) شرح الشافية ١٩٨/١.

الدراسة:

يجب أن يكون ما بعد ياء التصغير مكسوراً: "كجُعيفِرٍ."لا إن كان ما بعدها آخر الكلمة: "كرُجَيْلٍ"، فإنه يكون تابعاً للإعراب، أو كان متصلا بعلامة التأنيث، كتُميرةٍ وسُلَيمى وأُسَيماءَ، أوبألفِ الجمع، أو كان على وزن (أفعالٍ): كأحَيمال، أو ينتهي بالألف والنون الزائدتين في علمٍ أو صفةٍ. كعُثْيمان وعُطَيْشان، فإنهُ يبقى على حاله مفتوحاً.

وقد اشترط الصرفيون [1] لمنع قلب الألف ياء في فعلان ألا يجمع على "فعالين وألا يكون مؤنثه بالتاء نحو "سكران"و "عثمان" ،يقال في تصغيرهما سكيران وعثيمان ؛لأن الألف والنون شابهت ألف التأنيث في نحو حمراء ،قال ابن جني:" وأما الألف والنون الزائدتان في نحو عثمان وسرحان ،فإنهما نظيرتا الألف والهمزة في باب حمراء وصفراء ،وأصل بنائهما لباب كران وغضبان لأنهما وصف ،والزيادة بالوصف أحق منها بالاسم ؛لأن الوصف مشابه للفعل والزيادة في الفعل أقعد منها في الاسم "ويدل على أن الألف والنون في باب سكران ونحوه مضارعتان لألفي التأنيث في نحو صفراء وحمراء أن مؤنث "سكران"على غير بنائه ،وإنما هو "سكرى" كما أن مذكر "حمراء"على غير بنائها إنما هو "أحمر"." [2]

فإن كان مؤنثه بالتاء صغر بقلب الألف ياء نحو "سيفان" :سييفين ؛لأن مؤنثه سيفانة ،وإن كان جمعه على "فعالين" صغر أيضا بقلب الألف ياء نحو سرحان :سريحين ؛لأنها تجمع على سراحين.

(١) ينظر: الكتاب ٤٢٢/٣،والمقتضب ٢٦٦/٢،والأصول ٤٠/٣،وشرح الملوكي ص ١٧٧.
(٢) المنصف ١٥٧/١.

واشترط بعض الصرفيين ألا يجمع على" فعالين" أو أن يجمع على "فعالين" شذوذا نحو :غراثين في جمع "غرثان" هو جمع شاذ ،لذا يقال في تصغيره "غريثان" فلا يلتفت إلى الجمع.[١]

وما لم يعرف هل يجمع على "فعالين" أو لا يلحق بباب "سكران" ؛لأنه هو الأكثر وهناك من ذهب إلى أنه يحتمل أن الأصل عدم التغيير وأن يقال الأصل الحمل على الأكثر فتغير. [٢]

وقد اعترض الرضي على الشرط الذي وضعه الصرفيون لإبقاء ألف فعلان في التصغير ،وهو ألا يجمع فعلان على فعالين ؛لأنهم صغروا "ظربان" على "ظريبان" مع أنه جمع على "ظرابين".

وحتى يخرجوا من هذا الإشكال عللوا صحة تصغيره على "ظريبان" بأنه يجمع على "ظرابيّ" مع أن "ظرابين" هي أصل لظرابي ،أي من جمع على "ظرابين" فقد أتى بها على الأصل ،وبناء على ذلك ينبغي على من جمع "ظربان" على "ظرابي" أن يصغرها على "ظريبين" بقلب الألف ياء .

قال ابن هشام الخضراوي: [٣] "وينبغي لمن جمعه على ظرابي أن يصغره على ظريبين ؛لأن الياء بدل من النون ".

وإذا كانت ظربان تجمع قياسا على ظرابين لا شذوذا كما اشترطوا فق وقعوا في إشكال تصغيرها بإثبات الألف ،قال أبو حيان: "فأما ظربان فقيل :تصغيره ظريبان لقولهم ظرابي ،وحكي في جمعه :ظرابين فعلى هذا يجوز ظريبين" . [١]

---

(١) ينظر: شرح عمدة الحافظ ٩٤٧/٢، وشرح الكافية الشافية ١٨٩٣/٤أوضح المسالك ٢٩٤/٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٤٢٢/٣،والأصول ٤٢/٣،وشرح الشافية ٢٠١/١.

(٣) ارتشاف الضرب ٣٦٢/١.

لذلك فإن اشتراط الصرفيين لإثبات ألف فعلان ألا يجمع على فعالين فيه نظر لأنه كما ذكر الرضي لا يطرد ،فما صدق على سرحان وسلطان لم يصدق على ظربان فلم تقلب ألفه ياء عند التصغير.

وقد ميز الرضي بين ما تقلب ألف ياء مما لا تقلب فقال:" وليس كل ألف ونون زائدتين في آخر الاسم تشبهان بألف التأنيث الممدودة فيمتنعَ قلب ألفه في التصغير ياء، فإذا أرادت تمييز ما يقلب ألفه ياء مما لا تقلب فاعلم أنهما إذا كانا في علم مرتجل نحو عُثْمان وعِمْران وسَعْدان وغَطَفان وَسَلْمَان وَمَرْوَان شابهتاها، لأن تاء التأنيث لا تلحقهما لا قبل العلمية ولا معها، أما قبلها فلفرضنا ارتجالها، وأما معها فلأن العلمية مانعة كما مر فيما لا ينصرف ، فعلى هذا تقول عثيمان عميران وَسُعَيْدَان وغُطَيْفان وَسُلَيْمَان وَمُرَيَّان"

أما العلم المنقول فحكمه في التصغير حكم ما نقل عنه تقول في سِرْحَان وَوَرَشَانَ وسُلْطَان أعلاماً: سريحين ووريشين وسليطين وتقول في ظربان وعقربان وسكران وندمان أعلاماً: ظريبان وعقيربان وسكيران ونديمان كما كانت قبل النقل إلى العلمية ويستثنى من الاعلام عُثْمانٌ في فرخ الحُبَارى وسَعْدَانٌ في نبت فتصغيرهما عُثَيْمِين وسُعَيْدِين، وليسا أصلين لسَعْدَان وعثمان علمين، بل اتفق العلم المرتجل والجنس، كما اتفق الأعجمي والعربي في يعقوب وآزر، وَسَعْدَان اسم مرتجل من السعادة كسُعَاد منها، وعثمان مرتجل من العثم.

وذكر أنها لا تقلب ياء أيضا في الصفات فقال:" وكذا إن كانتا في صفة ممتنعة من التاء كَجَوْعان وسكران تشابهانها بانتفاء التاء، فتقول: سُكَيْرَان وَجُوَيْعَان، وإن كانتا في صفة لا تمتنع من التاء كالْعُرْيَان وَالنَّدْمَان وَالصَّمَيَان

(١) ارتشاف الضرب ٣٦٢/١،وينظر شرح المفصل ٣٧٨/٥ ،وشرح الشافية ١٧٣/٢.

للشجاع وَالْقَطَوان للبطئ شبهتا بالالف والنون فيباب سكران، لكونها صفات مثله وإن لحقتها التاء، فقيل: عُرَيَّان وَنُدَيْمَان وصُمَيَّان وَقُطَيَّان.

وأيضا لا تقلب ياء في كل اسم غير علم مرتجل ولا صفة مثلث الفاء متحرك العين بغير الفتح نحو "ظربان"و"سبعان" يصغران على ظريبان وسبيعان أي يحملان على باب سكران ،قال الرضي:" وإن لم يكن الاسم المذكور مساوياً لما ذكرنا فيما ذكرنا كالظَّرِبَان وَالسَّبُعَان وفِعْلاَن وفُعُلاَن وفُعَلاَن إن جاءت في كلامهم لم يشبه ألفها بالألف التي قبل اللام، إذ لا يقع موقع الألف والنون فيها ألف زائدة بعدها لام،

بل تُشَبَّه الألف والنون فيها بالألف والنون في باب سكران، فلا نقلب الألف ياء، نحو ظُرَيْبَان وسُبَيْعَان في تصغير ظَرْبان وسَبُعان، وإنما جاز تشبيههما بها ههنا في التصغير ولم يجز ذلك في الجمع فلم يَقُل ظرابان بل ظرابين لتمام بنية التصغير قبل الألف والنون، وهي فُعَيْل، بخلاف بنية الجمع الاقصى"

وأما قلب الألف ياء فيكون في كل اسم صريح على وزن فعلان مثلث الفاء ساكن العين أو مفتوحها، قال الرضي:" وإن كانتا في الاسم الصريح غير العلم فإنهما لا تشبهان بالألف والنون في باب سكران مطلقاً، إذ لا يجمعهما الوصف كما جمع عرياناً وسكران، بل ينظر هل الألف رابعة أو فوقها، فإن كانت رابعة نظر، فإن كان الاسم الذي هما في آخره مساويا لاسم آخره لان قبلها ألف زائدة في عدد الحروف والحركات والسكنات وإن لم يساوه وزناً حقيقيًّا قُلِبَ في التصغير ياء تشبيهاً لها بذلك الألف الذي قبل اللام، وذلك في ثلاثة أوزان فقط: فَعْلاَن، وَفُعْلاَن، وَفِعْلاَن، كحومان وسلطان وسرحان، فإن نون حومان موقعها موقع اللام في جَبَّار وزَلْزال، وموقع نون سلطان كلام قرطاس وَزنَّار وطومار، وموقع نون سِرْحان كلام

سِرْبال ومفتاح وإصباح، فتقول: حُوَيمين وَسُلَيْطِين وَسُرَيْحِين، كزليزيل وقريطيس ومفيتيح.

وقال :" وكان قياس نحو وَرَشَان وَكَرَوَان أن يكون كظربان، إذ لا يقع موقع نونه لام، كما لم يقع موقع نون ظَرِبَان وسَبُعان، لكنه لما جاءت على هذاالوزن الصفات أيضاً كالصَّمَيَان وَالْقَطَوان وشبهت ألفها بألف سكران فلم تقلب كما مر، قصدوا الفرق بينهما، فقلبت في الاسم فقيل: وُرَيْشين وكُرَيْوِين ، لأن تشبيه الصفة بالصفة أنسب وأولى من تشبيه الاسم بها . (١)

المسألة الخامسة

جمع "فاعل "صفة لمذكر على "فواعل" قياسي

انفرد الرضي بجواز أن يكون فواعل جمعا لفاعل صفة لمذكر على وجه القياس فقال:" قال سيبويه: ولا يجوز في هذا الوصف الغالب فَوَاعل، كما كان في الاسم الصريح، لأن له مؤنثاً يجمع على فوعل، ففرقوا بين جمع المذكر وجمع المؤنث، قال: وقد شذ فَوَارس، وقال غيره: جاء هَوَالِك أيضاً، يقال: فلان هالك في الهَوَالِك، قال السيرافي: وجاء في الشعر :

وَمِثْلي في غَوَائِبِكُمْ قَلِيلُ

وذكر المبرد أن فَوَاعل في فاعل الغالب أصل، وأنه في الشعر سائغ حسن قال:

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكس الابصار

قلت: لا دليل في جمع ما ذكروا، إذ يجوز أن يكون الْهَوَالِك جمع هالكة: أي طائفة هالكة، وكذا غيره كقولهم " الخوارج " أي الفرق الخوارج، كقوله تعالى: (والصافات صفا) أي: طوائف الملائكة وإذا سمي بفاعل الوصف كضارب فقياسه

(١) شرح الشافية ٢/١٧٣-١٧٥

فواعل كالاسم الصريح، إذ لا مؤنث له يشتبه جمعاهما، وقد كسر فاعل الاسم على أَفْعِلَة كواد وأوْدِيَة، كأنهم استثقلوا الواوين في أول الكلمة لو جمعوه على فواعل، وانضمام الواو وانكسارها لو جمع على فُعْلاَن.". (١)

الدراسة:

الاسم الذي على زنة "فاعل" إما أن يكون اسما غير صفة وإما أن يكون صفة ،والصفة إما أن تكون لعاقل أو لغير عاقل والتي للعاقل إما أن تكون لمؤنث أو لمذكر ،فمثال ما كان على فاعل وهو اسم كاهل وحارك وحائط ومثال ما كان صفة لغير عاقل صاهل وناهق وبارك ومثال ما كان صفة لمؤنث عاقل حائض ونافس وطالق ،وهذه الأنواع الثلاثة تجمع على "فواعل" باطراد تقول: كواهل وحوارك وحوائط وصواهل ونواهق وبوارك وحوائض ونوافس وطوالق ،فأما الذي لا يجمع على "فواعل" باطراد فهو ما كان صفة لمذكر عاقل كقائم وقاعد ،وحكموا على ما خالف ذلك بالشذوذ ، وعلة ذلك إرادة الفرق بين المذكر والمؤنث حتى يرتفع اللبس . يقول ابن يعيش : " لم يجمعوا فاعلاً صفة على فواعل ، وإن كان هو الأصل لأنهم قد جمعوا المؤنث عليه ، فكرهوا التباس البناءين ؛ إذ لو قالوا : ضوارب وكواتب لم يُسلم أجمع فاعل هو أم جمع فاعلة " (٢).

وقد اشتهر عند الصرفيين ثلاثة جموع خالفت هذه القاعدة ، قالوا :فارس وفوارس .

قال الشاعر : (٣)

---

(١) شرح الشافية ١٥٤/٢.

(٢) شرح المفصل ٥٥/٥ .

(٣) من الوافر لأبي الغول الطهوي ، ورحى الحرب:حومتها،والزبون في الأصل :الناقة التي تزبن حالبها وتدفعه ،شبهت الحب بها لأنها تدفع الرجال لشدة هولها والشاهد فيه : فوارس ،

فَـدَتْ نَفْسِـي ومَـا مَلَكَـتْ يَمِينـي فَـوَارِسَ صَـدَقَتْ فِـيهم ظُنُـونِي
فَـوَارِسَ لا يَمَلُّـونَ المَنَايَـا إذَا دَارتْ رَحَـى الحَـرْبِ الزَّبُـونِ

وقال آخر : [1]

ولَقَـدْ لَقِيـتَ فَوَارِسًـا مِـنْ رَهْطِنـا غَنَظُـوكَ غَـنْظَ جَـرادَةِ العَيّـارِ

وقالوا في مثل من أمثالهم : هو هالك في الهوالك ، وجاء هذا في قول الشاعر:

تَجـاوَزْتُ هِنْـدا رَغْبَـةً عـن قِتالِـه إلَـى مالِـك أَعْشُـو إلـى ذِكـر مالـكِ

فهو شاذ في الجموع ؛ لأن فواعل جمع فاعلة لما يعقل دون فاعل ينظر: الخصائص ١٢١/٢ ، وشرح المفصل ٥٥/٥ ، والأمالي لأبي علي القالي ٢٦٠/١ والخزانة ٤٣٤/٦

(١) من الكامل بغير نسبة ، ونسب إلى جرير ،و الغَنْظ: أشد الغيْظ والكَرب، يُقَال: غَنَظَهُ يَغْنِظُهُ غَنْظاً، أي جَهَدَه وشَقَ عليه،ينظر:دقائق التصريف ص ٨٥ ، واللسان" غنظ" ٣٣٠٦/٥ ، وتاج العروس" غنظ" ٢٤٦/٢٠.

وأَيْقَنْــتُ أَنِّــي عِنْــدَ ذَلِــكَ بائــن غَــداتَئذٍ أَو هالِــكٌ فــي الهَوالِــكِ [١]

وقالوا في ضرورة شعر : ناكس ونواكس قال الشاعر :

وإذا الرِجــالُ رَأَوْا يَزِيْــدَ رَأَيْــتَهم خُضُــعَ الرِّقــابِ نَــواكِسَ الأبْصــارِ [٢]

وقد راح الصرفيون يتأولون لهذه الجموع بما يأتي :

١ – أنهم قالوا : فارس وفوارس لانتفاء اللبس بينه وبين المؤنث ؛ لأنهم لا يقولون : امرأة فارسة ، فلما لم يكن للمؤنث فيه حظ لم يخافوا التباسًا ٣ يضاف يضاف إلى هذا أنه قد جرى مجرى الأسماء ؛ لكثرة استعماله غير موصوف ٤.

وقال أبو حيان : " وأجاز الأصمعي أن تجمع هذه الصفة – فاعل – جمع الاسم بالحمل عليه " [٥].

٢– أنهم قالوا: هالك في الهوالك ؛ لأنه مثل مستعمل ، والأمثال تجري على لفظ واحد ، وهي كثيرا ما تخرج عن القياس [٦].

٣– أنهم قالوا : ناكس ونواكس للضرورة ، وهذا لا يعتد به [٧].

---

(١) من الطويل لابن جذل الطعان يرثى ربيعة بن مكدم ،وهو شاهد على أنه قد جاء عنهم قولهم قولهم : فلان هالك في الهوالك فجمعوا هالكًا على هوالك ،ينظر: وشرح المفصل ٥٦/٥ ، وتاج العروس " هلك " ٢٧/ ٤٠٢ .

(٢) من الكامل للفرزدق ،والشاهد : قوله : نواكس حيث جمع ناكس – على نواكس – وهذا وهذا لا يجوز إلا في ضرورة شعرية ،ينظر: شرح المفصل ٥٦/٥ ، وشرح الشافية ٥٣/٢ وديوان الفرزدق ٣٣٥/١ .

(٣) الكتاب ٦١٥/٣ ، والإيضاح ٥٤٥/١ ، وتوضيح المقاصد ١٤٠١/٥ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ٥٦/٥ .

(٥) الارتشاف ٤٥١/١ ، وتوضيح المقاصد ١٤٠١/٥ .

(٦) الإيضاح ٥٤٥/١ ، وشرح المفصل ٥٦/٥ .

(٧) ينظر : الإيضاح ٥٤٥/١ .

وتأوله الرضي على أنه صفة لفاعلة ، فهو على القياس ، إذ يجوز أن يكون الْهَوَالِك جمع هالكة: أي طائفة هالكة، وكذا غيره كقولهم " الخوارج " أي الفرق الخوارج، كقوله تعالى: (والصافات صفا) أي: طوائف الملائكة.

والحقيقة أن الرضي جوز أن تكون "هوالك" جمع هالكة ،وسكت عن "فوارس "هل هي جمع فارسة ،وهذا لم يقل به أحد ؛لأن اعتراضه لم يقتصر على هوالك وإنما شمل جميع ما ذكر الصرفيون ، فرده يفتقر إلى الوضوح والدقة.

المسألة السادسة

الجمع بين الإعلالين جائز

انفرد الرضي بجواز جواز توالي إعلالين في كلمة ،فقال :"وقولهم لا يجمع بين إعلالين في كلمة واحدة فيه نظر، لأنهم يجمعون بين أكثر من إعلالين في كلمة، وذلك نحو قولهم من أوَيتُ مثل إجرد إيٌّ ، وذلك ثلاث إعلالات، كما يتبين في مسائل التمرين، وكذا في قولهم إيَّاه – مثل إوَزّة – من أويت، وفي قولهم: إيئاة – مثل إوَزَّة – من وأيت جمع بين إعلالين، وكذا قولهم: حَيَّى على فَيْعَل من حويت، وغير ذلك مما يكثر تعداده، ولعلهم قالوا ذلك في الثلاثي من الاسم والفعل، لأنه لخفته لا يحتمل إعلالاً كثيراً، على أنهم أعلوا نحو ماءٍ وشاءٍ بإعلالين، لكنه قليل، واضطرب في هذا المقام كلامهم، فقال السيرافي: الإعلال الذي منعنا من جمعه في العين واللام هو أن يسكن العين واللام جميعاً من جهة الإعلال، وقال أبو علي: المكروه منه أن يكون الإعلالان على التوالي، أما إذا لم يكن كذلك كما تقول في أيمن الله: مُنُ الله، بحذف الفاء، ثم تقول بعد استعمالك مُنُ الله كثيراً: مُ الله، فليس ذلك بمكروه."[1]

(١) شرح الشافية ٣/٩٣.

الدراسة:

ذكر الصرفيون[1] أنه لا يجوز توالي إعلالين غير أن الرضي تعقبهم واعترض لإطلاق هذا القول ،فقال:" وقولهم لا يجمع بين إعلالين في كلمة واحدة فيه نظر، لأنهم يجمعون بين أكثر من إعلالين في كلمة" ،وذكر أمثلة من مسائل التمرين مما فيه إعلالان أو أكثر ،وذكر بناء "فيعل" من حويت على "حي" ثم قال: وغير ذلك مما يكثر تعداده غير أن هذا القول ممكن في الثلاثي لأنه لخفته لا يحتمل ذلك ووصف إعلال ماء وشاء بالقلة.

وفي كلام أبي على الفارسي –فيما نقله ابن جني– ما يدل على جواز اجتماع إعلال العين واللام إذ سأله بعض حاضري المجلس ممن يقرأ عليه، فقال:" أفيجمع على الكلمة إعلال العين واللام ؟فقال :قد جاء من ذلك أحرف صالحة ،فيكون هذا منها ومحمولا عليها.[2]

وقد ذكر ابن جني بعد هذا الكلام كلمات أعلت فيها العين واللام ومنها ماء وشاء ،وأنشد قول الشاعر: [3]

من را مثل معدان بن يحيي إذا ما النسع طال على المطية

وذكر أن أصل "را": "رأى" فأبل الهمزة ياء ،كما في نحو :"سايلت" و"قريت" و"أخطيت" في "ساءلت" و "قرأت" و "أخطأت" ثم أبدل الياء ألفا ؛لتحركها وانفتاح ما

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٢١٥/٦ ،والتكملة ص٢٥٥ ،والبغداديات ص٢٣٣ ،وشرح المفصل ٧٨/١٠.

(٢) سر الصناعة ٢/ ٧٩٠.

(٣) من الوافر لم أقف على قائله ،ينظر: سر الصناعة ٧٩١/٢ ،والتذييل والتكميل ١٥/٦ ولسان العرب (رأى)١٥٣٧/٣.

قبلها ،ثم حذف هذه الألف المنقلبة عن الياء –وهي لام الفعل– لالتقائها ساكنة مع الألف التي هي عين الفعل.

ونقل عن أبي علي أن الشاعر أراد "رأى" وحذف الهمزة كما حذفها في "أريْتُ" ونحوه ،وقد وقع في الكلمة على هذا القول إعلالان :حذف الهمزة وقلب الياء ألفا وهما إعلالان متواليان .

وذكر ما حكاه سيبويه من قول بعض العرب :"جَا يَجي" وفيه إبدال الياء – وهي عين الفعل–ألفا وحذف الهمزة تخفيفا فاعلت العين واللام وثله أيضا حكايته:"سَا يَسو". (١)

ومنها قولهم في النكاح :"الباء"–عن ابن جني– إذ أجاز أن تكون همزته مبدلة من الهاء التي تظهر في الباه.

وفي كلام ابن جني ما يوحي بأن هذا الأمر كثير ،غير أنه اكتفى بذكر أمثلة لما اجتمع فيه إعلال العين واللام.(٢)

ومما اجتمع فيه إعلال العين واللام اسم الفاعل من الفعل الأجوف المهموز اللام نحو "ناء" و "ساء" و"جاء" فإن اسم الفاعل من هذ الأفعال "ناءٍ" وساءٍ" و"جاءٍ" فتهمز العين كما في "بائع" و "قائل" فتجتمع فيه همزتان ،هذه الهمزة التي هي بدل والهمزة التي هي لام الفعل فأبدل من الثانية ياء للكسرة التي قبلها ثم تحذ الياء وتعل إعلال "قاض" ووزنه "فاعل" بحذف اللام ،فقد اجتمع فيه إعلال العين بقلبه همزة وإعلال اللام بحذفها ،وهذا على مذهب سيبويه والجمهور.(٣)

(١) سر الصناعة ٢/ ٧٩٢،٧٩٣.

(٢) المنصف ١٥٢/٢،وسر الصناعة ٢/ ٧٩٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٧٨/٢،والتكملة للفارسي ص ٦٠٢.

وقد نقض البغدادي ما استدل به الرضي على جواز توالي إعلالين بقوله:" هذه أبنية عملت للتدريب ليست بمسموعة من العرب فلا ترد نقضا ،وإنما يرد نحو "استحى يستحي" بياء واحدة ،والأصل "استحيي يستحيي " بياءين ،ففيه إعلالان ،وهو نادر ولم أر غيره.(١)

والذي يظهر لي أن الجمع بين الإعلالين جائز ؛لوروده في كلمات مسموعة عن العرب ؛ لكنه مستكره ؛إذ إن توالي الإعلالين ي كلمة قليلة الأحرف يخرجها عن صورتها الأصلية.

المسألة السابعة

كتابة ثلاث لامات

انفرد الرضي بكتابة ثلاث لامات إذا اجتمعت في أول الكلمة ،فقال:"وَنَقَصُوا مِنْ نَحْوِ لِلرَّجُلِ وَلِلرَّجُلُ وَلِلدَّارِ وَلَلدَّارُ جَرّاً وَابْتِدَاءً الأَلِفَ لِئَلاَّ يَلْتَبِسَ بالنَّفِي، بِخِلاَفِ بِالرَّجُلِ وَنَحْوِهِ، وَنَقَصُوا مَعَ الألفِ واللاَّمِ مِمَّا فِي أَوَّلِهِ لامٌ نَحْوُ لِلَّحْمِ ولِلَّبَنِ كَرَاهِيَةَ اجْتِمَاعِ ثَلاثِ لامَاتٍ"،وقال :" قوله " كراهية اجتماع ثلاث لامات " يعني لو كتب هكذا اللَّحْم، وفيما قال نظر، لأن الأحوط في مثله أن يكتب بثلاث لامات، لئلا يلتبس المعرف بالمنكر." (٢)

الدراسة:

نص الصرفيون(٣) على حذف "ال"من كل كلمة أولها لام دخل عليها أل ودخل على ال اللام كراهية اجتماع ثلاث لامات في الكتابة واختار ابن درستويه(٤)

(١) حاشية على بانت سعاد ٥٣٦/١.

(٢) شرح الشافية ٣٣٠/٣-٣٣١

(٣) ينظر :المساعد ٣٧٦/٤،والهمع ٤٧٩/٣.

(٤) كتاب الكتاب ص ٧٥.

أن يكون المحذوف لام الكلمة الواقعة بعد ال ؛لأن حرف التعريف جيء لمعنى مقصود فحذفه يخل بالمقصود لكنهم كثيرا ما يقولونه بمراعاة المحذوف وجعله كالثابت وعلى كل رأوا أن الراجح كتابته بلامين.

قال السماوي:

واكتب بنقص مم "عم إلا إما بسم الله حيث حلا

كذلك الرحمن أو للسامي وللباب لف مع لام

أي أنهم نقصوا الألف في نحو للسامي ،للرجل سواء كانت اللام جارة أو لام الابتداء كي لا يلتبس بالنفي إذ لو كتب هذا لالسامي ،لالرجل التبس بلا لسامي ولا لرجل

ونقصوا مع الألف اللام أيضا مما أوله لام نحو للباب ،للحم. (١)

وذهب الرضي إلى أن حذف إحدى اللامات الثلاث يؤدي إلى لبس المعرف بالمنكر يعني لو كتب هكذا: للحْم. (٢)

ورُد على الرضي بأن اللبس يزول بنحو: اللفظ ولذلك نظائر مثال ذلك :لم يخلقنا الله للهو ولا للعب بتشديد اللام الثانية من "للهو وللعب" (٣)

وهو بهذا يخالف إجماع الصرفيين كما يخالف أصلا من أصول اللغة ،وهو كراهة توالي الأمثال سواء لفظا أم خطا؛ لذلك فإن ما ذهب إليه في كتابة اللامات الثلاث ضعيف ولم يشاركه فيه أحد.

(١) نظم السمط في علم الخط تأليف محمد طاهر السماوي ١٣٧٠ –هـ ص٨٣ تحقيق نجلاء حميد مجيد ،مجلة العلوم الإنسانية، وينظر شرح شافية ابن الحاجب للفسوي ٥٤٥/٢.

(٢) شرح الشافية ٣٢٨/٣

(٣) كتاب الإملاء للشيخ حسين والي ص١٢٨ دار القلم بدون طبعة.

الخاتمـــة

الحمد لله الذي أنزل الكتاب على خير الخلق وأفصح من نطق بالضاد ،سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين ..

أما بعد ،،،

فيمكنني في نهاية هذا البحث أن أسجل أهم النتائج وهي:

١-تبدو شخصية الرضي ظاهرة بقوة عند مناقشته المسائل التي اختلف فيها الصرفيون، فعندها يبدأ استعراض الآراء ومقارعة العلماء دون هوادة، نراه شديداً متحمساً لرأيه ، وهذا يكشف عما يتمتع به الرضي من ثقافة علمية عميقة ظهرت في مناقشته لآراء الصرفيين ، فلم يكتف بمجرد النقل ، بل كان يستحسن ، ويعترض ، ويدلي برأيه .

٢-لا ينتسب الرضي إلى أي مذهب، على الرغم من نزعته نحو المذهب البصري، فلم يكن متعصباً لفريق من الصرفيين ضد فريق آخر، ولعل هذا ما جعله متحرراً من الهوى والعصبية، فقد رد على البصريين في مسائل وكذلك فعل مع الكوفيين وغيرهم من العلماء ،وهذا يدل على استقلال شخصيته ومنهجه وسمو فكره.

٣-تعددت الألفاظ التي عبر بها الرضي عن عدم رضاه، وكان متصفًا فيها كلها بأخلاق العلماء عند الاختلاف، فجاءت هذه الألفاظ في غير حدة ولا تعنيف ،إلا في مواضع قليلة جدا ، استخدم فيها أسلوب الشدة والقسوة في الحكم مثل : الغلط ، والتجاوز والهوس والعجب، ولم يأخذ على أحد مأخذا إلا أن يكون هذا المأخذ مؤيدا بالتدليل والتعليل غالبا.

٤-لم يكن الرضي متصيدا لهفوات العلماء الذين اعترض لهم ،فلم يعمد إلى التشهير بهم أو اللوم عليهم ،فقد أيدهم في بعض المسائل الأخرى ،فكان يأخذ بالراي الصحيح ويرفض الرأي الخاطئ من وجهة نظره.

٥-أثبت البحث للرضي سبقه وانفراده ببعض آراء كان أول من قال بها ،من ذلك رأيه في كتابة ثلاث لامات إذا اجتمعت في أول الكلمة و وقوع حرف الإلحاق أولا بلا مساعد و وزن المبدل من تاء الافتعال على اللفظ لا على الأصل و وقوع حرف الالحاق في مقابلة الزائد.

٦- كان يعتمد في قسم من ردوده على من سبقه من الصرفيين ،فبعض ردوده منتزع من كلام السابقين ، ومنها ما لم أره لغيره .

٧-غلب على بعض ما نسبه الرضي من آراء عدم الدقة ،فلم يكن دقيقا في نسبة بعض الآراء ومن ذلك ما نسبه إلى عبد القاهر الجرجاني من جواز التعبير عن الحرف الأصلي بالبدل.

٨-أن ابن الحاجب من أئمة الصرفيين الذين اعتمد عليهم الرضي في ترسيخ الآراء الصرفية ،وقد أفاد من آرائه فوائد جمة وأقام على هذه الآراء الكثير من تحقيقاته ومناقشاته ورجح منها ما رآه جديرا بالترجيح وضعف منها ما هو دون ذلك من آراء.

٩- كان للزمخشري في شرح الشافية حضور لا تخطئه العين ؛إذ تردد اسمه كثيرا مما يدل على أن الرضي قد تأثر به ونال احترامه ،فقلما تناول قضية صرفية إلا وهو يعرض لرأيه سواء أكان موافقا له أم مخطئا أم ناقلا.

١٠- من تتبعي لما لم يرضه الرضي من آراء الصرفيين وجدت تباينا لموقف الرضي قوة وضعفًا، فقد جاء بعضه ضعيفا وغير صائب ليس له ما يعضده ويقويه، وصح فيه قول غيره فكان رأي الرضي فيه غير وجيه أو يمكن

دفعه، وبعضه قويا ؛إذ كان اعتراضه على بعضهم وجيها فيما أرى ،وقد بينت ذلك في الدراسة.

والله أسأل أن يعيذني من الزلل وسوء القصد في القول والعمل ،والحمد لله أولا وآخرا وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المراجع

١. أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع الصقلي (٥١٥هـ)،تحقيق أحمد محمد عبد الدايم ،مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٩٩م.

٢. أبو العباس المبرد وأثره فى علوم العربية، للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٣. أدب الكاتب لأبي محمد عبداللهـ بن سلم بن قتيبة (٢٧٦هـ)،تحقيق محمد الدالي ،مؤسسة الرسالة بيروت.

٤. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)تحقيق رجب عثمان محمد ،مراجعة رمضان عبد التواب ،مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٥. أسرار العربية لأبي البركات بن أبي سعيد الأنباري (٥٧٧هـ)،تحقيق محمد بهجة البيطار ،المجمع العلمي العربي بدمشق.

٦. إصلاح المنطق لابن السكيت(ت ٢٤٤)،تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ،دار المعارف بمصر.

٧. الأصول لابن السراج –تحقيق د. عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة – الطبعة الثالثة –٩٨٨ ١م.

٨. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ،تأليف أبي عبداللهـ الحسين ابن أحمد بن خالويه المتوفى سنة (٣٧٠هـ)دار الهلال ١٩٨٥م.

٩. الأعلام لخير الدين الزركلي ،دار العلم للملايين ،الطبعة الخامسة عشرة،مايو٢٠٠٢م.

١٠. الإغفال وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج ،تأليف أبي على الفارسي ،تحقيق عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم ،جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

١١. الإقليد شرح المفصل لتاج الدين الجندى ، تحقيق د / محمود أحمد على أبو كتة الدراويش – مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض – ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م .
١٢. المقتصد في شرح التكملة تحقيق أحمد بن عبد اللهـ بن إبراهيم الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٨هـ.
١٣. آمالي ابن الشجري هبة اللهـ بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (٥٤٢هـ)،تحقيق محمود محمد الطناحي ،مكتبة الخانجي بالقاهرة ،الطبعة الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
١٤. الأمالي لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي– دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان
١٥. الإنصاف في سائل الخلاف بين النحويين :البصريين والكوفيين، لأبي البركات أبي سعيد الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧هـ،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ،دار الفكر.
١٦. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (٧٦١-هـ)،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ،منشورات المكتبة العصرية.
١٧. إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك– تحقيق د/ محمد المهدي عبد الحي عمار سالم – المدينة المنورة – الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥م.
١٨. الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ت(٦٤٦هـ ،تحقيق :موسى بناي العليلي.

١٩. البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الإشبيلي (٦٨٨هـ) تحقيق د. عياد بن عيد الثبيتي ،الطبعة الأولى ،دار الغرب الإسلامي ،الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
٢٠. بغية الوعاة للسيوطي ،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ،دار الفكر، الطبعة الثانية -١٣٩٩هـ.
٢١. التبيان في تصريف الأسماء للدكتور / أحمد حسن كحيل – دار البيان – مطبعة السعادة – الطبعة السابعة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م .
٢٢. تحبير التيسير في القراءات العشر لابن الجزري ،تحقيق أحم القضاة ،دار الفرقان ،الطبعة الأولى عمان ١٤٢١-٢٠٠٠م.
٢٣. التخمير لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (٦١٧)،تحقيق د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ،دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.
٢٤. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي ،تحقيق د حسن هنداوي ،دار كنوز إشبيليا ،الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.
٢٥. التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري، ت(٩٠٥هـ)،تحقيق محمد باسل عيون السود ،دار الكتب العلمي ،بيروت لبنان ،الطبعة الأولى ١٤٢١.٢٠٠٠م.
٢٦. تصريف الأسماء للدكتور محمد الطنطاوي ،دار الظاهرية بالكويت ،الطبعة الأولى ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م.
٢٧. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي المصري، المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨ هـ) تحقيق :علي محمد

فاخر وآخرين ،دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ.

٢٨. جامع البيان في القراءات السبع المشهورة لعثمان بن سعيد الداني ،تحقيق محمد صدوق الجزائري ،دار الكتب العلمية ،الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٢٩. الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)،تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.

٣٠. الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي – تحقيق / فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل – دار الآفاق الجديدة – الطبعة الأولى -٣٩٣ ١هـ -١٩٩٣ م .

٣١. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك محمد بن مصطفى الخضري الشافعي.

٣٢. حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق نظيف محرم خواجة، نشر بفرانتس بفيسبادن ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٣٣. الحجة للقراء السبعة لأبي على الفارسي (٣٧٧هـ) تحقيق بدر الدين قهوجي وآخرين ،دار المأمون للتراث.

٣٤. حل المعقود من نظم المقصود في علم الصرف للشيخ العلامة محمد بن أحمد بن محمد عليش المتوفي سنة ١٢٩٩هـ،اعتنى به أحمد فريد المزيدي ،دار الكتب العلمية.

٣٥. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي المتوفى: ١٠٩٣هـ تحقيق :عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م

٣٦. الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني ،تحقيق محمد على النجار ،المكتبة العلمية.

٣٧. دقائق التصريف لأبى القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب المتوفى بعد سنة (٣٣٨هـ) - تحقيق د/حاتم صالح الضامن- دار البشائر الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م .

٣٨. ديوان العجاج تحقيق وتقديم د / سعدي ضدواي – ط دار صار بيروت - الط بعة الأولى سنة ١٩٩٧.

٣٩. ديوان الفرزدق – قدم له : مجيد طراد – دار الكتاب العربي – الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م .

٤٠. ديوان الهذليين، الطبعة الثانية ،دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٩٥م.

٤١. ديوان طرفة بن العبد، اعتنى به حمدو طماس ،دار المعرفة بيروت لبنان ١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م.

٤٢. رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي (٧٠٢هـ)تحقيق أحمد محمد الخراط ،مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٤٣. سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني "٣٩٢هـ"تحقيق د حسن هنداوي .

٤٤. شذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي المتوفي سنة ١٣١٥هـ،تحقيق محمد بن عبد المعطي، دار الكيان الرياض.

٤٥. شذرات الذهب في اخبار من ذهب لابي الفلاح عبد الحي بن العمار الحنبلي (ت -١٠٨٩ هـ) ، مطبعة دار الكتب، القاهرة، -١٩٧٣م.
٤٦. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك لأبي عبد الله محمد جمال الدين محمد بن مالك المتوفي سنة ٨٨٦هـ ،تحقيق محمد باسل عيون السود ،دار الكتب العلمية بيروت.
٤٧. شرح الأشموني أبي الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى المتوفى سنة ٩٠٠هـ على ألفية ابن مالك ،قدم له حسن حمد ،إشراف إميل بديع يعقوب ،دار الكتب العلمية.
٤٨. شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد، د. محمد المختون، الطبعة الأولى .
٤٩. شرح الرضي على الكافية شرح الرضى على الكافية لرضي الدين الأستراباذي تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ م جامعة قاريونس.
٥٠. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨هـ)تحقيق عبد السلام محمد هارون ،الطبعة الخامسة ،دار المعارف.
٥١. شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي ،دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٥٢. شرح اللمع للأصفهاني أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي المتوفى سنة ٥٤٣هـ ،تحقيق إبراهيم محمد أبو عباة ،جامعة الإما محمد بن سعود الإسلامية ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
٥٣. شرح المفصل لابن يعيش (٦٤٣هـ)عالم الكتب – بيروت.
٥٤. شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ،تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب ،الطبعة الأولى ١٤٩٣-١٩٧٣م.

٥٥. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور(٦٦٩هـ) تحقيق :فواز الشعار ،إشراف د.إميل بديع يعقوب ،دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
٥٦. شرح ديكنقوز على مراح الأرواح في الصرف لشمس الدين ديكنقوز تحقيق محمد العزازي ،دار الكتب العلمية.
٥٧. شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الإستربادى (٦٨٦هـ)- تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد -دار الكتب العلمية بيروت- لبنان -٤٠٢هـ -٩٨٢م .
٥٨. شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي ،تأليف عبدالله بن بري ،تحقيق د.عيد مصطفى درويش و د.محمد مهدي علام ،الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٤٠٥-١٩٨٥م القاهرة.
٥٩. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لجمال الدين محمد بن مالك (٦٧٢هـ)تحقيق عدنان عب الرحمن الدوري ، مطبعة العاني بغداد،١٣٩٧-١٩٧٧م.
٦٠. شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي المتوفى سنة ٣٦٨هـ ،تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي ،دار الكتب العلمية.
٦١. شفاء العليل لمحمد بن عيسى السلسيلي(٧٧٠هـ)تحقيق الشريف عبد الله على الحسيني البركاتي ،دار الفيصلية ،الطبعة الأولى ١٩٨٦م.
٦٢. ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي ،تحقيق السي إبراهيم محمد ،دار الأندلس ،الطبعة الأولى ١٩٨٠م.
٦٣. الغرة المخفية لابن الخباز في شرح الدرة الألفية لابن معط، تحقيق حامد محمد العبدلي، دار الأنبار، بغداد، الرمادي، مطبعة العاني بالعراق.
٦٤. كتاب الكتاب لأبي محمد عبدالله بن جعفر بن محمد الشهير بابن درستويه، نشره الأب لويس شيخو اليسوعي.

٦٥. كتاب في التصريف، عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ)، تحقيق/محسن سالم العميري، مطبعة المدني، مكتبة التراث، مكة المكرمة، الطبعة الأولى١٩٨٨م.
٦٦. الكتاب لسيبويه أبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر،تحقيق: عبد السلام محمد هارون- دار الجيل بيروت الطبعة الأولى.
٦٧. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري ،تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ،مكتبة العبيكان ،الطبعة الأولى١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
٦٨. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ) ،تحقيق محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
٦٩. اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)،تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر -دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
٧٠. المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)،قرأه وشرحه وعلق عليه: مروان العطية، شيخ الزايد، دار الهجرة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ .
٧١. مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحي ثعلب (٢٩١هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون ،الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر.
٧٢. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني ،تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين ،القاهرة ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
٧٣. المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ،الطبعة السابعة ،دار المعارف.

٧٤. المذكر والمؤنث بين اللفظ والمعنى د محمود عكاشة، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م،الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ،القاهرة.
٧٥. المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل – تحقيق د/محمد كامل بركات،الطبعة الثانية ،١٤٢٢-٢٠٠١م .
٧٦. المسائل البصريات لأبي على الفارسي (٣٧٧هـ)تحقيق محمد الشاطر أحمد ،الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٧٧. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي (٣٧٧هـ)تحقيق صلاح الدين عبد الله السيكاوي، مطبعة العاني ،بغداد.
٧٨. معاني القرآن لأبى زكريا يحيى بن زياد الفرآء (٢٠٧هـ)- تحقيق/ محمد على النجار -أحمد يوسف نجاتى -الدار المصرية للتأليف والترجمة .
٧٩. معاني القرآن وإعرابه للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السري المتوفي سنة ٣١١هـ ،تحقيق د عبد الجليل عبده شلبي ،عالم الكتب ،الطبعة الأولى ١٤٠٨-١٩٨٨م.
٨٠. معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ،الطبعة الأولى ١٤١٤هـ-١٩٩٣م- مؤسسة الرسالة.
٨١. مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب تأليف الامام أبى محمد عبد الله جمال الدين ابن يوسف أبن أحمد بن عبد الله بن هشام، الانصاري، المصرى المتوفى في سنة ٧٦١ هـ حققه وفصله، وضبط غرائبه محمد محيى الدين عبد الحميد .
٨٢. مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم،تأليف أحمد بن صطفى الشهير بطاش كبرى زاده ،دار الكتب العلمية -بيروت -لبنان.

٨٣. المفصل في صنعة الإعراب أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار اللهـ (المتوفى: ٥٣٨هـ) تحقيق د. علي بو ملحم مكتبة الهلال – بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٩٣

٨٤. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (٧٩٠هـ)تحقيق د عبد المجيد قطامش ،الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٨٥. المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ،الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٨٦. المقرب لابن عصفور (٦٦٩هـ)تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري ،الطبعة الأولى ١٣٩٢-١٩٧٢م.

٨٧. الممتع في التصريف لابن عصفور الإشبيلي ٦٦٩هـ،تحقيق فخر الدين قباوة ،الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

٨٨. المنقوص والممدود للفراء ، ومعه التنبيهات لعلي بن حمزة – تحقيق / عبد العزيز الميمني الراجكوتي – دار المعارف – الطبعة الثالثة .

٨٩. النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة لعباس حسن ت(١٣٩٨هـ)الطبعة الثالثة ،دار المعارف.

٩٠. نشأة النحو نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لمحمد الطنطاوي ،الطبعة الثانية ،دار المعارف.

٩١. نظم السمط في علم الخط تأليف محمد طاهر السماوي(١٣٧٠ –هـ) تحقيق نجلاء حميد مجيد ،مجلة العلوم الإنسانية

٩٢. النوادر في اللغة لأبي الانصاري ،تحقيق د محمد عبد القادر أحمد ،دار الشروق ،الطبعة الأولى ١٩٨١م-١٤٠١هـ.

٩٣. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين المؤلف لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي ت ١٣٩٩هـ، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١.

٩٤. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي ت(٩١١هـ) تحقيق: أحمد شمس الدين ،دار الكتب العلمية بيروت –لبنان الطبعة الأولى ١٤١٨هـ –١٩٩٨م.